



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 3120598 11 00963 • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

بلا أوهام..

يوماً بعد يوم، لقاء تلو سابقه، تصريح إثر آخر، تتوالى النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بمحاولات وجهود أطراف دولية وإقليمية ومحلية، متباينة، بل متناقضة، النوايا والأجندات، نحو إيجاد حل سياسي للأزمة السورية التي تجاوزت عامها الرابع، بكل ما تحمله الإحصائيات الكارثية لهذه الأعوام من الصراع داخل سورية وعليها.

ومع هذا التقدم محلياً وإقليمياً ودولياً لإطلاق مسار الحل السياسي، فإن ما هو مطروح على الطاولة عملياً هو عن أي حل سياسي يجري الحديث؟

هناك حلٌ يلبي مصالح سورية، بالحفاظ على وحدتها أرضاً وشعباً وسيادة حقيقية، يدفع باتجاهه أصدقاء الشعب السوري الحقيقيين، الذين دافعوا في مختلف المحافل الدولية، منذ توالي ثلاثية الفيتو المزدوج الروسي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي لمنع التدخل العسكري المباشر في سورية، تحت ذرائع مختلفة، ودفعت هذه الأطراف الأمور دائماً، بالمقابل، نحو محاولات جديدة لإيجاد الحل السياسي للأزمة السورية، سواء عبر بيان جنيف1، أو عقد جنيف2 رغم كل مأخذها عليه، أو لقائي موسكو التشاوريين، إلخ.

وهناك حلٌ يتنافي هذه المصالح العميقة للشعب السوري يدفع باتجاهه الأمريكيون على طول الخط، متجلباً بمختلف أطوار دورهم الملعوب، ميدانياً وسياسياً، في الأزمة السورية، وسعيهم المحموم لاستنابات عوامل تأجيج الثنائيات والفوارق الثانوية جميعها، ضمن مشروع «الفوضى الخلاقة» المرسوم ليس لسورية فحسب بل للمنطقة برمتها، والقائم على الانقسام والتخاصص الديني والطائفي والمذهبي والقومي، وتلقيها، للمفارقة، مع قوى وطغم الفساد المحلية، العابرة لتلك الانقسامات وتلاويها المختلفة، في تخديم مصالحها مع الغرب وواشنطن.

وعليه، فإن واشنطن المضطرة ضمن موازين القوى الدولية للتوجه نحو الحل السياسي للأزمة السورية، لن تغير من نواياها الطامحة إليها وتستमित في سبيل تحقيقها، بدءاً من محاولة إعادة تحريك الفوارق والثنايقات الثانوية، مروراً بترتيب واستنهاض كل ما لديها من «أحصنة طروادة» حقيقية، وتتكامل من وجهة النظر الأمريكية مع تلك المستولدة بالخارج، وصولاً إلى التفتيت عبر محاولة فرض حالة اللاحل من خلال الإيحاء بالحل..!

أما الحل الحقيقي الذي يلبي المصالح العميقة للسوريين فهو ما يركز على تأمين شروط ومتطلبات التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل بالتلازم مع محاربة الإرهاب، حقاً وفعلاً، بعد إعادة توحيد السوريين مع جيشهم في تنفيذ هذه المهمة، التي لن يتصدى للقيام بها وإنجازها إلا المتضررين حقاً من الإرهاب الأمريكي بأجنحته وأدواته الفاشية.

وهذا يعني أنه دون أية أوهام، فإن الصراع في مختلف مراحل الحل السياسي المرتقب للأزمة السورية وتفاصيله وخطواته سيبقى بين هذين الشكّلين للحل، وكلما تقدم هذا الحل قدماً. ولا يداني السذاجة في تصوير خلاف ذلك سوى وهم الرهان على الأمريكي وحقيقة نواياه ومواقفه وعدائيته المستمرة، باستمرار بنيته الرأسمالية المأزومة، سواء تجاه الشعب السوري أم شعوب المنطقة وشعوب العالم قاطبة، وهو ما تتركه التجربة التاريخية العميقة للسوريين، مهما تكاثفت سحب التضليل، عند هذا الطرف أو ذاك، حول إمكانية تغير النوايا الأمريكية.

[12]

اختزال «اقتصاد الحرب»..

اختصار المهمات الكبرى



انترنت

شؤون اقتصادية



53% ثروة وربح
لـ 122 «بيزنس مان»!

13

شؤون محلية



أهالي عدرا العمالية:
نزوح.. صعوبات عودة

10

شؤون محلية



تأمين السقف
البديل أولاً!

08

«الإرادة الشعبية»



حول استمرار توقيف
الرفيق مهند دليقان

05

في مجلس الاتحاد العام للعمال..



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



في المجلس العام الحكومة والنقابات

انتهى المجلس العام للنقابات من عقد جلساته وقدمت الحكومة إجاباتها وحددت موقفها مما طرح، الكوادر النقابية أدلت بدلوها في اليوم الأول والثاني بما يخص قضايا عدة على درجة كبيرة من الأهمية وتعكس إلى حد بعيد ما تعانيه الطبقة العاملة السورية في حقوقها المشروعة في مقدمتها حقها بالعمل، ومستوى معيشتها المرتبط بضعف أجورها وارتفاع الأسعار الجنوني الذي ترعاه الحكومة وتؤمن له كل الظروف والمبررات التي تجعله سيد الموقف والمتحكم بأفواه العباد وبطونهم الخاوية.

اجتماع المجلس العام يكتسب أهميته ليس مما طرحه النقابيون على مسامع الحكومة، وليس مما أجاب به الوزراء فقط، المجلس يكتسب أهميته كونه أسقط الأوهام التي كانت سائدة وقد تكون مازالت مستمرة إلى الآن عند البعض من أن النقابات والحكومة شركاء وهم في مركب واحد في صنع القرار الاقتصادي، أو القرار المتعلق بحقوق ومصالح الطبقة العاملة.

الحكومة كانت واضحة من خلال ردودها وإجاباتها على أن قرارها قطعي فيما يخص موقفها من الطبقة العاملة، رغم كل الثنات التي تدبجها الحكومة على العمال لصمودهم وموقفهم الوطني ودفاعهم عن منشآتهم ومعاملهم، ولكن هذا يأتي في خاتمة ذر الرماد في العيون لتبقى الطبقة العاملة السورية قابلة بما قسمته لهم الحكومة من فتات، حتى هذا الفتات يمتنون به العمال، والذي هو جزء من منتجه المذهب لصالح كاذبي الدولار، والمنحازة لهم الحكومة بكل قراراتها وتفاصيل عملها اليومي.

في المجلس توضحت المصالح بين الطرفين، الحكومة طريقها واضح ومعروف تجاه حقوق الطبقة العاملة، وهي تقوم بدورها ككرب عمل لجهة «خضرة» حقوق العمال إلى الحدود الدنيا، الطرف الآخر الممثل للعمال والمدافع عن مصالحهم قدم رؤية نقيضه لموقف الحكومة من القضايا المطروحة، خاصة ما يتعلق منها بارتفاع الأسعار وتغيير عقود العمال وواقع المنشآت حيث كان عدم التوافق في تلك القضايا واضحاً مما يربط على الحركة النقابية اتخاذ مواقف تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها العمال سواء في تدني مستوى معيشتهم وحقوقهم الأخرى أو في مكان عملهم.

على مدى يومي الأحد والاثنين بتاريخ 23-24/ 8/ 2015 انعقد مجلس الاتحاد العام لعمال سورية، وقدم أعضاء المجلس مداخلات ساخنة امتدت من مناقشة السياسات الاقتصادية للحكومة، إلى طرح مسائل سياسية وخدمية، وصولاً للأوضاع العمالية، والمقترحات العملية.. قاسيون ستستعرض أهم مضامين المداخلات النقابية في اليوم الأول، وجزء من اليوم الثاني، بينما سيكون الرد على الردود الحكومية والسياسية في اليومين في موضع آخر.

قيّم العمال جوانب السياسة الاقتصادية، من جوانبها الأهم السياسية النقدية، وحماية الليرة، رفع الأسعار أو عقلنة الدعم ومستوى معيشة العمال، وصولاً إلى تقييم التشاكية كنهج عام للحكومة، وخاص لوزارة الصناعة في تأهيل المنشآت العامة.

الاستمرار بالفشل..

النقابية بلسم ناصر تساءلت عن السياسات النقدية وتفرغ العملة النقدية من قيمتها، عبر إجراءات عديدة بدءاً من السماح بشراء 10 آلاف دولار في بداية الأزمة، وصولاً إلى عمليات التدخل، التي جعلت التجار والصرافين ينهبون المجتمع والدولة، «فلماذا الاستمرار بهذه السياسات التي أثبتت فشلها؟»، أما حول السياسة المالية الضريبية فقد تساءلت الناصر «لماذا يدفع العامل ضريبة دخل أكثر من التاجر مطالبة بالعدالة الضريبية».

«يحق لنا اليوم أن نتساءل من يعين المدير العام والوزير.. وكيف يستلم هؤلاء وعلى أي خلفيات؟!»

المحاصيل الاستراتيجية بخطر..

فهني إيليا رئيس اتحاد عمال الحسكة، تحدثت عن المحاصيل الزراعية الاستراتيجية رابطة تراجع تسليمها في هذا العام، باحتمال تراجع إنتاجها في العام القادم، وتحديداً مع بحث المزارعين عن زراعات بديلة أكثر ريعية لهم، «ففي هذا العام وصل للحكومة 300 ألف طن فقط في الحسكة، بينما إنتاج المحافظة بين 700 و800 ألف طن، والباقي بقي لدى الفلاحين، وربما في العام القادم

وسياسة الحكومة في عقلنة الدعم، كان لها حصة هامة من المداخلات النقابية، والتي انطلقت من التساؤل عن قرار رفع أسعار الأدوية، ووصلت إلى المطالبة بإقالة الحكومة.

جمال قادري رئيس الاتحاد العام ركز على موضوع رفع أسعار الدواء الأخير بنسبة 50% «فحوالي 50-60 معمل، لم يكونوا ينتظرون هذه الزيادة السخية، ومن غير المنطقي أنها تنفذهم، فهل كانوا يعملون قبلها بخسارة؟! عليهم أن يتحملوا خسائر معنا، فهم مدعومون بسعر الدولار، وسمننا بتصرفهم بالأدوية المخدرة التي تصل لأيديهم بتصرفات غير طبيعية، أما الأدوية المفقودة التي لم تتوفر في السوق إلا عندما تمت عملية رفع السعر، فهذه هي حالة احتكار، يجب أن يخضعوا للقانون ويحاسبوا عليها!» داعياً الحكومة للتراجع عن قرارها «فالعودة عن الخطأ فضيلة..».

حيث طالب النقابي شفيق طبرية برفع تعويض المعيشة من 4 آلاف إلى 20 ألف بالحد الأدنى، ليستطيع التعويض عن المعيشة فعلاً، مشيراً أنه إذا كنا لا نريد أن تزداد أجورنا، إلا أننا نريد أن نعوض عن أجورنا المسروقة في السوق.. أما النقابي نزار العلي، فقد أشار إلى أن «السؤال اليوم لم يعد ماذا نريد من الحكومة.. بل ماذا تريد الحكومة منا؟!» مطالباً بإقالة الحكومة وليس بإقالة وزير أو اثنين ليضع التساؤل أمام المسؤولين: «يحق لنا اليوم أن نتساءل من يعين المدير العام والوزير، وكيف يستلم هؤلاء وعلى أي خلفيات؟»، وفي مداخلة بلسم الناصر اختتمت قولها «لم نعد نسأل الحكومة حول تحسين الوضع المعيشي، بل أصبحنا نتحدث عن انتشال ملايين السوريين من الفقر! إن السياسة التي تمارسها الحكومة اليوم أشبه بتجويع ممنهج»، وطالبت بالتخلص من «دواش الداخل» للقضاء على «دواش الخارج».

اتحادنا مدعو لرفض التشاكية..

حسان البني من اتحاد عمال السويداء، تحدثت حول قانون التشاكية الذي أقرته الحكومة وأحالته إلى البرلمان

لن يتجاوز الإنتاج 200 ألف طن بعد دخول وتوسع محاصيل أخرى» مشيراً إلى أن معالجة مسألة استلام الأقماع ونقلها، تتطلب جدية أعلى، والبحث في إشكاليات التسليم مشيراً أن «المعالجة لا تكون بإعفاء مدير عام الحبوب أو الوزير فقط..».

«الاعتماد على الذات» أم انتظار التمويل!

يؤكد أغلب النقابيون على ضرورة الإقلاع الحقيقي بسياسة «الاعتماد على الذات» وتوسيع الإنتاج، مشيرين إلى الأمثلة التي تدل على سياسة معاكسة لذلك. سامي أمين رئيس اتحاد عمال حمص، بعد أن تحدث عن اتساع تهريب الثروة الحيوانية، طالب بدعم أوسع للصناعات الخفيفة، متحدثاً عن واقع الورشة المركزية لقطع التبديل في حمص، ليؤكد بأنه «لدينا الإمكانيات لكننا نحتاج لدعم الجهات المختصة..».

أشار نقابيو حمص في السياق ذاته، إلى نموذج ما حدث في مطحنة تكلخ المنشأة منذ 10 سنوات، ولم تجهز بسبب العقود مع المطاحن الخاصة ومنها مطحنة الرياض التي كلفت 123 مليون ليرة كافية لتشغيل المطحنة العامة واليد العاملة، حيث اعتبر النقابي نزار العلي أن مصلحة تسيير أعمال مطاحن خاصة، مثل مطحنة محمد نزال الشيخ، هي وراء تأخير تشغيل وإقلاع المطحنة العامة!

أما الأمثلة الأخرى عن إمكانيات الاستثمار الحكومية المهملة، أتت في ما قدمه عامر جداري رئيس اتحاد عمال طرطوس، حول مبكرة في المحافظة «مساحتها 3 آلاف دونم وتتسع لـ 12 ألف رأس، وتمر فيها قناة ري، ومع ذلك غير مستثمرة بحجة عدم وجود تمويل! وقدمنا فكرة مشاركتنا فيها، لما تقدمه من فائدة غذائية وتشغيل يد عاملة، لكنها تحتاج إلى موافقات عديدة»، كما أكد جداري على ضرورة تأمين جهات عمل في المناطق الأمانة، وعدم التأخر بذلك..

التعويض المعيشي: 20 ألف.. لا أربعة!

حملات ارتفاع الأسعار المستمرة،

ماذا نريد من الحكومة؟! أم ماذا نريد منا؟!



نظمت لهم عقود نصف سنوية منذ 2010، وحافظوا عليها خلال الأزمة وحموها وأمنوا الحليب لمعمل ألبان حمص، ولولاهم لذهبت المبكرة، وبذل أن يكافؤوا أنهيت عقودهم..!

اقتطاعات غير مرسله!

أشار نقابيو إدلب إلى أن مديرية مالية حماة تقتطع اشتراكاتهم العمالية من رواتبهم التي يستلمونها منها، ولا ترسلها إلى اتحاد عمال إدلب، على أرقام الحسابات الخاصة به، والمرفقة بموجب مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ: 1-7-2015، عن يطرق الاتحاد العام، ولم يأت الرد إلى اليوم؟! فاين تذهب هذه الاقتطاعات؟!

تشابه أسماء.. وكف يد!

أشار نقابيو حمص، إلى مسألة العمال الذين يوقفون مؤقتاً للتحقيقي الأمني، ويكون تشابه الأسماء هو السبب، حيث تأخذ هذه التحقيقات فترة أكثر من 16 يوم على الأغلب، لا تبررها الجهات العامة، ويتخذ بحق هؤلاء العمال الموقوفين قرار كف يد، بعد 16 يوم من الغياب، ثم يخرج أغلبهم براءة! فلماذا لا يبرر الغياب، إذا ما تبين وجود تشابه بالأسماء، ويعود العامل المثبتة براءته إلى عمله مع نهاية الإشكال الأمني؟!

كان للحديث حول قانون التأمينات، ومسألة التأمين الصحي مساحة هامة، وتحديد أن الاتحاد يطرح ويعد باقتراب تأسيس شركة تأمين نقابية، وستعود قاسيون لهذا الجانب الهام في مقالات لاحقة.

رسالة من دير الزور..

طلال عليوي رئيس اتحاد عمال دير الزور، تحدث عن حصار أحياء المدينة من قبل التنظيم التكفيري داعش، منذ حوالي 9 أشهر وانقطاع الكهرباء منذ 6 أشهر ونذرة المواد الغذائية وأسعارها الخيالية، وانعكاسات ذلك على المواطنين، ودور الفساد في عرقلة وصول المساعدات، وبيعها عوضاً عن التوزيع..

تثبيت العمال المؤقتين بحجة التوفير على خزينة الدولة؟! والحكومة مصرّة على عدم وضوح الرؤية وكيفية التعامل مع هذه الفئات..

أما غسان السوطري رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال النفط والثروة المعدنية، تحدث عن العمال المؤقتين في الاتحاد المهني للنفط و«عدددهم 136 عاملاً مضى عليهم 15 عاماً في العمل، وتراكت خبراتهم، وتم اتخاذ قرار لتحويلهم إلى عقود دائمة لكن وزير المالية يربط ذلك بالملاكات، ونحن لا ملاك عدي لنا»..

كما أشار إلى حجم التوفير من تسرب العاملين في القطاع العام، حيث «تسرب في وزارة الصناعة 24 ألف عامل، كتلة رواتبهم 8 مليار ليرة، فلماذا لا يسوى وضع المؤقتين بقرار سياسي وهم في الوطن يعملون، دون التقيد بالإرباكات القانونية المذكورة»..

أكثر من 120 ألف عامل مؤقت!

حسام ابراهيم من اتحاد عمال دمشق أكد أن «عدد العمال المؤقتين عشرات الآلاف حيث بعض الأرقام تقول أنهم 60 ألفاً ونحن نقول أكثر من 120 ألفاً، وليس هناك معالجة لقضية تثبيتهم، علماً أن تثبيتهم ليس فيه كلف على الدولة بإضافتهم إلى الملاكات مما يشعرهم بالأمان وبحقق استقرارهم واستقرار العمل». كما أشار إلى وجود «قرار صدر عام 2011 بتثبيتهم لكنه ضاع في دهايز الحكومات»..

النقابية لدينا رمضان تحدثت عن مخالفة قانونية في تحويل صيغ العقود، حيث أن «المادة 148الفقرة ب من القانون 50 تمنع نقل العقد، فكيف تم إنهاء عقود سنوية لعمال، وتحويلها إلى 3 شهور؟، وما هو المستند القانوني لذلك؟».

حموا المنشأة.. فكوفنوا بالطرد!

أما المثال الواضح على حالات أوضاع العمال المؤقتين، وإجحاف عدم تثبيتهم قدمه رئيس اتحاد حمص، حول «عمال مبكرة حمص الـ 32 الذين

تسرب في وزارة الصناعة 24 ألف عامل كتلة رواتبهم 8 مليار ليرة فلماذا لا يسوى وضع المؤقتين بقرار سياسي

الذريعة الحكومية الأولية هي الإرباك القانوني المرتبط بمسألة الملاكات العددية في شركات القطاع العام، وعدم صدورها، ليتضح لاحقاً في ردود الحكومة، أن الأمر لا يتعدى سوى توفير الأعباء على الحكومة، ضمن سياسة تفشيفها وتحصيل الموارد التي تطلال الضعفاء والمتجبن دون غيرهم! أتت أهم مداخلات النقابيين التي تشرح الوضع في المداخلات التالية..

20 عام لم يصدر الملاك ولن يصدر!

البداية من مداخله رئيس الاتحاد العام جمال قادري الذي عرض سير عمل مشروع تثبيت العمال المؤقتين، بين الاتحاد والحكومة، ومآلاته: «صادق مجلس الوزراء على قرارات اللجنة المشكلة لتسوية أوضاع عمال معمل اسمنت طرطوس، وتسوية الحالات المماثلة كلها لكل العاملين في الدولة، ورفعت إحصائية وضعت بالتنسيق مع الوزارات كلها، واقتصرت على العاملين على خطوط الإنتاج، وحتى الآن لم يرد الجواب، رغم التأكيدات، والتجاوب الأولي..!»، مشيراً إلى أن التثبيت لا يكلف رواتب إضافية، بل قد تكون فقط إضافات بسيطة ناجمة عن الحقوق الطبيعية لأي عامل، مشيراً إلى أن العمال المؤقتين أصبحوا جزءاً أساسياً وهاماً من العمل لا يمكن الاستغناء عنهم، مطالباً بالنظر «بالتخبط في قرار اللجنة الاقتصادية، وقرار وزير المالية، ومسألة الانتظار حتى صدور الملاكات، فنحن نعرف أنه من حوالي 20 عام لم يصدر الملاك، ولن يصدر الآن»..

توفير في العمال المتسربين!

عمر حورية عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال أشار إلى أن التوفير الحكومي تم تلقائياً بتسرب العمال حيث «الدينا حوالي 200 إلى 300 ألف عامل متسرب، حققوا وفراً على الحكومة، وبالمقابل لا يعطوننا

قائلاً نحن ضد التشاركية بالمطلق في البنية التحتية كالمطارات والطرق لأنها عنوان السيادة الوطنية، ولدينا تجارب، فالتشاركية مع شركات النفط الأجنبية كانت نتيجتها انسحاب سريع لها في الأزمة ما سهل السيطرة على الحقول.. التشاركية يجب أن تكون مشروطة بتوسيع القطاع العام، داعياً الاتحاد العمال لرفض التشاركية وتقييمها جيداً، واستعادة دور الدولة!

فساد وتعدي في القنيطرة واللاذقية

نقل النقابيون مشاكل محافظاتهم الخدمية المختلفة، وكان من البارز ما وضحه النقابي أحمد سعديّة رئيس اتحاد عمال القنيطرة إلى الحالات المتكررة في مشفى الشهيد ممدوح أباطه، المشفى العام الوحيد العامل في المحافظة، والتي تتجاوز الفساد إلى التعدي على المشفى وأطبائه وتعريضهم للضرب مطالباً بإيصال الصوت لضبطه أمنياً..

أما من اللاذقية فقد أشار النقابي غياث الأسد، إلى عقد في شركة المشاريع والموارد المائية باللاذقية والبالغة قيمته 400 مليون ليرة، والذي اعتبره أقرب إلى «عقد شخصي» من كونه للمصلحة العامة، في إشارة إلى قضية فساد في المحافظة..

«نحن ضد التشاركية بالمطلق في البنية التحتية كالمطارات والطرق لأنها عنوان السيادة الوطنية»

تثبيت العمال..

الحكومة «تسحب وعودها»!

أخذت مسألة تثبيت العمال المؤقتين والموسمين وما يشابههم، الكثير من مداخلات النقابيين والقيادات النقابية، وذلك انطلاقاً من الخيبة المريرة لممثلي العمال، من عدم إمكانية تحقيق هذا المطلب الواقعي لهؤلاء العمال، وتحقيق الاستقرار لهم، وتحديد بعد أن كانت الحكومة واللجنة الاقتصادية قد أشارت على موافقتها وتسوية الأمر..

عمال النظافة...

حرمان وأجر هزيل

■ فادي نصري

«القطاع الخاص حرامي ليس له أمان والقطاع العام أضمن رغم علة الكثيره وهناته».

بلغة بسيطة قالها أحد عمال النظافة في القطاع الخاص مختصراً مرارة عمال هذا القطاع الخدمي.

بفعل السياسيات الليبرالية التي طبقت في البلاد لم يبق شيء ولم يتعرض للخصخصة أو لمحاولات خصصته وحتى الشوارع لم تسلم منهم، حيث افتتحت في سورية العديد من شركات النظافة العاملة ضمن عقود وتعهّدات مع المحافظة، وتتعهّد مناطق معينة بغية تنظيفها والإشراف على خدماتها وتنتشر هذه الشركات فيها عمالها والياتها.

واقع العمال

يعمل في هذه الشركات الكثير من العمال الفقيرين، ضمن ظروف عمل سيئة جداً. حيث يكتسب كل عامل من هؤلاء العمال الشوارع ولمساحات كبيرة في مختلف ظروف الطقس، بالإضافة إلى تفريغ حاويات القمامة الثابتة ونقلها إلى عرباتهم ويتم كل ذلك العمل بشكل مباشر دون وجود أية ملابس واقية أو أدوات صحية كالكمامات أو القفازات التي تقي هذا العامل من الاحتكاك بهذه المواد، والتي قد تحوي في الغالب على مواد سامة بفعل التخمّر والتفسخ وتفاعل مواد غير متجانسة سواء أكانت عضوية أم كيميائية إضافة إلى المواد المنتهية الصلاحية والأواني المعدنية والحادة، مما يؤدي إلى ظهور عدة أمراض في صفوف هؤلاء العمال، مثل الحساسية الشديدة والجرب والربو وأمراض جلدية خطيرة وتسمم بالرصاص، وأمراض الكلى والعيون وأمراض أخرى

أيضاً مجهولة، ومما يزيد الطين بلة أن هؤلاء محرومون من الضمان الصحي ومن تعويض طبيعة العمل ومن الوجبة الغذائية، وكون عملهم من الأعمال المصنفة بالخطرة يجب تسجيل هؤلاء العمال في الضمان الصحي، وأن تعمل هذه الشركات على إجراء فحوصات دورية وشاملة للعمال للكشف عن أمراض المهنة قبل حصولها، لأن هؤلاء العمال لا يستطيعون برواتبهم الهزيلة تأمين الأدوية ومصاريف العلاج إن حصل وأصابهم أي مرض.

شروط عمل سيئة

ضمن هذه الظروف يعمل عمال النظافة في القطاع الخاص وكما ذكرنا أعلاه، فهم لا يحصلون على أي حق من حقوقهم التي يحصل عليها أقرانهم من العمال الموظفين في المحافظة، إنهم غير مسجلين أيضاً في التأمينات الاجتماعية وليس لديهم تأمين طبابة ولا يحصلون على حصتهم الغذائية التي

من المفترض أن يأخذها كل من يعمل بهذه الأعمال التي تصنف بالخطرة وتعرض من يعمل بها للأمراض.

أجور عمال النظافة

يعمل عمال النظافة في القطاع الخاص 8 ساعات في اليوم ويتقاضون راتباً شهري مقداره 12000 ل.س مع العلم أن رواتبهم كانت قبل الزيادة الأخيرة «تعويض على المعيشة 10000 ل.س ويخصم كل شهر من رواتبهم 700 ل.س أجار وسيلة نقل تقلهم إلى أماكن عملهم وفي نهاية المطاف يحصل هذا العامل على 11300 ل.س كراتب ثابت لقاء جهده المبذول، أما زيادة 2000 ل.س التي حصلوا عليها فهي أقل من الزيادة التي جاءت لعمال القطاع العام كتعويض معيشي أوائل هذا العام والتي بلغت 4000 ل.س ما يجعله غنياً قاسياً يتعرض له أولئك العمال، وتمييزاً في الحقوق ما يوجب المساواة بين عمال القطاعين في الأجور والزيادات، «حيث

يقوم أرباب العمل في القطاع الخاص بشقّط الزيادات لأسباب لا نعلمها» بحسب تعبير أحد العاملين.

إن هذا الراتب الهزيل لا يرقى إلى أن يصنف كحد أدنى للأجور ولا يستطيع أن يؤمن لهذا العامل الفقير حياة كريمة ومن المستحيل أيضاً أن يغطي هذا الراتب للعامل وأسرته متطلبات الحياة من غذاء ومسكن وملبس في ظل الأسعار المستعرة.

«كرامة الوطن من كرامة عماله»

لولا هؤلاء العمال ودورهم في تنظيف مدننا وشوارعنا من القمامة لأصبحنا نعانى من تراكم القمامة في الشوارع، مثل بعض البلدان التي تعاني من هذه الأزمة والتي تمخضت عنها تحركات شعبية، ما يوجب صون كرامة وحقوق هؤلاء العمال ومتابعة أحوالهم من قبل نقابة عمال الدولة والبلديات، حتى تستطيع مساعدتهم ورفع الغبن عنهم فهم أمانة في أعناق النقابيين.

عمال القطاع غير المنظم

■ هاشم يعقوبي

«أجر أعلى أم استغلال أشد»

يعتبره الكثيرون العامل الأوفر حظاً، والأقل مظلومية والأكثر استقلالية من بين شرائح العمال إنه عامل القطاع الخاص غير المنظم، أو كما يسمى «العامل الحر» فهو صاحب الأجر الغير محدود، وهو العامل المستقل والمتحرر من قوانين العمل جميعها، فإن كان هذا ظاهر الأمر فإن مضمونه يناقضه تماماً.

يسمى العاملون في القطاع العام وسائر الموظفين من ذوي الدخل المحدود، وينضم لهم في هذه التسمية عمال القطاع الخاص المنظم العاملون بأجر، وتحكم العلاقة بين العمال وأرباب العمل القوانين والأنظمة.

قوانين عمال القطاع العام

لديهم قانونهم الخاص بهم وهو قانون العاملين بالدولة والتعليمات التنفيذية له، ولا يترك القانون تفصيلاً بسيطاً إلا ويأخذه بعين الاعتبار، ويخصص له مادة قانونية وإجراء تنفيذي، فالحكومة هنا هي رب العمل بالنسبة للعامل، وبالتالي يلتزم القانون بتحديد ساعات العمل والعطل الرسمية والأجور والزيادات والمنح التي تقرها الحكومة إضافة إلزامية التسجيل بالتأمينات الاجتماعية والنقابات، فكل شيء واضح ومشمول رغم وجود الكثير من العيوب في هذا القانون التي لا تصب في مصلحة العامل.

قوانين عمال القطاع الخاص

عمال القطاع الخاص المنظم لهم قانونهم أيضاً وهو القانون رقم «17» السعي الصيت الموضوع لخدمة أرباب العمل أصحاب الرأسمال الصناعي والتجاري، والذي تم إقراره خدمة وتهيداً لمرحلة العمل بالسياسات



20 ألف ليرة سورية مقابل ثمان ساعات عمل يومية على مدار خمسة أيام أسبوعياً بالمحصلة 40 ساعة عمل أسبوعياً 120 شهرياً 1440 سنوياً يحسم منها 168 ساعة عمل هي مجموع العطل الرسمية مدفوعة الأجر طبعاً، إذاً هذه الشريحة تعمل سنوياً 1272 ساعة وتؤجر عليها 240 ألف ليرة سورية، في حين تشير التقديرات وفق معظم الدراسات بأن متوسط دخل الأجر في القطاع العمالي غير المنظم 30 ألف ليرة أي بزيادة 50% لكن متوسط ساعات العمل اليومي 11 ساعة عمل على مدار ستة أيام أسبوعياً 330 شهرياً 3960 سنوياً لا يحسم شيء كونه لا يوجد أي عطلة مدفوعة الأجر من هنا نستنتج ما يلي:

إن أجر ساعة عمل في القطاع المنظم العام والخاص هي 167 ليرة سورية في حين أن أجر ساعة عمل في القطاع غير المنظم «الحر» هي 91 ليرة سورية هذا بالنسبة للأجور التي يظن الكثيرون بأنهم يتقاضون أكثر فماداً عن الاستقلالية وحرية العمل والقانون الناظم؟.

الليبرالية الاقتصادية، التي حولت عرق العمال وكدهم لثروات يستولي عليها أرباب العمل، دون أدنى إحساس بالمسؤولية من قبل عرابيها ومن ورائهم لانعكاساتها الكارثية اتجاه الاقتصاد الوطني، وشرائح العمال وأصحاب الأجور، ورغم ما في هذا القانون من إجحاف وظلم بحق العمال يبقى قانوناً ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل، ويضمن بعض الحقوق للعمال من خلال تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية وانتسابهم للنقابات، ويحدد ساعات العمل والأجور والعطل والزيادات وإصابات العمل وأغلب تلك التفاصيل، ولكن ماذا بالنسبة لشريحة العمال غير المنظمين «الأحرار» وهي الشريحة الأكبر؟.

لماذا يتقاضون أجوراً أعلى من أجور باقي الشرائح؟ ولأي قانون يخضعون؟ وهل هم مستقلون وأحرار حقاً؟

فوارق الأجور

يقدر متوسط الأجور بالقطاع العام والخاص المنظم

قوانين السوق المتوحش

إن كان ما يحكم علاقة العمال المنظمين بأرباب أعمالهم هي قوانين حكومية فإن قانون السوق المتوحش هو ما يحكم هذه العلاقة بـ «القطاع الحر» فهم يقعون تحت رحمة العرض والطلب للأيدي العاملة، وهو قانون مفروض من طرف واحد، هم أرباب العمل فلا إمكانية لأي تحكم نسبي للعمال بهذا القانون، ولا أدوات لديهم لمصارعتة، ومقاومته بشكل جماعي، مما يخلق الأسباب لخلق صراع آخر بين العمال أنفسهم على فرص العمل والتنافس الشديد على زيادة أجر هنا أو استغلال أقل هناك، ناهيك عن البطالة الموسمية التي لا مهرب منها أبداً كون حركة السوق هي المتحكمة بهم وبارزاقهم.

إن الكلام عن استقلالية هذه الشريحة ليست سوى نكتة سخيفة، فهم لا يملكون من أمرهم شيئاً، فأجر العامل هو كل ما يملك فكيف إن كان هذا الأجر الممسوخ أساساً غير ثابت، ولا يوجد ضمانه لبقائه سارياً فكم من عمالنا «الأحرار» سمعوا من رب عملهم الجملة الشهيرة «بكرة لا تجي ما في شغل زيادة» وكم نسمع الأصدقاء فيما بينهم يسألون بعضهم الآخر «انشالله لقيت شغل» كل ذلك يجعل من هذه الشريحة هي الأشد مظلومية من بين شرائح العمال، والأقل أجراً فلا تأمين اجتماعي ولا معاش تقاعدي ولا تعويض بطالة ولا مساكن عمالية أو ضمانة صحية والقائمة تطول وتطول.

لا حاجة للفقراء

إن هذه الشريحة العمالية الكبيرة لا تجد من يبالي لامرأها من أصحاب المعالي في الحكومة التي لا تتوانى بتقديم كل ما من شأنه الإطاحة بحقوق هؤلاء العمال وسائر أصحاب الأجور، بتبنيها المستمر لسياسات اقتصادية مبنية على مقولة دع الأغنياء يغتنون فلا حاجة لنا بالفقراء.

«التغيير والتحرير»

تدين قصف المدن السورية بالهاون



ارتفعت في الآونة الأخيرة عمليات قصف الأحياء السكنية الأهلة بالمدنيين في مدن دمشق وحلب بقذائف الهاون والكايتوشا وغيرها، التي تخرج من المناطق الواقعة تحت سيطرة المجموعات المسلحة، ذات الأسماء والارتباطات المختلفة، متسببة بسقوط أعداد متزايدة من الضحايا، ناهيك عن الأضرار المادية. إن جبهة التغيير والتحرير إذ تدين هذه العمليات، جملة وتفصيلاً، تؤكد أن المزايم التي تساق لتبريرها تحت ذريعة الرد على قصف القوات الحكومية لتلك المناطق هي مزايم واهية، وتشدد على ضرورة تحييد المدنيين وحمايتهم أينما كانوا.

وتعيد الجبهة تأكيدها على أن المخرج الوحيد من الأزمة السورية هو التوجه إلى الحل السياسي الكامل، الذي يوقف العنف والتدخل الخارجي ويطلق العملية السياسية فيما بين السوريين أنفسهم، والذي يفتح أفق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعيد توحيد السوريين في مواجهة الإرهاب، بمختلف صنفه وأشكاله ومصادره.

دمشق 2015/8/25

● جبهة التغيير والتحرير

تصريح ناطق باسم «الإرادة الشعبية»

حول استمرار توقيف الرفيق مهند دليقان



صرح ناطق باسم هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية يوم الثلاثاء 2015/8/25، بما يلي:

«يستغرب حزب الإرادة الشعبية استمرار توقيف الرفيق مهند دليقان، أمين حزب الإرادة الشعبية، منذ مساء الأحد ما قبل الماضي، دون أن ترد حتى الآن أية معلومات عن وضعه ومكان توقيفه وأسباب هذا التوقيف أساساً».

وأوضح المصدر أن «الرفيق دليقان قد تم توقيفه قرابة الساعة التاسعة من مساء الأحد 2015/8/16، عند حاجز المدخل الرئيسي لبلدة جرمنا بريف دمشق، دون بيان الأسباب، وتم اقتياده بعدها إلى جهة لم يجر تحديدها لدى مراجعة الحاجز المذكور»، مشيراً إلى أن «جملة الاتصالات والاستفسارات التي أجراها الحزب مع عدد من الجهات المعنية لم تسفر حتى الآن عن بيان حالة الرفيق مهند ووضعه، وهو ما يدعو للاستغراب والقلق، ولذلك نحن نطالب بالكشف عن ذلك كله، وإطلاق سراحه فوراً».

معارضون سوريون يردون على «العمل الوطني» وما نشرته صحيفة «الوطن»



يعيقها أقاويل وثرثرات غير مقبولة، هنا أو هناك.

2015/08/23

■ - د. مازن مغربية «جبهة التغيير والتحرير» - عباس الحبيب «مجلس قيادة العشائر السورية» - صفوان عكاش «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» - علاء الدين عرفات «جبهة التغيير والتحرير» - احيقار رشيد «جبهة التغيير والتحرير» - زياد وطفة «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»

ولاسيما مع الاقتراب من معالم إعادة فتح مسار الحل السياسي للأزمة السورية، فليس هذا الذي ينتظره المواطن المنكوب ممن يقولون إنهم ممثلوه السياسيون. وإن وصول الإساءة إلى ممثلي الخارجية الروسية يوجي تماماً بالدرك الذي يمكن أن ينحدر إليه بعض السياسيين وبعض وسائل الإعلام!!! إن تقريب وتناطير جهود المعارضين السوريين أفراداً وكيانات، وتواصلهم مع عواصم القرار المؤثرة بالوضع السوري، من أجل تسريع حل الأزمة السورية، على أساس بيان جنيف، هي مهمة وطنية بامتياز لن

بوصفنا أعضاء في ملتقى موسكو التشاوري الثاني الذي انعقد في الفترة بين 6-2015/4/9، وأعضاء في مبادرة مجموعة من المعارضين السوريين حينذاك، لتوجيه نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تسريع عقد جنيف 3 بغية تسريع وقف الكارثة الإنسانية في سورية، وبوصفنا من وقّعنا، في حينه، بأسمائنا الشخصية والتمثيلية على اتفاق تشكيل لجنة متابعة النداء المذكور، فإننا نعلن عن استغرابنا الشديد لما نشرته صحيفة «الوطن» السورية الصادرة يوم الأحد 2015/8/23، على صفحاتها الأولى بخصوص «لجنة متابعة نداء موسكو»، والتي خلطت الصحيفة اسمها، نقلاً عن هيئة العمل الوطني الديمقراطي، برئاسة السيد محمود مرعي، وجعلتها «لجنة متابعة اجتماعات موسكو». وهذا خلط غير صحيح، جملة وتفصيلاً، وغير مفهوم الغايات، علماً بأن لجنة المتابعة هذه لم تقل يوماً، لا حينها ولا في أي وقت لاحق، أنها لجنة متابعة لاجتماعات موسكو كلها. فلماذا هذا التشويه والتشويش على الحقائق ومواقف الآخرين من قبل الصحيفة، التي لم تتوخ تدقيق المعلومة الواردة إليها، أو من قبل الهيئة والسيد مرعي؟

ثانياً: إن السيد مرعي نفسه لا يحق له انتقاد المبادرة، فهو كان أحد الموقعين عليها، وحقيقة سحب توقيعيه لاحقاً، وتوكيل شخص آخر لإعلان ذلك، لا تستدعي خلط الحابل بالنابل، وتحريف الوقائع.

ثالثاً: من المستهجن تماماً أن يجري استخدام مفردات ونعوت والقب لا تليق بالشخصيات الوطنية السورية، مثل دقصري جميل،

هذا وقد نشرت صحيفة «الوطن» مقاطع مطولة من هذا البيان في عددها الصادر يوم الثلاثاء 2015/8/25، بعد إرساله لها.



موسكو تجري لقاءات منفصلة مع قيادات للمعارضة ومع واشنطن حول تسوية الأزمة السورية



أعلنت الناطقة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا يوم الخميس الماضي أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سيلتقي يوم 31 آب الحالي في موسكو مع عدد من قيادات المعارضة السورية.

وأضافت الناطقة أن لافروف سيستقبل عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة قدرتي جميل، والمنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية المعارضة حسن عبد العظيم وغيرهما من ممثلي المعارضة السورية.

وسياتي اللقاء، بحسب زاخاروفا، «في سياق جهود روسيا الرامية إلى تسريع إطلاق العملية السياسية بين أطراف الأزمة السورية».

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية تعليقاً على اللقاء الذي جمع ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية، مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، مع مايكل راتني المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون سوريا، أعلنت أنه شهد تبادلًا منفصلاً للآراء حول دائرة واسعة من المسائل المتعلقة بالجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السورية في أقرب وقت بالوسائل السياسية

والدبلوماسية، بالإضافة إلى مهام مكافحة الخطر الإرهابي بصورة فعالة. أوضحت الخارجية الأمريكية أن اللقاءات التي عقدها راتني في موسكو تشكل جزءاً من المشاورات التي يجريها الطرفان استمراراً للمناقشات الأخيرة بين وزير الخارجية سيرغي لافروف وجون كيري، وفي إطار الجهود المتواصلة لدعم المعارضة السورية والعمل الرامي إلى تحقيق توافق أكبر في آراء الأطراف

السورية واللاعبيين الدوليين حول الانتقال السياسي في سورية بعيداً عن بشار الأسد، وسبل إلحاق الهزيمة بالمتطرفين.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الروسية تجري منذ مطلع آب الجاري، مشاورات مكثفة مع مختلف الأطراف السورية واللاعبيين الدوليين.

● المصدر: RT



طور جديد من الأزمة.. ومهام أخرى؟!

قال رئيس تحرير صحيفة «غارديان» سيمان ميلن إن التقلبات الحادة، التي رافقت «الائنين الأسود» هذا الأسبوع، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الأسهم الصينية بنسبة 40% تؤكد على هشاشة الانتعاش الدولي، مشيراً إلى أن الصين تملك فرصة اجتياز الأزمة، أما أوروبا ففي طريقها إلى انهيار الاقتصاد. وميلن ليس الوحيد، الذي يحذر من عمق الأزمة الرأسمالية، ومخاطرها، وأطوارها المتعددة، والمستمرة، بل أن احتمالات تطور الأزمة باتت تشغل بال الكثير من مراكز الأبحاث والنخب الإعلامية والسياسية العاقلة في الغرب.

■ كفاح سعيد

التحالف العربي والحرب في اليمن، وصفقات السلاح بمليارات الدولارات، وكان التحالف الدولي ضد داعش في سورية والعراق، وكانت وما زالت المحاولات الأخيرة في توريث تركية بصراعات عسكرية على أكثر من جبهة.

■ الاستثمار في البنى الهشة.

من خصائص الحروب الامبريالية في العالم المعاصر، هو الاستثمار في البنى الهشة في بلدان الرأسمالية الطرفية، أي ما اصطلح عليه، الحرب الناعمة، عبر تفجير التناقضات الاجتماعية والسياسية المتراكمة على مدى عقود، بمعنى آخر إن المركز الامبريالي الأمريكي يحاول تعويض تراجعها إما بحروب مباشرة، أو تفجير هذه التناقضات لينهض الربيع في الحالتين، إلى المركز، فالجموح الأمريكي العسكري ليس دليلاً على أنها قوة لا ترد، بل هي قبل ذلك استثمار في ضعف تلك البنى المستهدفة، حيث أسست برجوازية بلدان الرأسمالية الطرفية لكل أشكال الاختراق الاقتصادي والسياسي والثقافي..

■ قوة ردع...؟

استهداف بلدان الأطراف أمريكياً، حسب

تعرف المراكز الرأسمالية أكثر من غيرها، وقبل غيرها، حجم المأزق التاريخي الذي تمر به، لذلك منذ أن تلمست وجود الأزمة، سارعت إلى «ابتكار» الحلول لتجاوزها، وكعادة الرأسمالية، كانت الحرب أحد أهم خياراتها في تأريض الأزمة، ومن هذه الحقيقة بالضبط، يمكن تفسير الصراعات المنتشرة في العالم، وتفسير التزايد المضطرب للتوتر العسكري على النطاق الدولي، والخطاب الحربي لنخب الإدارة الأمريكية، وبعض الأوروبية، بحجج مختلفة، وبشيء من المتابعة يلاحظ المتابع أن الأشهر التي سبقت اعتراف ميلن أنف الذكر، على خلفية ما شهدته البورصات العالمية، شهدت توتراً على أكثر من جبهة، فكانت الممانعة الأمريكية لتسوية الأزمة الأوكرانية، رغم رغبة الكثير من حلفائها الأوروبيين، وكانت صفقات السلاح مع الحكومة الأوكرانية، وكان

استهداف بلدان الأطراف أمريكياً هو الخطوة الأولى نحو هدف استراتيجي أكبر وهو كبح الصعود العاصف للدور الروسي الصيني

■ حركة التحرر..

■ مهام جديدة.. وطور جديد

على ما يبدو من قانونيات الأزمات الرأسمالية، أن يواكبها نهوض عالمي أخذت تاريخياً أشكالاً مختلفة، أنجزت في سياقها بلدان الأطراف الاستقلال السياسي، ولم تستكمل تحررها الاجتماعي، بسبب دور القوى البرجوازية التابعة في هذه البلدان والتي كانت موضوعاً جزءاً من المنظومة الرأسمالية، واليوم في ظل الأزمة الحالية، وتراجع المركز الامبريالي، وعجزه عن إدارة العالم بالطريقة السابقة، فإن كل البنية الاقتصادية الاجتماعية في بلدان ما أطلق عليه العالم الثالث، بات مصيرها إلى الزوال، أي أن بلدان الأطراف أمام موجه تاريخية جديدة، تتداخل فيها المهام الوطنية مع الاقتصادية الاجتماعية.

رأي الكثير من المحللين، هو الخطوة الأولى نحو هدف استراتيجي أكبر، وهو كبح الصعود العاصف للدور الروسي الصيني، أو على الأقل إرباك هذا الدور، الذي بات يهدد السيادة الأمريكية على القرار العالمي، ومن هنا لا يمكن التكهّن بمصير بلدان الأطراف، إلا في سياق ثنائية التراجع - الجنون الأمريكي، والتقدم الروسي الصيني، وبعبارة أخرى إن جملة الصراعات العسكرية الدائرة في منطقتنا، هو سباق غربي عموماً، وأمريكي على وجه الخصوص مع الزمن، للحفاظ على ما يمكن الحفاظ في ظل التراجع المستمر أمام القوى الصاعدة، ولما كان صعود دور القوى الدولية الجديدة أمراً محسوماً بحكم محدودية خيارات القوى المتراجعة، ووصولها إلى أفق مسدود، فإنه سيؤدي بالضرورة إلى تغيير كامل قواعد اللعبة في العلاقات الدولية.

الدور الروسي.. تقدم مستمر!

■ عمر الحسن

إن القراءة الأولى لهذا النشاط الدبلوماسي في العاصمة الروسية، تؤكد جملة حقائق:

● إن الدور الروسي يترسخ يوماً بعد يوم، وأن روسيا باتت لاعباً أساسياً لا يمكن تجاهله، لا بل يؤكد بأن مفاتيح فتح الكثير من الأبواب هي في أدرج الدبلوماسية الروسية، لاسيما وأن هذا النشاط الدبلوماسي يقوم به ممثلو دول كانت حتى الأمس القريب تحمل روسيا مسؤولية ما آل إليه الوضع السوري، وتعتبر روسيا جزءاً من المشكلة. ● إن «الحج إلى موسكو»، هي محاولة النزول من الشجرة بعد أن قادت الولايات المتحدة أقرب حلفائها من مازق إلى مازق، مما فرض عليهم التفكير بخيارات بديلة، فهذه الدول من أكثر العارفين، بأن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها بكل بساطة.

● إن الإقرار بالدور الروسي، وعدم القدرة على تجاهله يعني حكماً، الإقرار بالخيارات الروسية في التعاطي مع الملفات الدولية، وبالدرجة الأولى خيار الحل السياسي للزمات الدولية، ومنها الأزمة السورية، وبعبارة أوضح فإن هذا الإقرار بالدور الروسي يعني أن الحل السياسي للأزمة السورية تقدم خطوة جدية أخرى إلى الأمام، باعتبار أن بعض هذه الدول بالذات

شهدت العاصمة الروسية موسكو زيارات مكثفة للمسؤولين العرب، وتحديدًا من تلك الدول التي لم تكن على علاقة طيبة مع موسكو خلال السنوات السابقة، وخصوصاً بعد تعمق التناقض الروسي الأمريكي في مختلف الملفات الدولية، ومنها الأزمة السورية.. الجزء الأكبر من هذه الزيارات، وكما هو معلن تأتي في سياق تحضيرات موسكو، لعقد مؤتمر دولي لحل الأزمة السورية..



تعتبر محميات أمريكية لا أكثر ولا أقل. لقد وضعت المبادرة الروسية المتعلقة بالتعاون والتنسيق الإقليمي، لمكافحة الإرهاب، الجميع في ممر الزامي، وأربكت حسابات واشنطن ومحاولاتها في إدامة استنزاف دول وشعوب المنطقة، سواء بالصراع البيئي بينها، أو بالصراع داخل كل بلد على حده، وفتحت الباب عريضاً أمام خيارات جديدة لمختلف الملفات في المنطقة.

وقد رتبتا على التقاط اللحظة التاريخية، وتحديدًا تراجع الدور الأمريكي على المستوى العالمي، ويؤكد على تعدد خيارات موسكو، حيث يرافق هذه النشاط الدبلوماسي عقد اتفاقات اقتصادية ذات طابع استراتيجي مع روسيا. ● إن هذا التمدد الروسي في الفضاء الحيوي الأمريكي تاريخياً، يشكل بداية رسم جديد لخارطة التحالفات الإقليمية والدولية، فكما هو معروف إن بلدان الخليج العربي مثلاً و منذ تشكلها كدول

كانت من القوى المهيمنة لأي حل سياسي، ولا يغير الخطاب المكابر لممثلي بعض هذه الدول من هذه الحقيقة شيئاً فهذه المكابرة لا تتعدى إلا كونها حفاظاً على ماء الوجه، لاسيما وأن القوى المتحالفة من بعض القوى المحسوبة على المعارضة السورية، معها أيضاً تخطو خطاً مموليها الخليجيين في الإقرار بالدور الروسي ● إن هذا الانفتاح على موسكو، يكشف من جملة ما يكشف عنه مهارة الدبلوماسية الروسية،

حول الفساد بعض الدوائر الحكومية كالسجل المدني في مدينة حلب إلى مصيدة لابتزاز المواطنين، مفسحاً المجال أمام السماسرة وبعض موظفيها لتقاضي الرشوة، لقاء الخدمات المقدمة للمواطنين، لتبلغ أرقاماً مخيفاً. وهنا الحديث ليس عن شكوى مواطن هنا أو هناك، فقد أصبحت واقعاً يعلمه الشارع الحلبي، ويعرف دهاليزه والقائمين عليه ومفاتيح تلك الأبواب التي تقرب عند الحاجة إليها لمثل هذه المسائل.

مصيدة الفساد

السجل المدني في حلب نموذجاً



فحالة العطالة الظاهرية التي تبدو عليها مكاتب السجل المدني أمام أي مواطن تفسح المجال أمام السماسرة لإغلاق الأبواب، وسدها أمام أي مواطن، ومن ثم فتحها إن كان «الزبون دقيعاً» ما جعله فساداً وقحاً فجاً لا يلقى أدنى ردع أو مساءلة، مما يطرح سؤالاً مهماً عن الشبكة الداخلية للمؤسسات، والتي تفتح فجأة أمام السماسرة، فالأمر لا يحتاج لشهود أو متهمين أو أدلة فكل شيء علني وفي وضوح النهار.

■ مراسل قاسيون

يسرد المواطن أمين، لقاسيون معاناته مع هذه الدوائر منذ ثلاث سنوات لاستخراج هوية شخصية بدلاً من القديمة، ليضيع في دوامة المراجعات المتكررة، دون جدوى، والمصيبة أن التجوال بدون هوية وخاصة في الظروف الأمني التي تعيشها المدينة، فيقول: «كانت بالبداية مصيبي في ضياعها أما اليوم كارثتي في إثبات شخصيتي، وضمان عدم اعتقالي لأي سبب أو اشتباه».

أما عن المعاناة فيستمرس «الانتظار بدون أمل دفعني لدفع الأموال للسماسرة من أجل الوصول للموظف المسؤول عن هذا الموضوع ورغم ذلك مازالت تتكرر جملة: «رجاع بعد أسبوع».

فاهر شاب في السابعة عشر من عمره، لأن لم يستلم بطاقته الشخصية بسبب الروتين الفاسد غير المبرر من قبل بعض الموظفين فقد تقدم لاستخراجها منذ عامين ونيف دون جدوى منتظراً «الفرج» الذي أصبح هو الآخر متواطئاً فلا ينزل على المواطن المغلوب على أمره، إلا حين الدفع، وقصة فاهر هي نموذج عن معاناة العديد من الشبان الذين في عمره وينتظرون إلى أن يحين دورهم في استلام بطاقتهم الشخصية.

هناك شبكة كبيرة من الفاسدين مترابطة عضوياً ككانت طفيلي له جذور ضاربة في عمق البنية التحتية لمؤسسات الدولة

فساد علني

تعقيد المعاملة أو ببساطة لا يثنى الفساد أو يردعه عن التوحش فحتى إخراج القيد كارثة بحد ذاته، فأنت مخير بين أن تسير بالقانون وراء طابور بشري طويل يبدأ من كوة الموظف ولا ينتهي، أو أن تريح نفسك «بنسف القانون بـ 1000 ل.س» فقط وأنت معزز مكرم.

يقول أبو أحمد العالق في الدائرة منذ شهرين لاستخراج بدل ضائع من دفتر العائلة الذي أضاعه بسبب النزوح المتكرر، «كان هناك بعض الحياء أو الخوف على أقل تقدير في السابق

الفساد الكبير «صاحب اليد الطولى»

الحديث عن الفساد يضعنا أمام شبكة كبيرة من الفاسدين مترابطة عضوياً ككانت طفيلي له جذور ضاربة في عمق البنية التحتية لمؤسسات الدولة، ويتغذى من جيوب المواطن السوري ما يجعل من الصعوبة القضاء على الفساد الصغير، دون ضرب الفساد الكبير، على المدى البعيد صاحب اليد الطولى في تأمين البنية الحاضنة لكل أشكال الفساد، والمساهمة أيضاً في استشرائه كالسرطان وخاصة مع تقادم الأزمة الوطنية الشاملة، التي ساهمت هي الأخرى بخلق أزمات فتحت الباب على مصراعيه لمجالات نهب جديدة أسالت لعاب الفاسدين. أمام هذا التعسير باتجاه الفساد، والتغول في التعقيد والروتين، نحن أمام استحراق مهم فإن كان هناك ضرورة قبل الأزمة لمحاربة هذا الفساد فقد فرض هذا الخيار كضرورة قصوى بعد أن غدت دعوات الإصلاح أو حل مشكلات المواطنين هي حالة نقيضة لمصالح قوى الفساد والتي هي الطرف الفعلي في الأزمة التي تعيشها البلاد على الأقل بسبب ما تتركه ممارساتهم من تزايد منسوب التوتر، والاحتقان الشعبي وفقدان ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وتعمق حالة الاغتراب التي يعيشها...!

بهذا الأمر، قائلًا: «أنا لا أجبر أحداً على دفع النقود فانا أساعد الناس» لوجه الله؟ فمهمتي تكمن في توفير المشقة على الزبون في الوقوف والانتظار وما أتقاضاه هو ثمن تعبي، في حين هو يدفع ثمن راحته، فأين يكون التجاوز في ذلك» ما يعكس هامش التلاعب في تعريف الفساد عند هؤلاء والالتباس الذي يقع المواطن في مصيدته، فهو يبرر عمله نافياً هامش التحايل والالتفاف والنهب. أمام هذه الأزمة التي تعد إحدى الأزمات الإدارية المستشرية في مؤسسات الدولة وجزءاً من الأزمة البنوية في جهاز الدولة ونتيجة الترهل الحاصل فيه، وهو ما وضع المواطنين أمام مشكلات جمّة عند استخراجهم للأوراق الثبوتية كـ «إخراج قيد، شهادات ولادة، عقود زواج، سندات إقامة، جوازات سفر، ثبوتيات إدارية» ليعزز ذلك انتقال الدوائر الحكومية في الريف نحو حلب ما سبب ازدحاماً كبيراً وهو ما اعتبره البعض أحد الأسباب لهذه المشكلة.

في السجل المدني

إحدى المواطنات على باب السجل المدني قالت: «كنت أريد الحصول على إخراج قيد من النفوس، لكن قال لي أحد الموظفين لا يوجد شبكة فأتى نحوي شخص من الرفقة نفسها وقال لي 1000 ل.س سورية وسيكون بيدك خلال دقائق؟!». مريم سيدة أتيّة من ريف حلب الشرقي قالت لقاسيون: «هم يستغلون جهلنا وأحياناً يعمدون إلى تجهيلنا، أحد الموظفين قال لي لا يوجد شبكة، فقلت له هذا مبلغ على الشبكة تعود وأنا ذاهبة ليتصل بي بعد 10 دقائق ليعطيني أن أوراقي جاهزة».

بين المرتشين ومن النادر أن ترى من يجاهر بتلقي الرشوة صراحة، أما اليوم فالموظف هو من يطلب منك الرشوة وإلا «لن يخط حرفاً واحداً بمعاملتك ومع وجود جوقه مسيري المعاملات كل حسب الاختصاص مقابل مبالغ مادية محددة، غدا الأمر أكثر سهولة».

معقبي المعاملات...

«ارشي بتمشي»

رغم أن ظاهرة معقبي المعاملات ليست بحديثة لكن اتسعت الظاهرة وتنوعت اختصاصاتها، وانتعشت أكثر فأكثر واتخذت درجات ورتباً، فمهمة معقب المعاملات، تكمن في فرش طريق المعاملات بالصعوبات والعواقب حتى تسد الدنيا بوجه صاحبها، ليعود بالتدريج ويعرض مساعدته مخلصاً المواطن من هذا العبء، وليصبح لكل ورقة تسعيرة معينة، ولا تسلم إلا حين استيفاء المبلغ القابل للزيادة إذا ما شعر الموظف أو معقب المعاملات أنه لم يعد يتماشى مع تكاليف المعيشة، حيث بلغت تكلفة إخراج القيد أو البيان العائلي حوالي 2000 ل.س، فهي صعوبات يعانها الجميع إلا من يدفع فإن كل هذه العواقب تثقل أمامه وإن كان العائق هو القانون ذاته على مبدأ «ارشي بتمشي».

صريح جداً

في لقاء مع أحد مسيري المعاملات ويدعى أبو نزار يقول: «الأمر مشابه لرفع أجور العمالة وأصحاب المهن الحرة كافة، فبسبب ارتفاع تكاليف المعيشة بفعل الأزمة ارتفعت تكاليف المعاملات الخاصة، وبالأخص الدسمة منها في الظروف الحالية» ليعود بعد نقاشنا معه حول الفساد والقانون لينفي تجاوزه للقانون

جمعية فايز منصور

وفر بـ20 مليون.. وقرارات مجحفة

كما عملت الجمعية بالتعاون مع الرابطة الفلاحية في الغاب من أجل فتح الأفتية المائية لري المزروعات وكذلك فتح الطرق الزراعية المغلقة لأسباب أمنية لكي يتمكن الفلاحون من جني محاصيلهم وبخاصة الشوندر حيث لا زالت هذه الطرق مغلقة.

مقترحات ملموسة

وجرى نقاش واسع من الحضور وأجملوا ملاحظاتهم ومقترحاتهم بالتالي:

1. العمل على فتح الطرق وتسويتها ليتمكن الفلاحون من الوصول إلى حقولهم وجني محصول الشوندر.

2. فتح أفتية الري وتنظيفها من أجل تأمين المياه لري المزروعات.

3. العمل على إلغاء قرار تحديد سقف المديونية للجمعيات التعاونية أو استثناء الجمعيات الرائدة.

4. إلزام المصرف الزراعي في السقيلية بتأمين مستلزمات الإنتاج في مستودعاته وكذلك إلزامه بتأمين قيم المحاصيل وعدم تحويل الجمعيات إلى أماكن أخرى لتقبض مستحققاتها.

5. التعويض على الإخوة الفلاحين المتضررين من الأوضاع الأمنية ولم يسمح لهم بزراعة أرضهم، على أن يكون التعويض من صندوق الكوارث.

6. ضرورة تحقيق ضريبة الري من المزارعين المستفيدين من مياه الري.



أما فيما يخص قيم المحاصيل الزراعية وبخاصة موسم القمح فكانت الصعوبات كبيرة حيث كانت تحول الجمعيات لاستلام قيم المحاصيل إلى المصرف المركزي في حماة أو إلى المصرف التجاري في اللاذقية، وهذا زاد من النفقات على الإخوة الفلاحين لأن المفروض أن يقبضوا قيم محاصيلهم من المصرف الزراعي في السقيلية الذي كان يتحجج دائماً بعدم وجود سيولة لديه وكان أثناء عمليات التحويل يقوم باقتطاع عمولة تحويل 5% من قيمة الشيك.

حيث مقر الجمعية مما زاد من النفقات المادية على الفلاحين بشكل كبير.

صعوبات وتعقيدات بيروقراطية

وكذلك بين أن تحديد سقف الدين لم يمكن الجمعية إلا من تأمين 40% من مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة مما اضطر الجمعية إلى تأمين ما تبقى من مستلزمات بشرائها نقداً، وهذا سبب ضرراً كبيراً للإخوة الفلاحين حيث الكثير منهم لم يستطيعوا الشراء وبقي جزء من الأرض غير مزروع.

■ مراسل قاسيون - حماة

قدم الرفيق خليل حداد رئيس مجلس إدارة جمعية الشهيد فايز منصور عرضاً لعملها، وما قدمته من خدمات للإخوة الفلاحين، وبخاصة فيما يتعلق بتأمين مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة وتأمين قيم المحاصيل الزراعية رغم الصعوبات التي واجهتهم بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد من جهة، وتهافت قوى النهب على تعب الفلاحين من جهة أخرى، كما أن القرارات البيروقراطية زادت من المعاناة أكثر، وبخاصة القرار الذي حدد سقف الدين للجمعيات الفلاحية التعاونية بـ10/ مليون ليرة سورية حيث كان هذا القرار مجحفاً بحق جمعية الشهيد فايز منصور ومثيلاتها من الجمعيات الرائدة باعتبارها غير مديونة للمصرف الزراعي، ولها رصيد في المصرف الزراعي، حيث يتجاوز رصيد جمعية فايز منصور مثلاً، في المصرف الزراعي في السقيلية الـ20/ مليون ليرة سورية، وتضم في عضويتها 500/ فلاح تعاوني.

وأضاف أن الصعوبات واجهت الجمعية منذ العام 2012 حيث أجبرت إدارة الجمعية لتأمين مستلزمات الإنتاج من مستودعات المصرف الزراعي في حماة بدلاً من استجراتها من مستودعات المصرف الزراعي في السقيلية

بدعوة من رئيس جمعية الشهيد فايز منصور الفلاحية، وبعض من أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية، جرى لقاء في مقر الجمعية في مدينة السقيلية حضره مجموعة واسعة من الفلاحين وبعض المهندسين الزراعيين.

بساتين الرازي

محافظة دمشق بدأت بالهدم.. السقف البديل أولاً!



تفاعلت يوم الخميس 27/8/2015 من جديد مشكلة تنفيذ المخطط التنظيمي في منطقة بساتين الرازي، حيث قامت محافظة دمشق بهدم جزئي لعشرة منازل ضمن حارتين، في بساتين الرازي. وأفادت مصادر أهلية لـ« موقع قاسيون » أن محافظة دمشق كانت قد أرسلت ورشات هدم يدوية إلى منطقة «بساتين الرازي» في منطقة المزة غرب العاصمة دمشق في محاولتها تنفيذ قرارات الإخلاء الصادرة بحق أهالي المنطقة.

وبعد تدخل لجان الأحياء في المنطقة ودخولها في «مفاوضات» مع الورشات المذكورة توقف الأمر في البداية، ولكن ورشات الهدم التابعة لمحافظة دمشق بدأت بعد ذلك بهدم عشرة منازل ضمن حارتين في الحي، بعد أن تم إخلاء أصحاب تلك البيوت بالقوة، ورمي مقتنياتهم بالشارع، ومن ثم الشروع بعمليات هدم جزئية تحيل البيوت إلى غير صالحة للسكن، دون تهيب بصفوفها.

وأضاف عدداً من الأهالي في اتصالات هاتفية، إن هذا الإجراء المفاجئ الذي جاء في توقيت مريب يوم الخميس، أي نهاية الأسبوع، جاء من دون تعويض الأهالي مادياً لتغطية أجارات بديلة أو من دون تقديم مساكن بديلة كما ينص القانون.

ويذكر أن أهالي هذا الحي يطالبون بتنفيذ المرسوم المتعلق بالموضوع، وتحديد تأمين السكن البديل قبل تنفيذ الإخلاء، ولكن وكما قال العبد من أبناء الحي لـ«قاسيون»، فأين المحافظة تقوم بالإخلاء، قبل تأمين البديل.

قاسيون في مخيمات اللاجئين

بعض المخيمات سجون جماعية

■ حسين الشملان



بالمعونات والتي تأتي كل عدة أشهر مرة واحدة، وتوزع على القليل من الخيم. من كل ما سبق نجد أن مخيمات اللجوء هي عبارة عن سجون جماعية محرومة فعلياً عن ممارسة التعليم، وهي عملياً مقبرة لجيل كامل، تمنعه من التعليم والفكر وتسلب حريته التي كان يطالب فيها وخرج من أجلها، إن اللاجئين السوريين يتطلعون إلى حل سياسي لازمة بلادهم، والعودة إلى بيوتهم بعد أن تعرضوا للكثير من الظلم والمهانة.

يعانون أوضاعاً سيئة في حوش مخيم البلدية، أما مخيم سليمان شاه فهذا المخيم يسع لـ 5000/ خمسة آلاف خيمة ويضم حوالي 42/ ألف نسمة وفيه مدارس ومستوصف ومساجد. والخدمات الموجودة فيه لا ترقى إلى الحد المطلوب فالمدارس عبارة عن خيم وأشبه بالكتاب منه إلى المدارس، يدرس فيها فقط القرآن الكريم والتعاليم الدينية؟؟، وهي مدارس شكلية ابتدائي وإعدادي. يعاني سكان هذا المخيم من نقص

وما إن بدأت الأزمة السورية حتى سارعت الدولة التركية إلى الاستثمار السياسي في الأزمة السورية، وقامت بتشديد العديد من المخيمات قرب الحدود السورية التركية

ومن بين المخيمات مخيم حوش البلدية، ومخيم سليمان شاه بـ أكشقا والتي زارها مراسل صحيفة قاسيون، واطلع على واقع اللاجئين السوريين الفارين من لهيب الحرب الدائرة، ليوأجوها شمس الظهيرة والتشرد والذل واليهوان، ففي مخيم كراج البلدية بمدينة «أكشقا» يقطن أكثر من 100/ عائلة سورية مشردة معظمها من الرقة ودير الزور وحلب يفترشون الأرض ويلتحفون السماء ولا يوجد سوى بعض الأثاث الرديء من المنظمات الدولية، حيث لم تؤمن لهم خيم، وإنما بعض سمالات من أكياس الخيش التي لا تمنع لهيب حرارة الشمس المحرق عن جلودهم، أما مياه الشرب فتوزع عليهم من صهريج وهي مياه ليست صالحة للشرب، ولا زالوا ينتظرون أدوارهم للانتقال إلى مخيم سليمان شاه كي يسكنوا بخيمة من نايلون حرارتها تفوق الـ 50 درجة مئوية، والتقىنا ببعض اللاجئين الذين نمتنع عن ذكر اسمائهم خوفاً عليهم من الترحيل إلى سورية، وتبين بأنهم

شهر أيلول، بات «مربعاً» بالنسبة للكثير من الأسر السورية. من المعروف أنه شهر افتتاح المدارس بعد انقضاء العطلة الصيفية، ويصادف الشهر ذاته هذا العام عيد الأضحى، إضافة إلى موسم المونة البيتية المعتادة قبل دخول فصل الشتاء.

«أيلول المربع»:

«المكدوس» و«الأضحى» يهددان طلاب المدارس

كل تلك العوامل تساهم في وضع العام الدراسي هذا العام تحديداً، أمام تحديات كبيرة قد تنتهي «بتسرب كبير لطلاب التعليم الإلزامي» نتيجة الضغوط الاقتصادية الكبيرة على المواطنين، وخاصة بعد ارتفاع الأسعار بنسب كبيرة جداً خلال العام الجاري.

■ حازم عوض

كيف أقنع أولادي؟

أبو بلال، نازح من منطقة داريا إلى دمشق، وهو أب لـ 4 أطفال، ثلاثة منهم في التعليم الابتدائي، والرابع في الثانوي، قالها صراحة «قد اضطر إلى توقيف تعليم اثنان من أطفالي إن بقيت الحال هكذا. لا أستطيع توفير متطلبات العام الدراسي الحالي التي باتت تكلف على الأقل وبأسوأ النوعيات، حوالي 8 آلاف ليرة للطفل الواحد في المرحلة الابتدائية، فما بالك عن الثانوية؟».

وأردف «شهر أيلول العام الحالي سيكون صاعقة علي وعلى أسر كثيرة أعرفها، كيف لي أن أقنع أولادي بمقاطعة العيد، أو عدم شراء ولو قطعة ملابس واحدة؟. كيف لي أن أقنع طفلاً بأن يذهب إلى المدرسة دون حقيبة، أو دون لباس يخفي حالتنا الفقيرة، وهو اللباس المدرسي الموحد الذي بات سعره غير منطقي».

وتتحدثون عن مجانية التعليم؟!

«اعتادت حكومتنا على رفع الأسعار وإصدار بيانات التبرير وفقاً لما تراه مصلحة خزنتها. لكن جيوبنا التي أفرغت، وراتبنا الشهري الذي فقد قيمته نتيجة قرارات الحكومة المتتالية برفع الأسعار، لا توجد أية جهة رسمية تنظر إليها حتى لو بنظرة شفقة على متسول»، وفقاً لأحد الباعة الجوالين في شارع الحمراء بدمشق، رافضاً تزويدنا باسمه. وتابع غاضباً «لدي طفلتين وشاب، وجميعهم خارج التعليم منذ عامين. فكيف تسألني اليوم كيف سأدبر أمورهم في العام الدراسي الحالي؟. لم أر ولا مسؤول تطوع واقتراح إعطاءنا ليرة واحدة، ولو لمجرد الاقتراح. لم أسمع عن جلسة في مجلس الشعب قيل فيها يجب أن نؤمن ولو جزءاً من مستلزمات العام الدراسي حرصاً على استمرارية التعليم! وتحدثون عن مجانية التعليم!..».

«أيلول الأسود»..

«من شي قليل عم نهاجر»؟

أعلاه، كان الحديث مركزاً أكثر على العام الدراسي ومستلزماته، ليعود معتز وهو مغزوغ وله طفلة واحدة، ويشير إلى «زمة أيلول الأسود» كما سماها تيمناً بلون «البانجان» في موسم «المكدوس»، قائلاً «أتحدثون فقط عن المستلزمات المدرسية!، هناك عيد الأضحى، إن أنفقت 2000 ليرة فقط في اليوم الواحد بين «ضيافة وأكل وشرب ومراجيح لطفلي»، أحتاج خلال الأربعة أيام إلى 8000 آلاف ليرة، هذا عدا عن الملابس الجيدة التي حذفتها من قائمة أولوياتي». وتابع «مونة المنزل أثقلت كاهلي، عدا عن الملوخية التي انتهينا منها الشهر الماضي،



مايشكل رقابة مباشرة من قبل الإدارة على الأسعار».

واقترح دناخني أيضاً، على الأسر، عدم البدء بشراء الحاجيات الدراسية كاملة ريثما تقوم وزارة التربية بالرد على المقترحات، كأن تتساهل بقضية اللباس المدرسي، أو أن تقوم بعض الجمعيات بتوزيع قرطاسية على الأسر المحتاجة.

وأوضح إن «كل طفل بالمرحلة الابتدائية يحتاج لحوالي 10 آلاف ليرة لتأمين حاجاته المدرسية، بينما يحتاج الطالب في المراحل المتقدمة، مبلغاً أكبر من ذلك، وبما لا يقل عن 15 ألف ليرة سورية».

«سندس» ولأول مرة!

لكن قضية العام الدراسي لم تكن بهذا السوء، وفقاً لمؤسسة «سندس» للتدخل الإيجابي، التي أعلنت هذا العام عن أمور وعروض جديدة لم تكن سابقاً، و«منافسة جداً» من حيث الأسعار والجودة على حد تعبير مدير عام المؤسسة عمار محمد، الذي أكد وجود غلاء كبير في الأسواق بخصوص المستلزمات المدرسية، ما حاولت حله المؤسسة عبر عدة أمور.

وقال «إنها المرة الأولى التي نقوم فيها كمؤسسة بتصنيع اللباس المدرسي بالكامل، لمختلف المستويات وقد شاركت شركات ضخمة جداً في صنعها، من القطن السوري الممتاز والمنافس لأنواع الأقمشة العالمية كافة، لذلك هناك قرار بمنع البيع بالجملة للتجار، رغبة منا في إيصال المنتج للمستهلك مباشرة وبسعر منافس للسوق، وقمنا بافتتاح معارض في صالاتنا منذ 25 آب الحالي تستمر حتى 25 أيلول القادم، مع وجود جاهزية تامة لتلبية حاجة المواطنين بغض النظر عن الكميات»، منوهاً إلى أن «المؤسسة مستعدة لتلبية طلبات الجمعيات الخيرية بأسعار خاصة».

تتحدى بأسعارها

وحول الفرق بين أسعار المنتجات في صالات المؤسسة والسوق، تحدى محمد الأسواق، وأوضح أن «المريول المدرسي يباع في المؤسسة بسعر 950 ليرة سورية، وهي بنوعية ممتازة تنافس ما يوجد في السوق بسعر 2200-2500 ليرة، في حين يوجد في السوق نوعيات رديئة تباع بسعر 1200 ليرة سورية، أما دفتر 50 طبق فيباع في صالاتنا بسعر 45 ليرة بدمشق وبـ 47 ليرة في باقي المحافظات، في حين يباع بالسوق بسعر يبدأ من 60 ليرة سورية، علماً أنه لا يوجد دفتر في الصالات سعره يفوق 200 ليرة سورية، إذ نبيع دفتر السلك 70 طبق بسعر 125 ليرة سورية فقط»، مؤكداً وجود «هامش ربح بسيط» للمؤسسة ما يشير فعلاً إلى حجم الاستغلال الذي يمارسه بعض التجار.

وعن أسعار البدلات، قال محمد «يبلغ سعر بدلة الجينز للمرحلة الإعدادية 2000 ليرة سورية، بينما البدلة للمرحلة الثانوية أغلى بقليل، والقميص القطني حوالي 900 ليرة»، بينما تتجاوز أسعار البدلة في السوق 4 آلاف ليرة وقد تصل إلى 6 آلاف، والقميص يفوق الـ 1500. وبخصوص أسعار الحفانج، أكد محمد إن «الحفانج منتج محلي، وسعرها يبدأ من 550 ليرة حتى 2200 ليرة للحقيبة المزودة بعجلات والتي تباع بالأسواق بسعر 4000 ليرة وقد تصل إلى 7 آلاف، مشيراً لوجود تشكيلة واسعة وضخمة من القرطاسية في صالتي الصالحية والحريقة».

ربما تلعب مؤسسة سندس دوراً ما، في تخفيف الضغط عن بعض الأسر في مدينة دمشق، إلا أنها بالتأكيد لن تكون قادرة على حل المشكلة رغم أسعارها التنافسية، فحتى هذه الأسعار لا تتناسب مع مستوى الدخل للأسر الفقيرة، في ظل الغلاء الذي يعصف بكل شيء، ولا عدد الكوات وصالات البيع كافية، ناهيك عن أن الكثير من صالاتها ومنافذ البيع خرجت عن الخدمة في الكثير من المحافظات والمناطق، إما بسبب وضع الطرقات، أو بسبب التوتر في الكثير من مناطق البلاد، إن تأمين مستلزمات التلميذ في بداية العام الدراسي بدعم حكومي، وبالتنسيق المباشر مع وزارة التربية، وعبر إدارات المدارس بشكل مباشر، وبأسعار الكلفة تعتبر اليوم مهمة من الدرجة الأولى، للتخفيف عن الأسر السورية، وحفاظاً على ما تبقى من العملية التعليمية التربوية.

كل طفل

بالمرحلة

الابتدائية يحتاج

لحوالي 10 آلاف

ليرة لتأمين

حاجاته المدرسية

وفي الإعدادية

15 ألف ل.س..!!

أهالي عدرا العمالية: مأساة النزوح.. وصعوبات العودة



■ مراسل قاسيون

اهتمام حكومي.. ولكن

الاهتمام الحكومي بالمدينة العمالية كان واضحاً، للأسباب التي ذكرت سابقاً، فقد تم استنفار الإمكانات المتاحة لإعادة تأهيل البنية التحتية في المدينة، «الكهرباء والمياه والصرف الصحي و...»، الأمر الذي لم يستكمل حتى تاريخه، لأسباب فنية موضوعية، وذاتية، وبعض الروتين بأروقة العمل، وأعيد تأهيل المخبز الاحتياطي، وفسح المجال أمام بعض الفعاليات الأهلية الخدمية «المواد الغذائية والأساسية وغيرها»، مع ملاحظة عدم استكمالها «أطباء - صيادلة - ...». كما تم إعادة تشغيل خط النقل «سرافيس» من المدينة واليهما. وأعلن عن تعويضات لقاء الأضرار «بناء-أثاث»، من قبل محافظة ريف دمشق، «استفاد منها البعض وحسب المحسوبيات». كل ذلك من أجل تشجيع الأهالي للعودة والاستقرار في المدينة.

ولكن واقع الحال يفيد بمعالم أخرى في اللوحة.. بعد عام على بدء هذه الإجراءات، التقى مراسل قاسيون بعدد من أهالي وسكان المدينة وكان التالي:

عام مضى على استعادة المدينة العمالية بعدد من أيدي المسلحين، ودعوة الأهالي للعودة إليها، إثر نزوحهم عنها مرغمين، بعد معاناة مع هؤلاء المسلحين دامت 20 يوماً، لم تهز حياتهم فقط، بل هزت البلاد بأسرها، لما تمثله تلك المدينة بقاطنيها من ثقل اقتصادي واجتماعي، ولموقعها الجغرافي، حتى أن مأساة المدينة وسكانها عرضت في أروقة مجلس الأمن.

عودة واستقرار.. «غيري أولى بالتعويض»

محمد: بالعموم وضع منزلي أفضل من منازل أخرى، لم تعد صالحة للسكن وأصحابها فقدوا مقتنيات وشقاء عمرهم بها. لم أنظم ضبط، كما قيل من أجل التعويض عن الأضرار، فغيري أولى بالتعويض، ومثلي كثر من السكان الذين امتنعوا عن تنظيم الضبوط، والآن أنا مستقر بالمدينة.

تراكم أقساط عرقل العودة

خالد ب: عدت الى المدينة، وتم تنظيم وثيقة دخول، بناءً على دفتر الإسكان والعقد، وكنت مسروراً لهذا الإجراء الهام، والمدينة محكمة الإغلاق بالنسبة لإخراج أية قطعة أثاث، ثم بدأ التركيز على الأقساط الشهرية للمصرف العقاري، ومن لم يسدد يمنع من الدخول أو يعرقل دخوله، ما كان عائقاً في الاستقرار، بسبب تراكم الأقساط منذ نزوحه، وقد بات مبلغاً كبيراً حالياً. علماً أنه صدر سابقاً قرار بفسح المجال لجدولة الديون، وقد انتهت فترة العمل به ولم أستفد منه لعدم علمي به، وأتمنى لو يعاد العمل به.

على الرغم من الإجراءات المتخذة خلال عام.. لم يعد ويستقر بالمدينة إلا عدداً محدوداً من سكانها حتى الآن

حرمان من المقتنيات

علي ع: استقر بمحافظه أخرى، سعى كي يستفيد من مقتنياته في مستقره الجديد، ولكن دون جدوى، حيث ممنوع نقل الأثاث من المدينة، رغم الحاجة مثلاً للأدوات الكهربائية، «فأنا أملك تلك المقتنيات ومحروم عملياً من الاستفادة منها»، مع العلم أن هناك من قام بنقل عفش بيته كاملاً خارج المدينة، ولكن كيف، لا علم لي بذلك، ومن الأفضل وضع إعلان لدى البلدية، كي يتبع الأهالي السبل القانونية بإخراج بعض أو جل أثاثهم.

أملك المنزل ولا أملك حرية التصرف به

مريم غ: استقرت خارج المدينة، وتنتظر الموافقة من أجل فسح المجال أمام عمليات البيع أو الإيجار، كونها ممنوعة حالياً لأسباب تجهلها، قائلة «مع الأسف أملك المنزل ولا أستطيع التصرف به لا ببيعاً ولا إيجاراً»، وحتى البيع لدى الكاتب بالعدل غير معترف به «حسب قولها».

لا حقوق للمستأجرين

زهير ر: كنت مستأجراً بالمدينة، سعيت للعودة إليه وأبرزت عقود الأجار المسجلة والمصدقة، واستشهدت بصاحب المنزل وبمعارفي، لي فرش وأثاث وعفش منزل كامل، لكنني منعت من دخول المدينة، وكأن المستأجرين لا حقوق لهم، ومثلي الكثيرون.

أجور النقل أدت الى استنكاف العودة

محمود ع: عاد إلى المدينة واستقر بها مع أسرته «أربعة أفراد»، واستنكف عن الإقامة بها، بعد شهر واحد فقط، بسبب أجور النقل، حيث: أجور النقل من وإلى المدينة، وداخل دمشق تكلف أسرته 24000 ل.س شهرياً «أي راتب أحدنا أنا أو زوجتي»، «أجور النقل بالسرفيس 75 ل.س للفرد وأحياناً 100 ل.س»، ناهيك عن الساعات المهدورة على الطرقات والحواجز.

لم أستفد من استعادة المدينة

غسان ط: منزلي مدمر، كونه على أطراف المدينة، نظمت ضبط شرطة، وأنت لجنة من محافظة الريف عاينت ووثقت عبر الصور، ولا زلت بانتظار التعويض، الذي لا يغطي قيمة قطعة كهربائية واحدة بأسعار اليوم، «علماً أن غيري صرفت له التعويضات»، أما بالنسبة لأضرار البناء فالأمر مناط بمؤسسة الإسكان، «أنا حالياً غير مستفيد من إعادة المدينة» بالمعنى المباشر، ولا زلت بالانتظار كامثالي.

كيف أعود دون زوجي

فضلت التكتّم على اسمها: كيف أعود وأستقر دون زوجي، المختطف رهينة لدى المسلحين، لا تعني المدينة والمنزل، راجعت جهات عدة لمعرفة مصيره، ولكن دون جدوى، هناك الكثيرون من المخطوفين لدى المسلحين، ولم نجد للأن مسعى جدياً لتحريرهم، والمساعي الفردية تنجز حلول فردية حررت البعض من الرهائن حتى الآن.

واقع راهن

المدينة حالياً مستقرة أمنياً، وجل خدماتها مؤمنة «ماء- كهرباء- مواصلات- مخبز - الخ»، على الرغم من عدم استكمالها، وخاصة شبكة الكهرباء داخل المدينة وبمنطقة التوسع، وغيرها من الخدمات غير المتوفرة حتى تاريخه، البلدية قائمة بخدماتها، وتم تعيين مختار، لتسهيل المعاملات، وقد عاد للاستقرار «بحدود 700 أسرة» من سكانها، «الماكين حصراً». الإجراءات والاحتياطات المتخذة أمنياً وخاصة على مستوى الممتلكات جيدة، وأهمها منع إخراج أية قطعة أثاث خارج المدينة، مع بعض الاستثناءات التي بلغنا عنها، والتي تفيد بوجود بعض السرقات محصورة داخل المدينة، بانتظار فسحة عبور إلى خارجها، وهذا ما نخشاه.

تم تكليف المؤسسة العامة للإسكان للقيام بعمليات الترميم اللازمة للأبنية المتضررة، ورصدت الاعتمادات التقديرية لذلك، وتم التعاقد مع الشركة العامة للبناء من أجل التنفيذ، ولكنه لم يبدأ حتى تاريخه؟. ملف الرهائن لم ينجز منه إلا القليل، رغم أهميته، ومضي عام مرير على المخطوفين وذويهم.

الاحتياطات الامنية لا تغني عن المرونة والسرعة بانجاز ما تبقى

وعلى الرغم من كل الإجراءات المتخذة خلال عام، لكن على ما يبدو لم تكن كافية، حيث لم يعد ويستقر بالمدينة إلا عدداً محدوداً من سكانها حتى الآن، فمع التأكيد على أهمية وضرة الاحتياطات الأمنية واستمرارها، فإن ذلك لا يغني عن المرونة، بما لا يتعارض مع ذلك، وإنجاز ما يشجع بقية الأهالي للعودة. ونلخص مطالب أهالي المدينة العمالية حالياً بالتالي:

- إعادة تفعيل قرار جدولة الأقساط المتراكمة، لصالح المصرف العقاري، حتى نهاية الربع الأول من العام القادم، وفصل موضوع السداد عن حق الدخول والخروج والإقامة في المدينة، ومنح بطاقة المقيم لجميع سكان المدينة دون استثناء.
- فسح المجال أمام السكان للاستفادة من مقتنياتهم وأثاثهم، وخاصة من أقام واستقر بمكان آخر، «عبر وثيقة يتم اعتمادها من قبل المختار والبلدية»، فمن غير المعقول أن أولئك لا يستطيعون التصرف بممتلكاتهم، بظل ارتفاع الأسعار الجنوني الذي يمنعه من امتلاك غيرها «نقداً أو تقسيطاً»، وأن يوضع لدى البلدية والمختار الإعلان التوضيحي اللازم بالمستندات المطلوبة لهذه الغاية.
- فتح المجال أمام عمليات الأجار في المدينة، بالوسائل والسبل القانونية المتبعة، «عقود نظامية مصدقة رسمياً»، بما يعني استفادة طرفي العقد مع العلم أن هذا الإجراء يخفف الضغط السكاني والخدمي في مناطق أخرى مكتظة.
- تسهيل عمليات البيع والشراء، علماً بأن القانون أجاز هذه العملية بالنسبة للمساكن العمالية، وأن يعلن عن الآلية القانونية بهذا الشأن.
- المتابعة من قبل المؤسسة العامة للإسكان، للعقد المبرم مع الشركة العامة للبناء، القاضي بتكليفها القيام بترميم المباني المتضررة، كون أصحابها، لا زالوا حتى الآن نازحين، ينتظرون الاستقرار.
- الإسراع بصرف التعويضات للمتضررين، من قبل محافظة ريف دمشق، دون محسوبيّة أو واسطة، وإعادة النظر بهذه التعويضات بما يتناسب مع القيمة الفعلية للمواد والتجهيزات المعوض عنها.
- تشغيل باصات النقل الداخلي، وبأجور الحد الأدنى، وتشغيلها حتى ساعات المساء، لعلنا بأن الكثيرين يعملون أعمالاً إضافية بعد دوامهم الوظيفي، من أجل لقمة العيش.
- ويبقى الملف الأهم إنسانياً، هو ملف المتبقين من الرهائن بأيدي المسلحين، الذين لم تتمكن الجهات صاحبة العلاقة من معرفة مصيرهم، ولا حتى التأكد من وجودهم بما يطمئن ذويهم على واقع حالهم، مع الشفافية بشأن الإجراءات المتخذة.
- وأخيراً استكمال البنية التحتية والخدمات ورصد الاعتمادات اللازمة لها ووضع برامج زمنية ملزمة للتنفيذ، وخاصة بمنطقة التوسع.

الولادة بمئة وخمسين ألف.. الداية هي الحل



يعيش السوريون حالة اقتصادية صعبة، دفعتهم لاتباع طرق وعادات كانوا قد أفلحوا عنها منذ زمن. فارتفاع الأسعار الجنوني في كل شيء وعدم وجود دخل يتناسب طردياً مع هذا الارتفاع، أدى إلى عودتنا للوراء أكثر من ثلاثين عام. فبتنا نستشير الصيدلاني عندما نمرض، بدلاً من زيارة الطبيب، ونطلب من صانع النظارات أن يفحص أعيننا على ألته البسيطة. وباتت النسوة يقصدن الداية أم عبدو بدلاً من الطبيب المختص.

■ نسرين علاء الدين

عدد كبير من النسوة ينتظرن أمام باب العيادة النسائية في مستوصف بلدية جديدة عرطوز الفضل. تقول السيدة سلاف محمد: نحن نأتي في اليوم المحدد لزيارة الطبيبة النسائية لكننا نجد الطبيبة مرة وعشر مرات لا نجدها في العيادة. لو أننا نملك أجرة معاينة الطبيب الخاص لم نكن لنأتي إلى هنا حيث لا نحصل سوى على الانتظار لساعات، والوعود بأن الطبيبة المختصة ستكون موجودة في المرة القادمة.

نجلأ. غ: تقول من المفترض أن يكون هناك طبيباً مختصاً لكل عيادة، لكننا لا نجد سوى الممرضين وعند السؤال عن الأطباء يكون الجواب إما الطبيب في إجازة مرضية أو أن الطريق مغلق، أو لديه اجتماع في مكان ما. وبذلك تكون مضطرين لسماع كلام الممرض في تشخيص الحالة المرضية عوضاً عن معاينة الطبيب.

تقول أم خلدون: نحن نزور العيادة النسائية على أمل تلقي العلاج لكن الغياب الدائم للطبيب، يدفعنا للذهاب إلى القابلة القانونية. التي لا تسد مكان الطبيبة فأحياناً كثيرة نحتاج لتصوير بالأجهزة الحديثة «إيكو» لكن القابلة الموجودة في المستوصف لا تجيد استخدام الجهاز المختص، وإن حدث ووجدت الطبيبة فإنها لا تستخدم الجهاز والحجج متعددة، منها لا يوجد كهرباء لتشغيل الجهاز علماً أن المولدة تعمل أو إن الجهاز معطل وبحاجة للصيانة.

النت والطرق البديلة

تتناقض ربما لم تكن لنعرفه لولا الأزمة الحالية، حيث شهدت سورية قبل الأزمة ارتفاعاً في عدد الأطباء ومن الاختصاصات كافة. لكن الظروف الحالية أفرغت سورية من الكفاءات وخاصة الطبية منها. وبارتفاع أجرة المعاينة وعدم البديل الوطني في العيادات المجانية في عدد كبير من الحالات. دفع السوريين للبحث عن الطب البديل حتى ولو كان عبر غوغل.

أسعار الولادات الطبيعية تبدأ من 5000 إلى 20000 ل.س في المشافي المختصة أما العمليات القيصرية فممن 40000 إلى 150000 ل.س

مجد طالب سنة ثالثة اقتصاد، يقول: لا تملك أسرتي الدخل الكافي لمراجعة الطبيب، حتى زيارة العيادات التخصصية الموجودة في المشافي الحكومية هو أمر شاق كوننا نسكن

بها أحد، وعندما اكتشفت نفسي أنني حامل سعيبت كي أتخلص من الجنين كون الأوضاع المادية والمعيشية لا تسمح لنا باستقبال طفل خامس في العائلة. لذلك توجهت إلى سيدة تعمل كقابلة في المنطقة وقامت بمساعدتي بالتخلص من الجنين وعانيت من نزيف استمر عشرة أيام. قالت القابلة أن هذا أمر طبيعي نتيجة العملية التي قمنا بها. لكن الألم لم يزول وبت أعاني من ارتفاع شديد بالحرارة وانتانات. وعندما توجهت إلى مستشفى الولادة اكتشفت أن القابلة لم تتخلص من بقايا الجنين مما أدى إلى حدوث تعفن في رحمي كان يمكن أن يؤدي إلى استئصال الرحم بشكل كامل لو أنني تأخرت أكثر من الوقت.

تخضع وزارة الصحة السورية القابلات القانونيات لدورات تدريبية كثيفة كي يكن مؤهلات للعمل في هذا المجال. وتقع عليهن مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بصحة السيدة وجنينها. كما يتم منحهن سجلاً خاصاً يتوجب عليهن تدوين العمليات التي يقمن بإجرائها جميعها. لكن التسبب الحاصل أدى إلى ظهور فئة من القابلات المتطفلات على المهنة.

حالات لسيدات ولدن أو قامت قابلات غير مؤهلات بمعالجتهن، يعانين من مضاعفات شديدة تحتاج لأعمال جراحية تكلف المريضة أضعاف المبلغ الذي وفرته لدفع أجرة المعاينة. وتضيف رزان الأوضاع المادية الصعبة دفعت بالعائلات السورية للجوء إلى القابلات، حيث تتقاضى القابلة مبلغ 500 ليرة لقاء الكشف عن حالة المريضة بينما رفع عدد من الأطباء أجرة المعاينة إلى أكثر من ألفي ليرة. كما تتقاضى القابلة مبلغاً يتراوح بين أربعة آلاف ليرة والخمسة آلاف ليرة، فيما تصل أجرة الولادة الطبيعية في بعض المشافي الخاصة إلى عشرين ألف ليرة.

وتضيف رزان بتنا نواجه حالات إنسانية صعبة أكثر بعد أحداث الأزمة. لذلك نحاول اليوم مع عدد من الشركاء بتوفير غرف عمليات بأجر رمزي جداً كما نقوم مع عدد من الأطباء المتطوعين بإجراء عمليات مجانية لا نتلقى عليها أي أجر.

ميساء زينة سيدة تراجع عيادة أحد الأطباء النسائية المختصين. تقول: نزحت من مكان سكني الأصلي وانتقلت إلى منطقة جديدة لا أعرف

أجرة معاينة الطبيب أو الطبيبة النسائية تتراوح بين 800 ليرة في بعض البلديات والـ 1500 ليرة للتجاوز الألفي ليرة في العيادات داخل مدينة دمشق

ولادة خمس نجوم



قامت قاسيون بإجراء جولة على عدد من العيادات التخصصية ومشافي الولادة الخاصة في دمشق وريفها. وجدنا أن أجرة معاينة الطبيب أو الطبيبة النسائية تتراوح بين 800 ليرة في بعض البلديات والـ 1500 ليرة للتجاوز الألفي ليرة في العيادات داخل مدينة دمشق. أما أسعار الولادات الطبيعية فهي تبدأ من الـ 5000 ليرة لتصل إلى 20000 ليرة في المشافي المختصة. أما العمليات القيصرية فهي تبدأ من مبلغ 40000 لتصل إلى مبلغ 150000 ليرة وذلك حسب درجة الخدمة التي تقدمها تلك المشافي والخدمة هنا عبارة عن كماليات كعدد الأسرة ونوع التلفاز في الغرفة والتجهيزات الملحقة بغرفة استقبال المريضة.

ضيق الحال.. ارتفاع الأسعار.. الجشع.. الفقر.. وأسباب عديدة تضع الأسرة السورية أمام مفترق طرق أحلاها مر.

رداً على التبريرات الحكومية اختزال «اقتصاد الحرب».. اختصار المهمات الكبرى



انشروا الأرقام التالية..

قدم رئيس مجلس الوزراء سلسلة من الأرقام التي يحاول من خلالها أن يوضح ويبرر سياسة عقلنة الدعم، وفي سياق استعراض الأرقام، فإن الكثير من المفارقات تظهر، وسنخصص لمناقشتها ملفات أخرى، ولكن مبدئياً على الحكومة أن تعلم أنها في موقع إدانة من السوريين كافة، وأن إعلانها للأرقام النهائية لا يثبت شيئاً، ولتثبت جديتها عليها أن تنشر الأرقام الإحصائية، غير المعلنة تاريخياً، والتي لم تعد تعلن منذ بدء الأزمة، والأرقام التفصيلية مع المنهج الذي يوصل للأرقام النهائية، وتطرحها للنقاش والتقييم.

وبناء عليه نطالب بنشر الأرقام التالية:

- الموازنات والإنفاق والتحصيل الفعلي في نهاية العام، وليس أرقام النوايا في بداية العام!..
- مختلف الإحصائيات القومية والمجموعات الإحصائية غير المعلنة.
- توزيع ما تنتجه البلاد من دخل في الظروف الحالية، بين الأرباح والأجور.
- جوانب تفصيلية غير موضحة في الموازنات، مثل الضرائب على الأرباح وتفصيلاتها، مقابل الضرائب على الأجور.
- طرق حساب تكاليف الكهرباء، والمحروقات، والنشريات المعتمدة وعلى أي أساس يتم اعتمادها، لتوضح حقيقة وجود دعم من عدمه!

- تكاليف كل عملية استخدام للمال العام في شراء المستلزمات عبر الاستيراد، انطلاقاً من الوفود مروراً بالقمة، والخميرة، والسكر، والأرز، والأدوية، وحتى مستلزمات إنتاج الجهات العامة عبر التجار والوكلاء.

- توضيح تكلفة سعر الجهة الموردة، وتكلفة النقل، وتكلفة التأمين، وتكلفة أرباح الوكلاء، لأن التجربة أثبتت أن كل مقارنة لتكلفة أية مادة تستوردها الحكومة، مع التكلفة العالمية مضافاً إليها هامش مرتفع لكلف النقل، تشير إلى وجود فوارق كبيرة، غير مبررة إلى أن توضح الحكومة أسباب الفوارق!

- البيانات الدورية الواضحة لعمليات تمويل المستوردات بالقطاع الأجنبي، توضيح الجهات، والمواد، والكميات، والسعر،

ليعلم السوريون جميعهم من هي الجهات التجارية التي يتم تقديم القطع الأجنبي لها، وماذا تستورد.

ولم تتحول أمواله إلى مال عام ينفق على خطط الحكومة الإسعافية!، وهذا هو أحد أهم محددات عدم ثقة السوريين بأية حكومة، وعدم تصديقهم لأي رقم يذكر طالما أنهم يعلمون بأن الفساد لا يطاق، بالتالي محصن، وهذا ما يجعلهم غير قادرين على تحمل المزيد من الحرمان والتقصيف، طالما تمارس سياسة «لا عدالة الحرمان».

إذا الحكومة لم تبتغي الموارد من الأقوياء، بل اعتمدت «السحب السهل» من جيوب الفقراء.

هل قامت الحكومة بحماية الإنتاج وخلقهم؟!

لم تقم الحكومة بتوسيع الإنتاج العام، وإنتاج ما لم تكن تنتجه سابقاً بدافع الضرورة، في أي موضع من الموضع، وهذا واضح، ولكن هل ساهمت بشكل فعال في حماية الإنتاج العام أو الخاص الموجود؟

تأخرت السياسات الاقتصادية في إعلان حالة إسعافية، لنقل خطوط الإنتاج إلى تجمعات آمنة وحمايتها بأي ثمن، وتأمين مصادر الطاقة الكهربائية المستقلة لها، ودعمها لتنتج بشكل مستمر، فالعامل التي نقلت في اللحظات الأخيرة تم نقلها بمبادرات عمالية، وبقيت مشكلة الطاقة دون حلول!

أما عملية إعادة التأهيل للصناعة العامة، فمرفقة بالتشاركية مع المستثمرين، ليقوموا بعمليات صيانة ويحصلوا على حصص مجانية لعقود قادمة، وعندما أعلنت دعم القطاع الصناعي الخاص، دعمت التصدير، أي دعمت الصناعات التي تنطلق من تخفيض الأجور لعمالها للحدود القصوى، ومن شراء المواد من المزارعين المحليين بأقل الأسعار، ليقوموا ببيعها بالأسعار العالمية، على أمل أن تحصل الحكومة على جزء من قطع التصدير، ولم تحصل عليه كاملاً، ولم تتم حماية المدن الصناعية مبكراً في السابق، وبعد أن دفع السوريون دمائهم لتأمينها في حلب، لا تجد الصناعة اليوم الحماية من عصابات السرقة المنظمة.

لم تقم حكومات الأزمة بحماية جدية للإنتاج، بل اعتمدت دعم السوق وتمويل المستوردين بالقطع الأجنبي، ليؤمنوا لنا كل الحاجات!، وهو ما يفسر فشلها في حماية الليرة من التراجع جدياً.

الضروري على عموم السوريين، وإيوائهم جميعاً عوضاً عن خيم العار، وطرق اللجوء الوعرة التي يضطرون لسلوكها.

الموارد من مطارح تكديسها!

وتوسيع هذا الإنفاق العام للتركيز على الإنتاج، وحماية الموجود منه، وخلق مراكز إنتاج جديدة، يجب أن يقابله أوسع تعبئة للموارد، ليس بزيادة الجباية من الخبز والمحروقات والسكر والأرز والمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من ضروريات الحياة، بل تعبئة الموارد من حيث تتواجد وتتكدس فعلاً، أي لدى كبار أصحاب الربح، الشرعي وغير الشرعي، لأنه ما من ربح كبير مشروع في ظروف الحرب، حيث كل ربح يقابله جوع وفقر واقتراش الطرقات، وليس «تراجع في مستوى المعيشة» فقط!

هل قامت الحكومة بتعبئة الموارد؟!

ينبغي أن نتذكر بأن قرابة 22 مليار \$ هو حجم الأموال السورية الهاربة، دون رادع، وحوالي 1000 مليار ل.س موجودات في المصارف السورية الخاصة التي تُحصل الأرباح بالدرجة الأولى من تراجع قيمة الليرة، أي من المضاربة عليها. وأن قطاعات سيادية وذات أرباح هائلة كالاتصالات أعطيت للقطاع الخاص، عوضاً عن أن تعود للدولة والمال العام، كما تنص العقود!، كما ينبغي أن نتذكر أن الحكومة خلال الأزمة خفضت الرسوم الجمركية على التجار، ليصبح أعلاها 30% عوضاً عن 120-150% لسلع الترف سابقاً.

كما يتم إصدار المراسيم والتشريعات التي تعفي كبار المقترضين والمكلفين بضرائب الأرباح، على أمل «أن يتمكنوا» من دفع مستحققاتهم للمال العام! كما أن يد أصحاب القرار لم تمتد إلى كل الاستثمارات التي تعود إلى الدول الإقليمية التي حاربت سورية فعلياً أو حاصرتها أو قاطعتها، وبقيت أراضي وأماكن المستثمرين الخليجيين وأرصحتهم في البنوك دون أن تمس! بينما امتدت يد النقش إلى آخر مقدرات أجر السوريين ولقمة أطفالهم.

وبالنهاية وهو المعيار الأهم لدى السوريين، بأن فاسداً واحداً أو مجرماً أو مضارباً على قيمة الليرة، لم يرقد شهراً في السجون،

حضرت الحكومة اجتماع الاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 23-24 آب 2015، الحكومة مسلحة ببرودة أعصاب، وبمجموعة مكررة من الأرقام وقفت أمام ممثلي العمال معبرة عن السياسات الاقتصادية، مدافعة عنها، معلنة أن هذه هي الفلسفة والمنهج المتفق عليه، والذي لا رجوع عنه.

■ عشار محمود

لا يحتاج العمال، أو السوريون عموماً بمن يذكرهم بأننا في «حرب كونية امتدت لخمسة أعوام» كما استهل أغلب ممثلي الحكومة تبريراتهم. فأصحاب الأجر وعموم السوريين، هم المتضررون بعمق منها، وبالتالي أصحاب المصلحة الحقيقية بالحلول السلمية، التي دونها لن نكون قادرين على التحدث عن اقتصاد سوري، بل عن سورية ككل.

إلا أن تأكيد الحكومة على خطورة الحرب، وتحميلها للمسؤوليات، يقابله تقليص الحكومة مسؤولياتها لحد بعيد، ويظهر هذا بوضوح من تعريفها لاقتصاد الحرب.

أوسع من دفاع وضروريات!

قدمت الحكومة تعريفها لاقتصاد الحرب على اعتباره قائم على تخصيص الموارد لدعم الجيش بالدرجة الأولى، ومجرد عمل إسعافي لسد الفراغات التي تنشأ في كل لحظة نتيجة الدمار، بالإضافة إلى تأمين الضروريات الحياتية، وانطلاقاً من هذه المهام نتجت «فلسفة عقلنة الدعم»، لتخفيف العجز، و«تصحيح الأسعار» كضرورة للاستمرار. نوافق الحكومة أن اقتصاد الحرب يقتضي الدعم الضروري لعمليات الدفاع عن الوطن وإعطائها الأولوية، إلا أننا نختلف معها في اعتبار أن المهمات الاقتصادية الأخرى، هي إسعافية فقط، وأن الأداة الرئيسية هي تقليص الدعم وتحرير الأسعار في السوق، عبر ما يسمى «بعقلنة الدعم».

إن اقتصاد الحرب، يقتضي بالدرجة الأولى أن توسع الدولة إنفاقها العام، وتركزه في مواضع الإنتاج والتشغيل التي تمتلك مقومات استمرار ومقاومة وتطور في أعقد الظروف، حتى لو وصل الأمر للتوزيع المجاني للغذاء

اقتصاد الحرب
توسيع الإنفاق
العام وتركيزه
بالإنتاج بتعبئة
الموارد من
ناهيها الكبار
وترك لقمة عيش
السوريين

قراءة في بيانات المصارف الخاصة «2»

53% ثروة وربح لـ 122 «بيزنس مان»!



■ سامر سلامة

وفق البيانات المالية المنشورة للنصف الأول من عام 2015 تبلغ أسهم رأس المال في «14» مصرفاً خاصاً 783 مليون سهم وتتنوع ملكيتها بين الأشخاص الطبيعيين أي أفراد، والأشخاص الاعتباريين أو الشركات، ولكن هذا التقسيم يخفي طبيعة وحقيقة توزيع الملكية في المصارف الخاصة، المتركة إلى حد بعيد، حيث يتضح هذا بتوزيع الملكية بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون النسبة الأكبر من الأسهم، ويمتلكون بالتالي خيارات الاستثمار، وخيارات توزيع الربح على المساهمين أم تأجيله، وبين مساهمين عاديين أقل وزناً.

يبلغ إجمالي عدد المساهمين في المصارف الخاصة 34207 مساهم، منهم 122 مساهم يشكلون أعضاء مجالس الإدارة في المصارف الخاصة في سورية.

الجهة	أعضاء مجلس إدارة	باقي المساهمين
توزيع نسبة ملكية المصارف الخاصة	53,5%	46,5%
عدد الأسهم	419,3 مليون	363,6 مليون
عدد المساهمين	122	34083

يتبين أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة بمعدل وسطي لـ 14 مصرف، تشكل ما نسبته 53,5% من إجمالي الملكية، بينما باقي المساهمين والبالغ عددهم 34083 مساهم يمتلكون ما نسبته 46,5% من إجمالي ملكية المصارف الخاصة.

الأرباح.. يتقاسمها كبار المالكيين

مقابل تركز الملكيات يأتي تركز الأرباح بطبيعة الحال، ويعتبر القطاع المصرفي الخاص في سورية من أكثر القطاعات وضوحاً من حيث درجة تركز رأس المال واحتكار القسم الأكبر من الأرباح المحققة، من قبل عدد قليل من المالكيين المتمثلين بأعضاء مجلس الإدارة، على حساب باقي المساهمين، الذين يعتبر عددهم الكبير، أداة لإخفاء هذا التركز والاحتكار والهيمنة على القطاع المصرفي.

حصة 122 مالك كبير في 14 مصرف خاص في سورية		
أعضاء مجلس الإدارة (122 عضو)	باقي المساهمين (34083)	
توزيع الأرباح	25,6	22,2
النسبة من إجمالي الربح	53,5%	46,5%
مليار ل.س		

من خلال الجدول يظهر واضحاً، استحواذ القسم الأكبر من الأرباح المحققة في المصارف الخاصة من قبل عدد قليل جداً من المساهمين يشكلون ما نسبته 0,3% من المساهمين وبالمقابل يحصلون 53,5% من إجمالي الأرباح المحققة، ومقدارها 25,6 مليار ل.س خلال النصف الأول من عام 2015، أي خلال ستة أشهر فقط، وبالمقابل 99,6% من المساهمين يحصلون على 46,5% من الأرباح.

الأرباح تتزايد والأجور تنخفض

إن انتعاش وازدهار أرباح القطاع المصرفي الخاص في سورية لا يقابلها زيادة وانتعاش في أجور ونفقات الموظفين بنسبة الزيادة نفسها، بل إن الاتجاه يكون على العكس نحو الانخفاض إذا ما أخذنا الأجور بقيمتها الحقيقية وقوتها الشرائية، التي تراجعت بشكل حاد خلال سنوات الأزمة لتتحول أرباحاً لأصحاب الأموال من كبار المالكيين.

أجور العاملين في 14 مصرف خاص سوري مقابل الربح			
2015-6-30	2014	2013	
3,6	6,7	6,2	نفقات الموظفين
47,8	24,5	15,4	إجمالي الربح
مليار ل.س			

نجد أن زيادة نفقات الموظفين بين عامي 2013-2014 كانت بمعدل 8%، بينما كانت زيادة صافي الأرباح للفترة نفسها بحوالي 59% «رسم بياني» وخلال النصف الأول من عام 2015 زاد صافي الربح بمعدل 95%، عن مجمل أرباح العام الماضي! بينما كان معدل نمو نفقات الموظفين سالباً «-46%» أي زيادة الأرباح الكبيرة في 2015، لم تقابلها زيادة في الأجور. حصل الموظفون في عام 2015 على نسبة لا تتعدى 7,7% من مجمل الأرباح

المحققة في المصارف الخاصة، وعلى نسبة 14,5% فقط من حصة أرباح مجلس الإدارة 14,5%.

توزيع الدخل المحقق في المصارف الخاصة خلال النصف الأول من 2015: يتم توزيع الدخل المحقق في المصارف الخاصة وفق النسب التالية: 75,6% أرباح يتقاسمها أعضاء مجلس الإدارة والذين يحصلون على 53,6% مع باقي المساهمين من أصحاب رؤوس الأموال، مقابل 24,3% تتوزع كمصاريف تشغيلية «بما فيها أجور العاملين والتي تشكل حوالي 23% منها» وضرائب تحصل عليها الدولة، وكنتيجة، تحصل فئة ضيقة من أصحاب الأموال على الحصة الأكبر من الأرباح المحققة، بينما لا تستفيد الدولة وباقي المساهمين من هذه الأرباح المحققة، كما في الجدول التالي:

إجمالي الدخل	إجمالي المصاريف	صافي الربح
63,2 مليار ل.س	15,4 مليار ل.س	47,8 مليار ل.س*

* (إجمالي الدخل والربح اختلفت عن العدد السابق لأن بيانات بعض المصارف عن النصف الأول لم تكن منشورة تم استكمالها، والبيانات المستخدمة هنا هي البيانات المنشورة فقط دون تقدير.

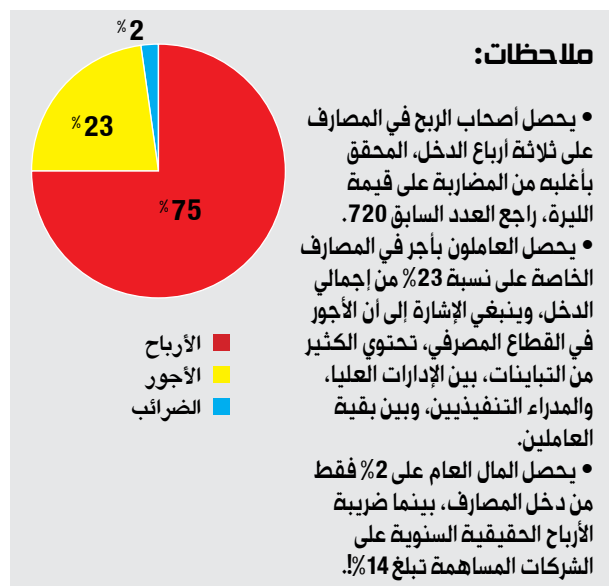
تفاوت توزيع الدخل بين الأرباح والأجور في المصارف الخاصة

2013: حصة أصحاب الربح في المصارف الخاصة 2,4X حصة أجور عمال المصارف.

2014: حصة أصحاب الربح في المصارف الخاصة 3,6X حصة أجور عمال المصارف.

2015: حصة أصحاب الربح في المصارف الخاصة 13X ضعف حصة أجور عمال المصارف.

توزيع دخل المصارف الخاصة بين الأجور والأرباح والضرائب 75%-23%-2%



بنك الشام:

يستحوذ بنك الشام على المرتبة الأولى من حيث نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة من رأس مال المصرف، والتي تبلغ 83% من إجمالي الملكية موزعة على 41,5 مليون سهم، وبحصة من الأرباح قدرها 2,488 مليار ل.س موزعة على 7 أعضاء بمجلس الإدارة، بينما كانت نفقات الموظفين 160,7 مليون ل.س فقط!



بنك قطر الوطني:

يستحوذ بنك قطر الوطني على المرتبة الثانية تصل ملكية أعضاء مجلس الإدارة إلى 72,56% من إجمالي الملكية موزعة على 108 مليون سهم وبحصة من الأرباح قدرها 7,9 مليار ل.س موزعة على 10 أعضاء بمجلس الإدارة، بينما كانت نفقات الموظفين 161,6 مليون فقط.

الليرة لا ترتفع رغم «المؤشرات الجيدة»! المركزي رفع سعر الدولار



المركزي يرفع سعر الصرف للمرة الثانية: عقد المصرف المركزي بتاريخ 25-8-2015 جلسة التدخل الثانية خلال أقل من أسبوع، تحت شعار استمرار المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية، والمحافظة على توازن سعر الصرف وتأمين احتياجات السوق من القطع.



الحكومة «تواسي» التجار..

يجد التجار السوريون، صعوبات جمة في تسديد ضرائب أرباحهم! ويبدو أن هذا ما استدعى اجتماع مدير عام هيئة الضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين، لعقد اجتماع، في غرفة تجارة دمشق بتاريخ 19-8-2015، يوضح فيه للتجار ميزات القانون رقم 12، الصادر لأجل أمثالهم من أصحاب الربح، والقاضي بالإعفاء من الفوائد والجزاءات والغرامات عن الضرائب والرسوم المباشرة المختلفة، حيث أشار إلى أنها «المرّة الأولى في تاريخ التشريع الضريبي التي يصدر فيها قانون كهذا»، فالضريبة تقسط، لخمس سنوات دون فوائد للمتضررين المباشرين من الدمار، وتقسط أيضاً للمكلفين الذين لم يسددوا وهم في المناطق الآمنة لمدة 3-5 سنوات، وحتى دون سلف حسن نية. أي مبالغ أولية تضمن أن يقوم المكلفون باستكمال الأقساط!

ينبغي الإشارة إلى أن مكلفي ضرائب دخل الأجور، لا يستطيعون أن يتهربوا من سداد ضرائبهم التي تقتطع من الرواتب، إلا إذا توقفت أجورهم! أما آخر تقدير لكتلة التهرب الضريبي فتبلغ 200 مليار ل.س بتقدير نقابات العمال، ومع ذلك يحصل التجار مع غيرهم من مكلفي ضرائب الأرباح على تقسيط لسنوات، في قوانين ومراسيم تصدرها الحكومة ذاتها التي ترفع أسعار الدواء والخبز والمازوت بزيعة الحاجة للموارد.

■ ليل نصّر

وفي جلسته هذه أعلن عن جملة من المؤشرات الجيدة، والتي من المفترض أن تدعم قيمة الليرة، وتخفف الدولار، حيث أن إيرادات القطع في المركزي، أكبر من النفقات الآن، بسبب «التحسن في قطاع الصناعة والإنتاج وبدء قطاع التصدير والنشاط الاقتصادي بالتعافي»، والطلب على الدولار في السوق منخفض..

انخفاض الطلب.. ارتفاع السعر!

ومع كل مؤشرات «الاستقرار» فإن المركزي رفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة للمرة الثانية خلال أسبوع، وارتفع سعر الصرف الرسمي من 285 ل.س/\$، إلى 296 ل.س/\$. خلال فترة وجيزة. وباع المركزي شريحتين من القطع الأجنبي بقيمة 75 مليون دولار وبسعر «296» ل.س للدولار الواحد، لتمويل طلبات الاستيراد الواردة إليه..

فكيف يتسوّق أن يكون سعر الصرف الرسمي في ارتفاع في ظل حالة انخفاض الطلب في السوق، وفي ظل تحقيق وفورات في القطع الأجنبي، وفي ظل تحسن في مؤشرات الإنتاج كما يقول

الحاكم؟! وجميعها مؤشرات تدل على تحسن موقع الليرة في السوق؟! والسؤال الأدق: متى سينخفض سعر صرف الدولار، أي يرفع المركزي من قيمة الليرة، إن لم يكن في هذه «الأوقات الإيجابية» إن صحت المؤشرات والتصريحات؟! ربما تخفيض سعر صرف الدولار ليس هدفاً موضوعاً أمام الحكومة، التي تضع في أفضل الحالات هدفاً جزئياً بتخفيف احتمال تصعيد السوق ورفعها لسعر الدولار، عن طريق بيعها المزيد من القطع بسعر مناسب وتحصيل إيرادات؟! حيث عدا عن 75 مليون دولار من المركزي، أعلن وزير الاقتصاد بعد رفع السعر، عن التوسع في تمويل المستوردات من وسطي 3 مليون دولار يومياً، إلى 6 مليون دولار أو أكثر.

توسيع الوسطاء والأسعار!

أضاف حاكم المصرف المركزي في تصريحاته جوانب تستوجب نقاشاً أولاً، حيث أشار إلى أنه سيتم بشكل تدريجي ردم الفجوة في سعر الصرف بين المصارف وشركات الصرافة، كما أشار إلى زيادة عدد شركات الصرافة، بعد التراخيص لشركات ومكاتب جديدة..

حيث أن المصرف المركزي يصدر عدة أسعار للصرف، السعر الرسمي، والسعر الخاص بشركات الصرافة، وسعر المصارف الخاصة وكلها بارتفاع، وبين هذه الأسعار هناك فوارق مغرية للمضاربة، عندما تزداد الكميات.

وعموماً في فترات الأزمات وتقليص الطلب العام، يتم اللجوء إلى توحيد أسعار الصرف ومركزة عملية التصريف في منافذ ضيقة، ورسمية وموثوقة قابلة للضبط، لتضييق احتمالات الانتقال للسوق السوداء، إلا أن السياسة النقدية السورية، أبقت على تعدد أسعار الصرف، بفوارق ملحوظة، كما عملت على التركيز على الاعتماد على مكاتب وشركات الصرافة، بل وتوسيعها.. على الرغم من أن المطالبة بإغلاقها كان مطلباً مكرراً من اختصاصيين ومصرفيين ومسؤولين حكوميين، على اعتبارها المنفذ الأهم للسوق السوداء، بدليل إغلاق أغلبها في حملات صحة سابقة، وإعادة الافتتاح لوكلائها!.. إن أدنى مستوى من ضبط هذه الشركات والمكاتب غير محقق، فهي علناً تباع الدولار بسعر 299-300 ل.س أعلى من سعر المركزي المرتفع 296 ل.س/\$.

الأجر والربح.. بين المنظفات والبروستد

مسؤول عن خمسة منها وربما ستة، وأربعة لربح تتيحه الفوضى. صابون صناعة محلية 6 قطع بسعر 25 ل.س، قبل الأزمة، هو اليوم بسعر 310 ل.س، مسحوق الغسيل كذلك انتقل من 50 ليرة إلى 425 ل.س. فالعشرة أضعاف أو أكثر في ارتفاع السعر، قد يكون نصفها ارتفاع تكلفة «دولارية»، ونصفها الآخر هو الربح الذي تتيحه الفوضى والنهب.. أما أجر الموظف الحكومي فقد انتقل من قرابة 12 ألف ل.س، تعادل وفق معيار «تर्फ» محدود الدخل السوريين البسيط 100 وجبة بروستد قبل الأزمة، بينما راتب 30 ألف اليوم يعادل 20 وجبة بروستد فقط.

بين ما قبل الأزمة وعامها الخامس الكثير من الأحداث الاقتصادية، التي أثرت على مستويات الأسعار، إلا أن السوريين يجرون مقارنات اقتصادية بسيطة، ليدركوا حجم النصب اليومي غير المبرر الذي يتعرضون له، وللأسواق في أسعار المنظفات خير دليل: معجون الجلي قبل الأزمة كان بـ 30 ل.س، أما اليوم فهو بـ 325 ل.س، أي حوالي 11 ضعف. بينما المعجون لا يحوي «مكون دولاري» كما يحلو للحكومة أن تعقب في تبريرها لرفع الأسعار، على عكس عبوات الشامبو المستوردة التي ارتفعت من 70 ل.س، إلى 715 ل.س، بمقدار عشرة أضعاف، «المكون الدولار»



موسم المدارس:

200 مليون «تدخل حيادي»!

أعلنت مؤسسة الخزن والتسويق، بأنها قد جهزت مبلغ 200 مليون ل.س، لتشتري مستلزمات المدارس وتبيعها للسوريين في الموسم الحالي. مؤسسة التدخل الإيجابي ستضع هامش ربح على مبيعاتها، قد يكون أقل من عموم السوق، ولكنه لن يغير شيئاً في واقع أجر العامل السوري الوسيط البالغ 24 ألف ليرة سورية، ويعادل حقيبة وبدلة مدرسية لثلاثة تلاميذ في الأسرة الواحدة. فهل ستخفض مبيعات الخزن من مستويات الأسعار العامة؟! بالتأكيد لا، ولكن ربما لو تم تخصيص 100 مليون ل.س، لكان من الممكن توزيع حقيبة مجانية لكل طفل سوري في المراحل الابتدائية!

البورصة والأزمة..

أداة سرقة القيمة المنتجة مجدداً

يشهد الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية عميقة، بدأ ظهورها منذ عام 2008 وتستمر بالتعمق، والتجلى بأشكال مختلفة، آخرها ما انكشف على الشاشات الكبرى المضينة للأسواق المالية العالمية الكبرى، في تراجع البورصات العالمية الأخير.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

فما هي البورصة بالعمق، وما علاقتها بعمليات الإنتاج وما علاقتها بتوزيع الربح عبر العالم، وبالأزمة الاقتصادية العميقة اليوم للمنظومة الرأسمالية.

البورصة كانعكاس للإنتاج

البورصة هي تجمع لرؤوس الأموال الكبرى، على شكل أسهم، حيث يتم بيع وشراء أسهم الشركات، أي المساهمة في رأس مالها، لتحصل الشركات الكبرى على رؤوس أموال إضافية، من الآخرين بطريقة سريعة، توسع بها إنتاجها وحجمها في السوق.

ثم على الشركات أن تذهب لتستثمر وتنتج برؤوس الأموال هذه، ليتم استهلاك إنتاجها، أي بيعه، وتحقيق الأرباح، ثم لتوزع بالنهاية حصص من الربح لمن ساهم معها.

تكثف البورصة كل الإنتاج العالمي في اللحظة الراهنة، فكل مراكز الإنتاج الكبرى، والشركات العالمية الضخمة، تعكس ثرواتها وأعمالها وأرباحها، في هذه الأسواق من خلال أسهمها، حيث تتحدد قيمة سهم الشركة بمقدار ما تقدمه من أرباح لمشتري أسهمها، ليترفع سعر هذه الأسهم نتيجة الطلب المرتفع عليها وتحقق الشركات الكبرى زيادة مجانية في رأس مالها.

كتلة المال والمضاربة

ولكن إلى جانب كبار المنتجين العالميين بمستوياتهم، يتواجد في البورصات، كبار الشركات المالية العالمية من مصارف وشركات استثمار، وشركات تأمين، وشركات تجارية كبرى، من غير المنتجين، أي الذين يعتمدون على تقديم الخدمات، ليحصلوا على جزء من الربح المتشكل لدى كبار المنتجين، وهناك أيضاً الكتلة الهائلة العائمة من رؤوس الأموال التي تستثمر في الأسواق المالية العالمية والبورصات، ومجموع هؤلاء يعتمدون على نشاط رئيسي هو الانتقال عبر أسواق المال العالمية من مركز مالي إلى آخر، ليقيموا بنشاط مضاربي هائل وذو تأثير كبير على العمليات الإنتاجية في هذه المراكز، وهذا الانتقال يحدده السعي نحو مواضع الربح الأعلى في كل لحظة، مدفوعاً بميل معدلات الربح في قطاعات الإنتاج للانخفاض.. فمن أين يأتي الربح الذي يسعى إليه المذكورون جميعهم؟!

من أين يأتي الربح؟!

عملياً مصدر الربح الحقيقي، هو في المواضع التي تتم فيها عمليات الإنتاج، أي خلق القيمة المنتجة مجدداً، عن طريق تفاعل العمل البشري بالآلات والمعدات والمستلزمات التي أنتجها سابقاً في مراكز الإنتاج المتنوعة، وهذا يتركز وفق تصنيف ماركس في قطاعين رئيسيين:

إنتاج وسائل الإنتاج أي إنتاج الآلات المستخدمة في عمليات الإنتاج، وإنتاج وسائل الاستهلاك أي مجموع السلع المرتبطة بالاستهلاك النهائي من الغذاء إلى اللباس وصولاً لوسائل الرفاه المختلفة، ويضاف إلى هذا عمليات خدمية جزئية تخلق قيمة جديدة من خلال عمل عمالها في النقل، والتعبئة وغيرها..

تقلص النمو.. والسعي للصين

عملية خلق القيمة المنتجة مجدداً اليوم، تتضائل بشكل كبير، حيث يستمر الإنتاج العالمي، ولكنه لا يتوسع بالنسب ذاتها في مراحل الازدهار، بالتالي فإن الربح الحقيقي لا يزداد جدياً بين عام وآخر، وأبلغ دليل على ذلك هو مؤشرات النمو الاقتصادي العالمي والتي لا تعبر تماماً عن هذه القيمة لكون طرق حساب الدخل الوطني تضاعف بعض الأرقام مشوهة حجم القيمة المنتجة مجدداً، لكن النمو يبقى المؤشر الأقرب للدلالة.

حيث أن معدلات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي هي 1.6% عام 2014، في فرنسا 0.7%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2.1% بينما العالم كله ينمو اقتصادياً بمقدار 2.7% فقط، تساهم الصين بمقدار 7.5% منها. عملياً يخلق الجزء الأكبر من القيمة الجديدة، أي الربح الحقيقي في هذه الدولة الكبرى، مع غيرها من الدول الناشئة، التي تساهم بـ 4.7% من النمو.

وهذا يفسر تدفق رؤوس الأموال العائمة الباحثة عن الربح في بورصات الصين وفي أسهم الشركات الصينية، حيث ارتفعت قيمة هذه الأسهم كنتيجة لهذا التدفق بمقدار 150% أي تضاعفت مرة ونصف خلال عام فقط بين حزيران 2014، و 2015.

دور البورصات

في سرقة القيمة المنتجة مجدداً

إن تدفق هذه الأموال الكبرى، يضغط قيمة الأسهم ورؤوس أموال الشركات ومجموع الأعمال في الصين إلى أكبر من قيمتها الحقيقية.

وبالتالي عندما تخرج هذه الأموال بسرعة من السوق الصينية، بسبب توقعات بتراجع الأرباح أو تراجع في الصناعات كما حدث، فإنها تفقد الأسهم الصينية الكثير من القيمة المتضخمة، وقد تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية، عندما تصاب البورصات بانهيارات كبرى..

فتتخض قيمة أسهم الكثير من الشركات العاملة في السوق الصينية، وتصبح عملياً قابلة «لبيع برخص»! لتقوم جهات مالية أخرى بشراؤها بالأسعار المنخفضة في الوقت الذي يحجم الجميع عن الشراء، ويحصل تركز كبير في رؤوس الأموال في الصين. أي قلة من كبار المستثمرين يملكون أسهماً أي رؤوس أموال مجموعة من الشركات.



وبهذا يحقق الاضطراب وانخفاض قيمة الأسهم، الفرصة السانحة لشعري رؤوس الأموال الكبرى وبأسعار منخفضة، أسهم الشركات الصينية التي لا تزال تعمل وتنمو وتخلق قيمة جديدة..!

الولايات المتحدة الملاذ الرابع

وبالمقابل رؤوس الأموال التي خرجت من الصين، تنطلق نحو الملاذ الأهم لرؤوس الأموال العائمة عالمياً، في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الاقتصاد الأول، والمركز المالي الضخم، المدعوم بدور الدولار كعملة عالمية، أيضاً حتى الآن.. وهو ما قد يفسر التعويض السريع لأسواق الأسهم الأمريكية، للانخفاض الذي أصابها في الاضطراب الحالي، حيث ارتفعت البورصات الأمريكية في يومي 26-27/8-2015 بمقدار 3.97%، معوضة ما خسرت بمقدار 3.6% في يوم 24 آب-2015.

ولكن ما هو حد الربح المضاربي؟!

بالنهاية فإن البورصات، تعبر عن عملية البحث المحموم للشركات الكبرى ورؤوس الأموال العائمة عن توسيع الربح للحد الأقصى، وتنشأ عن هذه العملية تضخم مضاربي كبير لأسعار الأسهم، ورؤوس أموال الشركات، وأرباح مضاربة لمراكز المال..

إلا أن الربح الحقيقي كما ذكرنا يولد في عمليات الإنتاج الحقيقي، التي تشترط الاستهلاك، وهنا تكمن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم التي لا تجد حلاً من قلب الرأسمالية.

فالاستهلاك العالمي بتراجع واضح، يمنع كبار المنتجين عن التوسع بالإنتاج، فتوزيع الثروة عبر العالم يشهد أقصى حالات تفاوته. ما يخلق التناقض الكبير، بين إمكانيات الإنتاج الكبيرة، وإمكانيات الاستهلاك المتراجعة، حتى لدى كبار المستهلكين العالميين، وصولاً إلى أصحاب الأجور.

وهذا التراجع الكبير في الاستهلاك، المتمثل بشكل كبير بتراجع التجارة العالمية التي كانت تتوسع بمعدل 13.8% في عام 2010، وأصبحت تتوسع بمعدل 2% فقط في 2014، أما تجارة الدول المتقدمة الأكثر استهلاكاً عالمياً فهي لا تنمو مطلقاً «-0.4%».

وتراجع الاستهلاك هو أحد أهم مسببات تراجع معدلات الربح في العالم، التي تدفع دول متقدمة وتمتلك جميع إمكانيات الإنتاج تقتصر في توسيع إنتاجها على معدل 1-2%..!

الاستهلاك والتوزيع في عمق الأزمة

في هذا الموضوع يكمن عمق الأزمة الاقتصادية للرأسمالية في اللحظة الراهنة، والذي لا تستطيع أن تخرج منه، إلا إذا أعدت توزيع الثروة باتجاه أصحاب الأجور، ومن دول الشمال إلى دول الجنوب، وهو الأمر المنافي لهدف الرأسمال في أعلى مراحل تركزه وتشوّهه الحالية، وهو الذي دفع ويدفع قوى المال العالمية إلى خيارها التقليدي وهو التدمير، وإعادة التملك، أي الحرب.

إن دولاً مثل الصين ومجموع دول آسيا والدول الناشئة التي تمتلك إمكانيات للنمو والتقدم، لديها الفرصة الأكبر بالخروج بأقل الخسائر من الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن عليها أن تعزل اقتصاداتها عن تأثير مراكز المال العالمية والبورصات، لأنها واحدة من أهم أدوات التخسير والتهاوي السريع، وسيساعد هذه الدول الأفاق المحدودة للدولار كعملة عالمية، وخلق البدائل.

هذه الدول بدأت تترك أن توسيع الاستهلاك الداخلي اليوم، والتوزيع باتجاه أصحاب الأجور، والتجارة الأكثر عدالة وتكافؤاً، هي المفتاح الرئيسي لاستمرار وتوسع النمو، والمؤشر الأهم هو سعيها لمنع قيام الحرب، رثة الرأسمالية، التي تستهدف مواضع خلق القيمة المنتجة مجدداً، لتدمر كل من يقف في طريق نمط توزيعها للثروة..!

4 ادوار رئيسية للبورصة

تلعب البورصات والأسواق المالية الدور الأهم في عالم اليوم، بالنسبة لرأس المال العالمي، ولحمايته من تراجع الربح في أزمته المزمنة، بأربع طرق رئيسية:

• تؤمن البورصات الكبرى الشركات العالمية الصناعية، رأس مال كبير بطريقة سهلة، أي تجمع رؤوس الأموال الصغيرة، بيد كبار الشركات، لتعمل وتوسع بها، وتزيد من أرباحها الحقيقية.

• تؤمن لرأس المال العالمي الفائض والريعي «غير الإنتاجي»، مجالاً للمضاربة وتحصيل الربح من التسلق على العمليات الإنتاجية.

• تؤمن في اضطراباتها الدورية في الأسواق العالمية المختلفة، هز اقتصاديات هامة، وتقليص قيمة شركاتها، متيحة بذلك شرائها بأسعار أقل، وبالتالي مركزاً رأس المال العالمي.

• لا تطال البورصة رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة فقط، بل تطال العاملين بأجر ومدخراتهم التي توظف في الأسواق العالمية، حيث تعتبر صناديق التقاعد على سبيل المثال أحد أهم المستثمرين في البورصة، والتي تخسر مع كل تراجع في قيم البورصات الكثير من قيمة الأجور المتراكمة فيها.

عملياً تهدف البورصات، إلى إتاحة سحب القيمة المنتجة مجدداً في كل مكان في العالم، من قبل المراكز المالية الكبرى، وهذا الدور مدفوع بالدور المناط بها منذ منتصف التسعينيات، لتقوم بتدوير رأس المال الفائض، ومنعه من الانكشاف، فهو لا يمكن أن يدخل العملية الإنتاجية بكل كتلته في ظل انخفاض معدلات الربح..



منت «وول ستريت» إلى..

الناس، أولئك «العاديون» من البشر، ممن كان «عصياً» على قوى اليسار «المؤدجلة» و«المؤطرة» - وغيرها من «حجج» البروباغندا الغربية- استقطابهم وتنظيم حركتهم، يواصلون نهوضهم في العالم بحثاً عن حقوقهم الطبيعية.

■ احمد الرز

● سقطت الأحادية القطبية في العالم. وشيئاً فشيئاً، تجري عملية التثبيت لعالم متعدد الأقطاب لم تعد فيه الكلمة لـ«سيدة العالم» الولايات المتحدة، التي يتخبط اقتصاديوها اليوم على وقع الأزمة المالية المتوقع لها أن تضرب معظم حكومات العالم في القريب العاجل. هي ذاتها الولايات المتحدة التي تشهد ارتفاعاً في منسوب الاحتجاجات والتظاهرات، من حراك «وول ستريت» إلى «القتال من أجل \$15»، مروراً بمناهضة الاضطهاد العرقي.

● أوروبا على صفيح ساخن. حيث لم يعد من الممكن موضوعياً لـ«الترويكا» أن تتحكم بدول الأطراف الأوروبية، في ظل المشهد الأوروبي المتمسم بحراك شعبي واسع ضد منظومات النهب وفرض التقشف، وفي ظل استعصاء لا يمكن «حله» دائماً على الطريقة اليونانية. وهنا يغدو الانعطاف الأوروبي نحو الدول الصاعدة طريقاً وحيداً لتجنب الانفجار الكارثي.

● بدورها، ليست الدول الصاعدة مقارئة بالانحمار الإمبريالي الغربي، بمنأى عن أزمة رأس المال في العالم. وإن كانت هذه الدول تبحث اليوم عن استراتيجيات من شأنها أن تجنبها الأزمة المالية المرتقبة، إلا أن تجاوز الأزمة العامة للرأسمالية ليس ممكناً إلا من خلال توجهات جديدة خارج النمط الرأسمالي ذاته. وهذا يشمل أيضاً أن شعوب هذه الدول فهي ليست «خارج التاريخ» وخارج حركة.

● في منطقتنا، تقف منظومات النهب عاجزة عن وضع حد للحراك الشعبي المتصاعد. اثناً عشر عاماً من تحاصص عراقي، وستة وعشرون عاماً على «الطائف» اللبناني، وأربع سنوات من الحرب السورية، وغيرها الكثير والكثير، لم تثن شعوب المنطقة عن مواصلة التحركات ضد النهب والفساد.

يواجه، هؤلاء البشر «العاديون»، عدوهم المشترك: الإمبراطورية الأمريكية المتهالكة، وأدواتها، بما فيها أنظمة الفساد والتسلط. وهو التحالف الذي لعب، على طول الخط، دور «السوس» والعنف الذي اعتاش على نهب قوت الشعوب وسلب كراماتها وتهديد أمنها. المفارقة أن اللحظة أمام المواطن المنكوب تقول شيئاً، وأمام المتحرك في الشارع تقول شيئاً آخر.. أما أمام حركة المال التاريخي فتقول شيئاً مختلفاً كلياً..!

تحديات الاستقطاب..

ولائحة الأولويات

بين صعود العالم الجديد المنبثق «شرقاً»، وانهيار العالم القديم «الغربي» أحادي القطبية، يستقطب العالم كله على أرضية الحراك الشعبي العارم. وبالذات، تستقطب تلك الدول المركزية في أطراف عالماً، مثل مصر، وتواجه تحدياتها إما بالبقاء في خدمة مصالح رأس المال، أو التقدم نحو علاقات جديدة - ومن نوع آخر - مع القوى الصاعدة، والتحرر من العلاقات السابقة.

■ عماد بيضون

إذا كانت قاعدة الانطلاق في الحالة المصرية هي الحفاظ على الأمن القومي المصري، واستعادة الدور الإقليمي الفاعل لمصر، فلنا أن نتحدث عن مجموعة من التحديات الكبرى، التي ينتظر علاجها تحولاً عميقاً في الخيارات الاستراتيجية.

الأوزان الإقليمية ومكافحة الإرهاب

بعد الاعتراف بحقوق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وما سينتج عنه حكماً من ارتفاع في الوزن الإقليمي الإيراني، تغدو الدول الإقليمية باحثة عن سبل للتقليل من فرق القوة والنفوذ، مع إيران، على قاعدة العداوة أو الصداقة على أساس الاحترام المتبادل والندية.

في سياق متصل، وبالنظر إلى طريقة التعاطي الغربي مع مصر، بوصفها إحدى دول العالم الثالث، فعليها أن تبقى تحت الوصاية والقيود الغربية، وتحت المعاناة التي جلبها المشروع الغربي على المنطقة وشمال إفريقيا عموماً، وصولاً إلى تعزيز الأذرع الفاشية على الحدود مع مصر وفي داخلها.

المهمة الماثلة أمام النظام المصري هي التقاط التغيرات الدولية والعمل وفقاً لها

تيار ترسخت جذوره في مصر، منذ حقبة السادات، على أساس الحفاظ على مستوى تبعية محدد للغرب، وهو التيار المستفيد من مجمل الأخطاء الاستراتيجية في السياسة المصرية، لظالما لم توضع مهمة ضربه على لائحة الأولويات.

لجنة «كامب ديفيد»

جاء الإذعان المصري في فترة «كامب ديفيد»، ليشكل اعترافاً ضمناً من مصر لواقع الميزان الدولي الذي جاء ليعبر عن تراجع الاتحاد السوفيتي واستفراد الغرب في العالم، وأتت سلسلة الانصياعات المصرية اللاحقة للغرب ومطالبه وقيوده لتؤكد على مستوى الضغط الذي طال مصر إبان تلك الحقبة.

وإن كنا هنا نتحدث عن مرحلة ماضية، تجري اليوم عملية ترحيلها وترحيل منطقتها في أكثر من بقعة من العالم، وعلى وقع التوازن الدولي الجديد، تغدو المهمة الماثلة أمام النظام المصري هي التقاط التغيرات الدولية والعمل وفقاً لها. وعلى هذا الأساس، تكمن أهمية إلغاء «كامب ديفيد» في هذه المرحلة، على أساس الموازين العالمية الجديدة والضرورات الشعبية المصرية.

في مصر، وفي العالم أجمع، تختلف الاتجاهات بين القوى التي تريد التقدم والاندماج سريعاً في العالم الجديد، القائم على أساس حماية السلم العالمي، وبين القوى التي ترابط على أبواب العالم القديم حماية لمصالحها الخاصة والضيقة. من هذا المنطلق، يغدو الارتفاع في الوزن الإقليمي المصري محكوماً بالعمل على الثلاثية الاقتصادية الاجتماعية والوطنية. استناداً للمصالح العميقة للشعب والدولة المصرية.

هنا، يبدو الخيار الاستراتيجي القائل بتعميق العلاقات مع القطب الصاعد، وروسيا خصوصاً، بوابة لحل جملة من التحديات الواردة في هذا السياق، من تطوير صفقات السلاح إلى تأمين احتياجات مصر من الغاز الطبيعي، وضمان حقها في الحصول على الطاقة المجانية، لا سيما عبر المفاعل النووي الكهروذري، أحد مواضيع اللقاء الأخير بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والمصري، عبد الفتاح السيسي في 25 من هذا الشهر.

الاقتصادي - الاجتماعي ودور الفلول

خلافاً للثنائيات الوهمية التي جرى تعويمها في مصر إبان سقوط حكم مبارك، واستلام «النقيض» الشكلي المتمثل في تنظيم «الإخوان» سدة الحكم، تنطلق المعركة الاقتصادية الاجتماعية في مصر، فقط عندما يجري وضع مهمة ضرب نفوذ الفلول كهدف جدي.

واحد التجلّيات العملية لتحقيق هدف الرقي بالأمن القومي المصري، هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتثبيت الأمن الاقتصادي، مما يعني المرور حكماً بفرض نموذج اقتصادي مختلف جذرياً عن الحقبات السابقة. وفي هذا الصدد، تجري على ما يبدو معركة جدية داخل جهاز الدولة المصري بين من هو مدرك لضرورة الاتجاه شرقاً، وبين



«نكتة» وول ستريت

من المسلي مشاهدة وقراءة التقارير في وسائل الإعلام حول التراجع الحالي لأسواق الأسهم، التي قلّصت - على مدار أيام العمل الستة الماضية - من القيمة السوقية لأسهم الشركات الأمريكية المتداولة علناً، بما يقارب 2,1 ترليون دولار..!

■ بقلم: ديف ليندورف

إعداد وترجمة: رنا مقداد

في مقال الأربعاء الماضي 2015/8/26، قال موقع «CNN Money» أنه لا داعي للقلق بشأن تحطم السوق، لأنه «راهناً، يبدو الاقتصاد الأمريكي بصحة جيدة. إنه في طريقه للنمو بحوالي 2% هذا العام، والبطالة تعود إلى مستويات متدنية كانت قبل الكساد العظيم».

في اليوم عينه، اعترفت «نيويورك تايمز» أن هناك بعض القضايا التي كانت «مهملة» سابقاً وجرى الاهتمام بها حالياً، إلا أن هذه المادة ركزت أيضاً على الخارج، ليس على الولايات المتحدة نفسها، زاعمة أن الاقتصاد «ليس بمنأى، بطبيعة الأحوال، عن التباطؤ الاقتصادي العالمي».

نظرة على الداخل الأمريكي

دعونا ننظر في كل من هاتين الحجتين بشكل مترابط ووثيق: أولاً، من يقول بأن الاقتصاد الأمريكي يبدو «بصحة جيدة» فهو لم يبحث أو ينظر عن

كثب. عندما يكون معدل النمو 2% ليس هناك ما يستدعي السعادة. فمنذ الأزمة المالية، عندما كان النمو سلبياً، يجهد الاقتصاد الأمريكي ليصل إلى أكثر من 2% سنوياً بكثير. ومع ذلك، لم يتجاوز في أفضل عام له «2014» نسبة 2,4%. قارنوا ذلك مع تسعينات القرن الماضي، عندما كانت هناك خمس سنوات من معدلات النمو 4% في السنة وأكثر، وستتنبأ فقط من معدلات نمو أقل من 2%.

أصف إلى ذلك أن النمو في حد ذاته هو إحصائية مشكوك فيها. كما أن الفجوة بين الأجور والثروة في الولايات المتحدة اتسعت لتصير هوة، حيث ذهب معظم «النمو» في الاقتصاد الأمريكي، وخصوصاً منذ الأزمة المالية، إلى الـ 10% الأغنى، وفي نهاية المطاف إلى 1% من السكان. قد يكون ذلك عظيماً بالنسبة للأثرياء، لكن إذا كان لديك

اقتصاد يعيش ويموت أساساً على الإنفاق الاستهلاكي، فإن ذلك سيقلل من كمّ الأشخاص القادرين على القيام بهذا الإنفاق.

الإنفاق الاستهلاكي.. و«الوضع محزن»

في الوقت نفسه، يشكل الادعاء الوهمي بأن أرقام البطالة قد تراجعت إلى «مستويات متدنية» عملية احتيال كبيرة. اليوم، يوجد 2,5 مليون أمريكي عاطل عن العمل لأكثر من 6 أشهر، وهو ما يمثل نسبة 29% مهددين بالبقاء كمعطلين على العمل على المدى الطويل. وهو الرقم الأعلى في التاريخ الأمريكي، فضلاً عن التضاؤل الذي تحمله الأرقام الرسمية، نظراً لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الوظائف ومدى جودتها أو رداءتها.

إذا تعرض الدخل لحالة ركود أو هبوط، فإن ذلك لن يبشر بالخير بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد

الولايات المتحدة، حيث هناك القليل جداً مما يجري إنتاجه، و70% من الاقتصاد هو مجرد إنفاق استهلاكي معتمد على البضائع التي يتم استيرادها من الخارج. ولذلك، لا عجب من أن الكثير من الوظائف التي يجري إنشاؤها هي في قطاع الخدمات: عمال الوجبات السريعة، وصرافي البنوك..

الحقيقة هي أن الاقتصاد الأمريكي في وضع محزن. ففي الوقت الذي تتدعي فيه الصحف أن المسألة تكمن فقط في أنه لا يمكن أن نتجاهل مشاكل الاقتصاد العالمي، وبأنه ليس علينا أن نقلل من شأن تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على اقتصاد الولايات المتحدة، تنسى الصحيفة و«خبرائها» أنهم هم من يقللون من شأن مشاكل الاقتصاد الأمريكي نفسه..!

■ عن «Business Insider» بتصرف

تقلّصت القيمة
السوقية
لأسهم الشركات
الأمريكية
المتداولة علناً
بما يقارب 2,1
ترليون دولار
فقط خلال أيام
العمل الستة
الماضية..!

حكومة التراجع الاقتصادي تحظر الحزب الشيوعي

■ آلان كرد

توصلت مجموعة «مينسك» الخاصة بالأزمة الأوكرانية، يوم الأربعاء 26 آب الحالي، إلى موعد لوقف إطلاق النار بشكل ثابت على خطوط التماس شرق أوكرانيا، اعتباراً من تاريخ 1 أيلول المقبل.

وخلال الأسبوع الماضي أجرت كل من دونتسك ولوغانسك الشعبيتين من جهة، وحكومة كييف من جهة أخرى، مباحثات حول إمكانية وصول منظمة «الصلب الأحمر» إلى المعتقلين الموجودين في الشرق، والراغبين بقضاء محكومياتهم في الطرف الآخر، على أن تقوم الحكومة الأوكرانية بعمل مماثل ونقل المعتقلين لديها إلى الشرق. كما جرى بحث الأوضاع الإنسانية وضرورة تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين في مناطق القتال.

أرقام التراجع الاقتصادي

يتواصل تدهور الوضع الاقتصادي في أوكرانيا التي تقوم مافياتها المختلفة بتهريب منتج أوكرانيا من الذهب والفضة والبلاتين، البالغ 40-60 طن سنوياً، إذ يهرب 95% من هذا الإنتاج إلى الغرب. ولدى اكتشاف مناجم ذهب جديدة في مناطق أوديسا

في وقت تبدي
الأرقام الأوكرانية
تراجعاً كارثياً في
اقتصاد البلاد، تعتمد
السلطات الأوكرانية
إلى قمع حركة
خصومها السياسيين
الداخليين، فيما تضع
الطول السياسية
حداً لأوهام سلطات
كييف في «حسم
عسكري» ضد
دونتسك ولوغانسك.



تشيرين الأول القادم موعداً لإجراء الانتخابات المحلية في البلاد، في ظل قيام وزارة العدل بإصدار القرار النهائي، بتاريخ 24 تموز الماضي، والقاضي بحظر الحزب الشيوعي الأوكراني، بموجب القانون الذي أقره «الرادا» (البرلمان الأوكراني) بمنع الدعاية والرموز الشيوعية في البلاد.

في المقابل، اعتبر الشيوعيون هذا القرار استباقاً للانتخابات المحلية، بهدف منع الحزب من المشاركة فيها. إلا أن ذلك لم يمنعه من اتخاذ قراره بخوض الانتخابات المحلية وتشكيل معارضة يسارية واسعة خلال الحملة الانتخابية، بعد أن لجأ إلى سلسلة تكتيكات، غير فيها بعض الأمور المتعلقة بشكل الحزب وطريقة ظهوره.

عام 2015، فيما حدثت زيادة في أسعار المواد الغذائية والأدوية والعقاقير والرعاية الصحية. هذا وستؤدي «إصلاحات السكن» إلى فقدان قدرة 80% من السكان على دفع أجور السكن، في وقت انخفضت فيه رواتب التقاعد إلى درجة لم تعد تكفي لمصروف بضعة أيام. كذلك، أدى تباطؤ النمو في أوكرانيا، بتأثير أزمة عام 2008 والأزمة الحالية، إلى إغراق أوكرانيا في مديونية عالية، حيث تبلغ نسبة الديون الخارجية - حسب أرقام صندوق النقد الدولي - ما يقارب 75% من الناتج المحلي الأوكراني، ومن المتوقع أن تبلغ 129% مع نهاية العام الحالي.

الانتخابات المحلية القادمة

حددت «المحكمة الدستورية» في أوكرانيا

ودنيبروبتروفسك والكاربات، سرعان ما استولت عليها الميليشيات المسلحة التابعة للنخبة الحاكمة التي تساعد بدورها في تهريب الخامات الأوكرانية المختلفة عبر الحدود الرومانية والبولونية.

في المقابل، بلغ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 7-10% في الربع الأول من العام الحالي، فيما سيبلغ 17,6% نهاية العام 2015. ويجري ذلك في ظل انخفاض الأجور بنسبة 59% عام 2014، و63% عام 2015. ووفقاً لهذه الأرقام، فقد تخلت أوكرانيا عن بيلاروسيا 3 مرات، وعن كازاخستان 7 مرات، وعن بولونيا 6 مرات.

هذا، وسجل الإنتاج الصناعي في 2015 تراجعاً بنسبة بلغت 11% للصناعات الخفيفة، و22% للصناعات الثقيلة، و13% للنقل. بينما بدأت أوكرانيا تفقد ميزات الاقتصاد الزراعي، ودمرت البنية التحتية في غالبية القرى، بفعل الخصخصة الجهنمية في أثناء الأزمة ورهن الاقتصاد للشركات والحكومات الأجنبية بأسعار بخسة.

75% من الناتج المحلي الأوكراني..!

في هذا السياق، تراجعت العملة الأوكرانية هريفنيا «غريفن» أمام الدولار 5 مرات، ووصل التضخم إلى 22% عام 2014، وإلى 50%

التحاصصات تختنق!

لم تجد السلطة السياسية لنفسها مناصاً، إلا عزل نفسها عن صوت الاحتجاجات التي ارتفعت في ساحة رياض الصلح في بيروت، الجدار الفاصل الذي وضع بين مقر السراي الحكومي ومكان تجمع المعتصمين في العاصمة اللبنانية، أشار إلى عمق الهوة بين حكومة «الطائف» التحاصصية من جهة، وشعبها المنقلب على الثنائيات الثانوية من جهةٍ أخرى.



دائرة واحدة، والتأكيد على لا شرعية المجلس النيابي الممدد لنفسه، وصولاً إلى إنهاء منطق التحاصص وإسقاط الطغمة المالية.

التحرك الشعبي: مآلات محتملة

وإن كانت التظاهرات عموماً غير طارئة على لبنان، إلا أن المشهد الجديد الذي نراه اليوم، من جدية في المطالب ومستوى تنظيم جيد بالعموم، مع الارتفاع المطرد في أعداد المحتجين، يفتح الباب للتساؤل حول السبب الحقيقي الكامن وراء هذا المشهد. مرة جديدة، تعتاش أنظمة التحاصص في المنطقة على مستوى محدد من التوازن الدولي والإقليمي، ولدى أي خلل في هذا التوازن، تدخل أنظمة التحاصص هذه في حالة من الفوضى والارتباك، توازيها اليوم حالة نهوض الحركة الشعبية في العالم، فينتج المشهد الحالي. وهذا، يبدو استمرار الحراك نحو البوصلة الصحيحة، مهرون بمستوى التنظيم وبتحويل الحركة الشعبية إلى حركة سياسية جدية منوط بها إنجاز التغيير المطلوب.

الحصص فيها.

هذا ويكمن حل «ملف النفائيات» كما طرحه التيارات النقابية واليسارية، في إعادة الملف إلى السلطة الحقيقية المسؤولة عنه، وهي البلديات، بشرط أن تجري إعادة أموال «الصندوق البلدي» التي سلبها نظام التحاصص من البلديات، كي تتمكن من إنجاز عمليات إعادة التوزيع والطمع الصحي.

رفع سقف المطالب «فقرة منفصلة»

رفعت حملة «بدنا نحاسب» من سقف المطالب التي خرجت بها بادئ الأمر، بعد انضمامها للحراك وتعرضها للقمع، من المطالبة بحل حقيقي لـ«عقدة النفائيات»، بطريقة مدروسة بيئياً، دون جر المواطنين إلى دفع ثمن ذلك، وصولاً إلى المطالبة بمحاسبة المسؤولين عنها، بمن فيهم وزير البيئة، مروراً بضمان حق التجمع والتظاهر ومحاسبة المسؤولين عن قمع التظاهرات، وعلى رأسهم وزير الداخلية، وصولاً إلى استقالة الحكومة وإجراء انتخابات نيابية على أساس قانون النسيبة واعتبار لبنان

«تسييس» حراكهم، كما أعلنت الناطقة باسمهم في مؤتمر صحفي يوم الخميس 2015/8/27!! رغم الخلطة التي أصابت الحراك على مدار يومين، ودخول عناصر وصفتهم أوساط إعلامية بأنهم «مشاغبون» إلى التظاهرات، إلا أن تراجع «المنظمات» (غير الحكومية) وانفصاح أمرها شكلاً عاملاً إيجابياً في فرز القوى المشاركة في الحراك، مما ساهم باقتراب الحركة النقابية والشيوعيين واليساريين الموجودين أصلاً في عملية التنظيم، تحت شعارات عدة، منها «بدنا نحاسب»، بالتوازي مع انضمام شخصيات فاعلة مثل النقابي البارز حنا غريب، ووزير العمل السابق، شربل نحاس، لخط الحراك بشكل فاعل.

رموز «الطائف» يقتسمون النفائيات!!

على الرغم من المحاولات المحمومة التي جرت بهدف تبرئة هذا التيار أو ذاك الحزب من المسؤولية عن تفاعل أزمة النفائيات، غير أن ما خرج يوم الاثنين الماضي عن جلسة مجلس الوزراء كان كافياً لفهم عقلية نظام التحاصص. ففي الاجتماع المذكور، رست مناقصات العروض لطمع النفائيات على عدد من أصحاب وممثلي الشركات المحلية والأجنبية، هذه الشركات التي تنقسم في تبعيتها إلى الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان كلها. من قوى 14 آذار إلى قوى 8 آذار، ثال الجميع حصّة ما في صفقة النفائيات، قبل أن يجري التراجع عنها سريعاً تحت ضغط التظاهرات، ونتيجة للخلاف بين أقطاب النظام نفسه حول توزيع

■ سعد خطار

إذا، بدأت القصة مع «ملف النفائيات». شهر ونصف من المظاهرات والاحتجاجات في مختلف المناطق اللبنانية التي هبّ أهاليها رفضاً لطمع النفائيات في قراهم التي تعاني أصلاً من انتشار الأمراض الخطيرة، كنتيجة مباشرة لانبعاثات المصانع والمعامل الخاصة- المملوكة من أمراء الحرب الأهلية اللبنانية.

عن وباء اسمه الـ«NGOs»

في وقت كان فيه زعماء التحاصص السياسي في لبنان يدرسون، خلف الأبواب المغلقة، إمكانية تحويل أزمة النفائيات إلى «صفقة رابحة» تتقاسمها الأحزاب السياسية الممثلة في الحكومة، مشى الحراك الشعبي خطوة إلى الأمام بإعلان الاعتصام في ساحة رياض الصلح، بالقرب من السراي الحكومي ومجلس النواب.

دخل بعض ما يسمى بـ«المنظمات غير الحكومية» على خط الحراك بشكل فاعل. تحت سلطة الكاميرا، ودعم من أصحاب الفضائيات، احتل ممثلو هذه المنظمات، في بادئ الأمر، الخطاب السياسي للحملة. وتحت شعار «طلعت ريحتكم» احتشد الآلاف من اللبنانيين في الساحة مطالبين بحقوقهم المشروعة. وعلى عادة الـ«NGOs»، تراجع ممثلو هذه المنظمات عند أول إيعاز من قوى النهب اللبناني، ليعاودوا إعلان تنظيمهم وانضمامهم لتظاهرة السبت 2015/8/29، متغنين ومشددين على عدم

عشرون ألف متظاهر، حسب التقديرات الإعلامية، رفعوا أصواتهم يوم السبت الماضي 2015/8/22، احتجاجاً على استمرار الحكومة اللبنانية- بجميع القوى السياسية المشاركة فيها- بالنهب الواسع لقوت الشعب، وتسويق حل الملفات العاجلة، وما تلا ذلك من قمع للمتظاهرين.

لتحويل الشعارات إلى برامج سياسية

■ إعداد: قاسيون

«على خلفية موضوع النفائيات وملف شركة سوكلين تحديداً، انفجرت باقي الملفات التي كانت حاضرة دائماً في الاحتجاجات المختلفة في السنوات الماضية، وتحول الخطاب من مطلبية متمحور حول النفائيات، إلى خطاب سياسي مباشر، يحمل المسؤولية للسلطة، ويطالب باستقالة الحكومة»، بهذه الكلمات، عبّر رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، حسان زيتوني، عن أن الحراك «ليس محطة مستقلة أو فجائية في سياق الحالة السياسية في لبنان».

وحول تركيبة المشاركين في التحرك، ومشاربهم السياسية والاجتماعية، يؤكد زيتوني، أن طبيعة المشاركين تنقسم بين القوى المنظمة كاليسار، و«المجتمع المدني الذي يعمل على قضايا منفصلة، والمجموعات البيئية والحقوقية»، أما الحضور الأساس فهو «للفئات الشعبية غير المؤطرة سياسياً بشكل مباشر»، والتي اجتذبتها عنوان الحملة.

ولدى سؤالنا له عن نسب القوى السياسية في

إثر تصاعد الحركة الشعبية في لبنان، تواجه قوى اليسار مهاماً عدة. من القراءة النظرية للملفات المستعصية، إلى الحضور الفاعل والتنظيمي في التحركات. ولذلك استطلعت «قاسيون» آراء بعض الرفاق من منظمي حملة «بدنا نحاسب» المشاركين أيضاً في حراك «طلعت ريحتكم».



من الشباب عن وعيها التبعي لأحزاب السلطة منذ تعمق الأزمة السياسية ما بعد العام 2005». ويضيف معوش أن «الحراك انطلق على خلفية اعتراضية، لا تملك طرحاً متبلوراً ككتلة متجانسة، وهو ما أضعف الشكل السياسي المباشر له، بالرغم من السقف «المرتفع» لشعار إسقاط النظام، والذي يظهر أنه إعادة إحياء للشعار «العربي» حول إسقاط النظام دون أفاق واعية ومحددة». إلا أنه لا ينسى الإشارة إلى «الدور الذي يلعبه اليسار في حضوره ضمن لجنة التنظيم، في تحويل الشعارات إلى أهداف سياسية واضحة وملموسة، حول طبيعة التغيير المنشود، وشكل بناء السلطة البديلة وطابعها الطبقي.. فالأرضية الناضجة موضوعياً يفترض ترجمتها إلى حالة سياسية تسير بشكل مترام، ومحورتها حول طرح مركزي يجري التحريض حوله، مرتبط بالأهداف السياسية التي تطرح التغيير الجذري للنظام، في ظل ترجمة نقمة الناس إلى عناوين وبرامج تؤسس وتدفع نحو تأطير الحالة الاعتراضية، وتوسيعها وإعطائها عمقاً وبعدها السياسي والاجتماعي كضمون تغيير للنظام».

الماضية «بسبب تعمق أزمة السلطة السياسية في لبنان، والتخبط الواقعة به مختلف القوى السياسية، وعجزها عن إدارة ملفات حيوية يومية، كالكهرباء والماء وأخرها النفائيات، بوصفه ملفاً يلمس الحياة اليومية للناس بشكل مباشر.. فكان السياسي والأمني والاقتصادي الاجتماعي مستويات مترابطة في النقمة الشعبية التي أطلقت من خلال ملف النفائيات، كجزء من سياق ممتد على مدى العشرين سنة الأخيرة»، ولهذا، يرجع معوش حالة «انفكك مجموعات واسعة

مقابل تعداد المهمشين المشاركين في التحركات، أكد زيتوني أن «القوى السياسية السلطوية هي بالطبع خارج الحراك. والقوى البديلة موجودة، لكنها، حتى الآن، ليست القوى الوازنة بالحد الذي يسمح لها أن تعطي الحراك عمقه وبعده السياسي الأكثر نضجاً». في المقابل، يرى محمد المعوش، القيادي في الاتحاد أن عوامل عدة انعقدت لكي تطلق هذا الحراك الذي لم يكن في السابق متوقعاً أو منقطعاً عن الشارع، إنما توسع خلال الأيام

التحاصص تختطف

من ساحات التظاهر..

نعمة لـ «قاسيون»: مستمرون حتى تحقيق المطالب

شركة «لافارج»، فقد تمت معاقبة المتظاهرين جميعهم، وإحالة البعض منهم إلى التحقيق. وبالنسبة للإعلام، فلا يسلط الضوء على المتظاهرين، وذلك بسبب المضايقات الأمنية التي لا تسمح حتى بمكبرات الصوت، ومنع بعض الإعلاميين من التغطية، فضلاً عن أن معظم الإعلام تابع للكتل والكيانات السياسية التي تشكل أساس الفساد.

● إذاً، ما هي الحلول المطروحة اليوم؟
الحل الأمثل والمنفذ للعراق هو حل البرلمان والحكومة، وإعلان حكومة طوارئ يقودها الوطنيون حتى يتم تعديل الدستور، وإجراء تعداد سكاني، وإقرار قانون الأحزاب، وانتخاب حرة نزيهة بإشراف دولي من أجل دولة مدنية أساسها تحقيق الرفاه والمساواة والعدالة الاجتماعية.
لن ينقذ العراق إلا حكومة تؤمن بالحقوق والحريات، تعامل الشعب على أساس الهوية الإنسانية، وتوفر الخدمات وفرص العمل، وتنجز الإعمار الحقيقي للبلاد، من بنى تحتية دمرها الاحتلال وعملائه، ويجب أن يكون النفط والغاز والموارد كافة ملكاً للشعب العراقي، كما يجب أن يكون العراق حراً مستقلاً بعيداً عن التدخلات الأجنبية.



للطائفية والحقد والكراهية. فالولايات المتحدة هي من اختار للعراق هذا النظام الفاشل، وهي من ساعدت على الفساد المالي والإداري، ودعمت الفاسدين والسراق والقتلة والمجرمين. وقد شملت هذه الاحتجاجات الشركات والمعامل في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية - حيث أجريت بعض الإصلاحات، وفي محطة الطاقة في المسيب. أما الرد الحكومي عليها فكان بأن تمت معاقبة العمال المتظاهرين ونقلهم إلى محافظة أخرى. وكذلك في شركة النفط في البصرة. أما معمل اسمنت كربلاء الذي تديره

هذه الاحتجاجات إلى عموم العراق، وأعلن شباب المحافظات والمدن عن الاعتصامات والتظاهرات، متحلمين قمع السلطات، قبل أن يجري تغيير الكثير من الحكومات المحلية.

● وماذا عن التعنيم على الشعارات المناهضة للولايات المتحدة؟

الشعارات المناهضة للولايات المتحدة حاضرة، فعندما نطالب بإلغاء المحاصصة ونرفع شعار النظام الرئاسي، فهذا مناهض للولايات المتحدة وسياستها. وكل الشعارات هي مناهضة للمشايخ الأمريكية التي أسست

من قلب الحراك الشعبي في العراق، ومن الساحات المنتفضة في وجه نظام التحاصص، توجهت «قاسيون» إلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق، سعيد نعمة، لنقف عند نظرة التيار النقابي للمشهد العراقي الداعي إلى تغيير تلك السياسات التي كانت نتاج العملية السياسية التي أوجدها الاحتلال الأمريكي.

■ قاسيون

● كيف تقيمون الحركة الاحتجاجية الحالية في العراق؟

التقييم عموماً جيد، فالحركة الاحتجاجية تتزايد وتستقطب الشباب، نظراً إلى أن الاحتجاجات أساساً قد نادى بها الشباب والعمال والمعتقلين عن العمل والناشطين المدنيين. حيث أرعبت هذه الحركة الفاسدين، وأجبرت الحكومة على إجراء إصلاحات، وإن لم تكن بالمستوى المطلوب، لكننا مستمرون بالتظاهر والاحتجاج حتى الاستجابة لمطالبنا كافة.

● ماذا عن آفاق الوضع العراقي بعد الاحتجاجات، من حيث الاستقطابات الطائفية والعرقية؟
عبر هذه الاحتجاجات، يجري القضاء على الطائفية، لأن الاحتجاج لا يعرف طائفة أو قومية، بل يعرف الهوية الإنسانية. امتدت



نعمة: «عندما نطالب بإلغاء المحاصصة ونرفع شعار النظام الرئاسي فهذا مناهض للولايات المتحدة وسياستها»

سباق الساحات.. بين «الإصلاحات» والاحتجاجات

فيه، ثروات العراق واستنزفها حتى الرمق الأخير. فخلال 12 عاماً من تحكم المفزعات الأمريكية بمقدرات العراق، جرت عملية سرقة ممنهجة لخزينة الدولة، وتحدث التقارير عن أكثر من ألف مليار دولار أمريكي نهبها نظام التحاصص منذ وجوده، وهو ما يعد كافياً لبناء عشرة دول..!

تطاول الاحتجاجات القوى السياسية الموجودة في السلطة جميعها. وفي العمق، يثور العراقيون ضد نظام عملت الولايات المتحدة كثيراً على تعزيزه في العراق. فبدلاً عن الطرق التقليدية القائمة على تثبيت حكم تابع بشكل مباشر وعلني للدول الاستعمارية، اشتغلت الولايات المتحدة منذ التسعينيات على تعميم نماذج التحاصصات السياسية التي تستدعي تقسيماً عمودياً لمواطني البلاد المستعمرة، على أسس دينية وقومية وعرقية.

عند هذا الحد، ومهما كان مآلها مرحلياً، لا تغدو التظاهرات العراقية، احتجاجاً على الفساد الاقتصادي والنهب فقط، بل إنها نضال يربط ما بين القضية الوطنية المستندة إلى مواجهة الغرب الإمبريالي، وبين القضية الاقتصادية الاجتماعية، التي تتمثل اليوم في وقوف الشعب العراقي في وجه المفزعات الأمريكية، بغض النظر عن الانتماءات والتصريحات والغلاف الخارجي لتلك القوى الناهبة.



مطالب الناس واعتراضهم الواضح ضد المنظومة ككل، وليس ضد أطراف بعينها فقط.

ارتباط الاقتصادي بالوطني.. والـ 1000 مليار

كما هو الحال في منظومات التحاصص التي جرى ترسيخها منذ تسعينيات القرن الماضي وبدايات هذا القرن، استغل نظام المحاصصة العراقي، على اختلاف القوى السياسية المشاركة

■ محمد عبد الواحد

الآلاف من المتظاهرين في مختلف المدن والساحات العراقية خرجوا يوم الجمعة الماضي، 21 آب، مثنين أن المطالب المحقة للناس تتجاوز في ضرورتها الانقسامات العمودية التي ثبتتها مفزعات الغزو الأمريكي في العراق.

مطالب الناس: بين التاريض والدعم

احتشد آلاف العراقيين في ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية بغداد، بشعارات وهتافات مناهضة للفساد، ومطالبة بملاحقة المفسدين وإصلاح القضاء، وصولاً إلى التغيير الشامل في مؤسسات الدولة كلها، فيما بدا لافتاً تحليق مروحيات الجيش العراقي فوق المتظاهرين، رافعة العلم العراقي، في إشارة إلى «طائفة المتظاهرين» وفق ما نقلت وسائل إعلام عراقية.

وفي مقابل «الإصلاحات» التي تقوم بها حكومة العبادي، طالب بعض المحتجين في بغداد والنجف وديالى والناصرية والبصرة وبابل وكربلاء

تتصاعد حركة التظاهرات العراقية المنددة بالفساد والنهب والتحصص السياسي، فيما تلجأ حكومة العبادي إلى الحد الأدنى من «الإصلاحات» وتعيد النبرة الخطابية في وجه باقي القوى السياسية، غايتها الضمنية عملية إقصاء وتضييق وتصفية حسابات مع المنافسين والخصوم.

تطاول الاحتجاجات القوى السياسية الموجودة في السلطة جميعها. وفي العمق، يثور العراقيون ضد نظام عملت الولايات المتحدة كثيراً على تعزيزه في العراق



مستوى السموم الفطرية في ألبان دمشق



على الصحة سواء للإنسان أو حيوان المزرعة فيجب على الحكومات والمنتجين وضع خطط وبرامج للسيطرة على الملوثات الكيميائية في الحليب ومنتجات الألبان ابتداء من المزرعة وصولاً للمنتج النهائي، وتعد برامج تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة برامج متميزة للسيطرة على الملوثات الكيميائية في الحليب ومنتجاته. ونظراً إلى غياب الدراسات والأبحاث العلمية في سورية بهذا الشأن، فقد أجري البحث بهدف تحديد مستوى التلوث بالأفلاتوكسين M1 في الحليب الخام والجبن المنتج المباع في محافظة دمشق.

مواد البحث وطرقه

جمعت عينات عشوائية من الحليب الخام والجبن الأبيض الطازجة المباع في مناطق 5 مناطق في محافظة دمشق «المزة، المهاجرين، الشاغور، السوق المركزي في سوق الهال مساكن برزة».

المستويات في الحليب

يلاحظ أن قيم أفلاتوكسين M1 كانت بحد أدنى في العينات المباعية في منطقة المزة والبالغ متوسط قيمتها 14,54 نانوغرام/ لتر بينما كانت بالحد الأقصى في العينات المباعية في سوق الهال المركزي بقيمة متوسطة بلغت 44,27 نانوغرام/ل. وبلغ المتوسط العام لجميع العينات المدروسة 33,13 نانوغرام/ل.

معدلات الجبن

أما مستويات أفلاتوكسين M1 في عينات الجبنة البيضاء المباعية في محافظة دمشق فكانت بحد أدنى في العينات المأخوذة من منطقة مساكن برزة والبالغ متوسط قيمتها 46,30 نانوغرام/كغ، بينما كانت العينات المأخوذة من منطقة سوق الهال المركزي بالحد الأقصى بقيمة متوسطة بلغت 172,23 نانوغرام/كغ. وبلغ المتوسط العام للعينات المدروسة جميعها مقارنة بالحليب M 80,04 نانوغرام/كغ، ويلاحظ ارتفاع محتوى الجبن من الأفلاتوكسين M1 مقارنة بالحليب الخام.

استنتاجات

واستنتج بأن الطريقة المقترحة تميزت بالدقة والحساسية العالية، لذا يمكن اعتمادها لتقدير أفلاتوكسين M1 بواسطة HPLC، ويوصى بضرورة دراسة تأثير فصول السنة في محتوى الحليب من الأفلاتوكسينات، ومحتوى العلف المقدم للحيوانات من الأفلاتوكسين 1AFB ومعدل تحوله إلى 1AFM في الحليب الخام.

الإصابة بسرطان الكبد وتخره، وتشوهات الجهاز الهضمي وخلل وظائف في العمليات الحيوية وظهرت حالات موت جماعية في كل من شمال الهند وكينيا وشمال مصر، وقدرت الجرعات المتأولة على فترات متفاوتة بـ 55 ميكروغرام/ كغ و 38 ميكروغرام/ كغ و 120 ميكروغرام/ كغ على التوالي.

تتوقف كمية الأفلاتوكسينات الموجودة في الغذاء على نوع المادة الغذائية، وظروف تخزينها وأنواع الفطور الملائمة لها، إذ تكون نسبة التوكسينات في المنتجات النباتية كالفسنق والبنق والقمح والذرة والأرز أكبر منها في المنتجات الحيوانية «الحليب ومشتقاته».

ينتج 1AFM و 2AFM عن طريق عملية نواتج سمية لأفلاتوكسين AFB و 2AFB في الحيوانات الحلوب بوساطة أنزيمات موجودة في كبد الحيوان الذي يستهلك العلف الملوث بـ 1AFB. يتحول 1-6% من 1AFB إلى 1AFM ويختلف ذلك من حيوان لآخر ومن يوم ليوم ومن عملية حلاية أخرى، ينخفض تركيز 1AFM إلى مستوى غير قابل للكشف بعد 72 ساعة من غياب 1AFB في العلف. تكون فعالية 1AFM في الإصابة بالسرطان أقل مقارنة بـ 1AFB إلا أنه من الضروري عدم وجوده في الحليب ومنتجات الحليب المستخدمة للاستهلاك البشري ولا سيما للأطفال والشباب. ومن خواص الأفلاتوكسين 1M ارتباطه بـ 1AFB الحليب حصراً لذا يلاحظ بأن تركيزه يكون عالياً في الجبن

أخطار الشنكليس

وفي دراسة أجريت في سورية تبين أن 37,5% من عينات الشنكليس المختبرة في سورية كانت ملوثة بأفلاتوكسين B1 بنسب متفاوتة، يعد 1AFM مقاوماً للمعاملات الحرارية كالبيسترة والتعقيم ولحماية المستهلكين من خطر 1AFM وضعت تشريعات لتنظيم مستويات 1AFB في الأعلاف و 1AFM في الحليب ومنتجاته إذ حدد الحد الأعلى من 1AFB في الأعلاف 2000 نانوغرام/كغ، ول 1AFM في الحليب الخام بـ 50 نانوغرام/لتر حسب المجموعة الأوروبية، بينما كان الحد الأعلى من 1AFM في الحليب الكامل 500 نانوغرام/لتر حسب هيئة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية.

برامج للسيطرة على الملوثات الكيميائية

أصبحت الحاجة ماسة لتطوير قطاع الألبان في سورية لتأمين الحليب ومنتجات الألبان بمواصفات النوعية والسلامة الصحية المعتمدة عالمياً، إذ يرتبط إنتاج الحليب بالعوامل البيئية، ولما للملوثات من أضرار

تحت عنوان «تعيين مستوى الأفلاتوكسين M1 في الحليب الخام والجبن الأبيض المباع في أسواق دمشق بوساطة الكروماتوغرافيا السائلة عالية الأداء» قدم كل من د. جهاد التل ود. أحمد هدهال ود. أنور الحاج بحثهم في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية للعام 2015.

يؤدي قطاع الألبان دوراً محورياً في الاقتصاد السوري، إذ يعمل في سلسلة الإنتاج والمداولة والتصنيع والتسويق أعداد كبيرة من المنتجين ذوي الحيازات الصغيرة في البادية والأرياف والمدن، ومن ناحية أخرى يشكل الحليب ومنتجات الألبان الجزء الأساسي في الوجبة اليومية للمواطن السوري، إلا أن معايير الجودة والسلامة الصحية مازالت ضعيفة بالنسبة إلى تلك المنتجات، وهذا يشكل خطراً على الصحة العامة للمواطنين.

ينتج نحو 5% فقط من حليب الأبقار بشكل نظامي في محطات القطاع العام والبحوث والمزارع الحديثة المتوسطة الحيازة، ويصنع نحو 10% من حليب الأبقار في المعامل الحديثة، بينما يصنع الباقي وأكثر من 99% من حليب الأغنام والماعز بالطرائق التقليدية في ورشات تصنيع ذات طاقات مختلفة، وغالباً بدون معايير جودة وسلامة صحية معتمدة، مع ضعف في الرقابة على تلك المنتجات.

تعد سموم المايكوتوكسينات ملوثات عامة للحليب الخام نتيجة تناول الأعلاف الملوثة بسموم بعض أنواع الفطور

الأثر المتبقي

يتعرض الحليب لمجموعة من المخاطر البيولوجية والكيميائية التي تلوثه في أثناء إنتاجه في المزرعة، وفي معامل الألبان، وفي أثناء المعالجة والتعبئة. وتعد الأدوية البيطرية والمعادن الثقيلة والمبيدات وسموم المايكوتوكسينات من المكونات الكيميائية التي تصل إلى الحيوان عن طريق النظام البيئي، ويمكن أن تنتقل إلى الحليب بوصفها أثراً متبقياً.

تعد سموم المايكوتوكسينات ملوثات عامة للحليب الخام نتيجة تناول الأعلاف الملوثة بسموم بعض أنواع الفطور، وتعد الأفلاتوكسينات خاصة إحدى أهم تلك الملوثات الأساسية في أعلاف الأبقار. تم تعريف أربعة سموم أساسية وهي G2، B1، B2، G1، وهي توجد معاً في مختلف المواد الغذائية الملوثة وبنسب متفاوتة ويعود السم B1 أكثرها شيوعاً وأشدّها سمية على الإنسان والحيوان بسبب تأثيره التراكمي في الكبد. تسبب هذه المركبات

وجدتها

د. عروب المصري



ترويج للموت البطيء

ليس التدخين عادة بل هو مادة يدمن عليها الشخص كغيرها من المواد المخدرة والكحولية، وقد أثبتت الدراسات أن الإدمان على النيكوتين يصيب بدرجة أعلى من الإدمان على الكحول والحشيش، ويحتل مرتبة قريبة جداً من الإدمان على الهيروين والكوكايين وهما من أخطر المواد على صحة البشر.

تصرف شركات التبغ مليارات الدولارات لجعل الناس يتدافعون على التبغ والنيكوتين، إذ من مصلحة هذه الشركات تربية زبائن أسرى لهذه المادة مدى الحياة من أجل تحقيق الأرباح الطائلة.

بينما لا يزال الطب في مواقع متأخرة من حيث البحث العلمي المتخصص في العلاج من التدخين، ولا تزال القوانين والتشريعات بطيئة في الحد من انتشاره، لأسباب عديدة منها الأرباح التي يرجى تحقيقها من عوائد الضرائب المفروضة على التبغ، وأيضاً نتيجة الدعاية الشديدة التي تقوم بها شركات التبغ بغرض التشكيك بكل ما يتوصل له العلم من أدلة على خطورة هذه المادة، وعن طريق استهداف الفئات السهل وقوعها فريسة لهذه المادة كالأطفال والمراهقين.

من المعلوم أن التعرض للتدخين السلبي لمدة 4 دقائق كفيل للتأثير على عمل الشريان الأبهر. وإن التعرض للتدخين السلبي لمدة 30 دقيقة كفيل بالتأثير على عمل الشرايين التاجية، مما يعرض حياة مريض القلب بشكل مباشر للخطر وحدث جلطات وانسدادات حادة في الشرايين التاجية، كما أثبتت الدراسات أن التعرض المستمر للتدخين السلبي يسبب زيادة احتمالية الإصابة بالسرطان وأمراض القلب بنسبة 30%.

بدأ العلم الحديث يسلط الضوء على ضرر آخر جديد من أضرار التدخين وهو ما يعرف بالتدخين من الدرجة الثالثة، ويتعرض الإنسان لهذا النوع بما يتربص من دخان على أسطح الأثاث والأرضيات والسقوف من دخان بعد الانتهاء من عملية التدخين. حيث تتراكم المواد السامة على السطوح بطريقة غير ظاهرة للعين كما يتراكم الغبار ومن ضمنها مادة البولونيوم المشع وهي شبيهة باليورانيوم المشع والتي تستمر بإصدار الأشعاعات المسرطنة على فترات طويلة، كما تتراكم أيضاً العديد من المواد المسرطنة الأخرى، وعندما يلامس الناس خاصة الأطفال هذه المادة بأيديهم على أفواههم أثناء اللعب أو الزحف على الأرض أو استخدام الأجهزة في المنزل يؤدي ذلك إلى تشبع أجسامهم بهذه المواد المسرطنة التي تسبب العديد من الأمراض الخطرة مع مرور الزمن.

الترابط بين الماء والطاقة والمناخ

كفاءة الري

من جهة أخرى، حتى وإن ارتفعت كفاءة الري بنسبة متواضعة بحدود 10 في المئة، فإن ذلك سيوفر كميات من المياه تتجاوز مجمل الكميات التي تفقد منها بالتبخر، والتي يستخدمها باقي المستهلكين كافة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بمنع التسربات في البنية التحتية للشبكة التوصيل، ومن خلال بناء وسائل لتخزين المياه المتدنية الفاقد، إضافة إلى نظم أكثر كفاءة لري المحاصيل الزراعية.

مراكز إنتاج الطاقة

أحد أهم مكامن توفير المياه تقع في مراكز إنتاج الطاقة. وعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي تخصص 44 بالمئة من مصادر المياه لإنتاج الطاقة. لذلك تمثل تقنيات الطاقة المتجددة بديلاً جيداً لتوفير المياه.

تستخدم محطات الطاقة الشمسية من المياه ما يقل بـ200 مرة عما تستخدمه محطات الفحم، بينما مولدات الطاقة من الرياح لا تستخدم الماء مطلقاً. وعند التفكير في بدائل الطاقة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على سلامة المناخ والبيئة. وذلك يجعل مصادر الطاقة المتجددة بديلاً مثالياً لتوفير المياه والحصول على الطاقة اللازمة دون أضرار جانبية للمناخ.

الطاقة المتجددة

يتوقع الخبراء أن توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة سيقلل من استخدام المياه بنسبة 37 بالمئة في الولايات المتحدة، وبنسبة 52 بالمئة في المملكة المتحدة، و28 بالمئة في ألمانيا، وينسب مقاربة في أكثر الدول إنتاجاً للطاقة في العالم. والمشكلة الأساسية أن الحلول المطروحة متداولة منذ سنين دون اعتمادها على نطاق شامل، بحيث تظهر نتائجها على توفير المياه والحفاظ على المناخ والبيئة. وتفاقم المشكلة خلال العقود القليلة القادمة قد يجعل من الحلول الحالية المطروحة عقيمة.



ويمكن استخدام التخزين الجوفي للحد من ضياع المياه بالتبخر. ولكي يكون هذا التخزين مجدياً، يتعين على المهندسين أولاً إيجاد خزانات جوفية كبيرة يمكن تغذيتها بالإمدادات المائية السطحية بيسر، كما تسمح بإعادة محتوياتها من المياه إلى سطح الأرض عند الحاجة إلى الري.

نظم الري بالتنقيط

يمكن الحد من الطلب على مياه الري أيضاً باستخدام نظم الري بالتنقيط على نطاق واسع، إذ تخفض هذه النظم استهلاك المياه إلى الحد الأدنى بالسماح للمياه بأن تتسلل ببطء، إما من خلال سطح التربة أو بالتوجه مباشرة إلى الجذور. والاستثمار في أنواع جديدة من المحاصيل القادرة على تحمل شح المياه والجفاف والمياه المسوسة brackish والمالحة يمكن أن يساعد أيضاً على تقليل الاحتياجات إلى مياه للري.

دون إدخال تحسينات تقانية على طرق الزراعة المروية. ثمة أسلوب آخر للاقتصاد في مياه الري، يتمثل بالتخزين الجوفي للمياه التي تستخدم عادة لري المحاصيل في الحقول، خارج الموسم الزراعي. ففي معظم أنحاء العالم، تصل هطولات الأمطار وتراكمات الثلوج السنوية. وجريان المياه إلى الأنهار، إلى ذروتها خارج الموسم الزراعي، وذلك عندما يكون الطلب على مياه الري في حده الأدنى. ومن ثم، فالعمل الأساسي للمديرين هو تحويل المياه من الفصل الذي تتوفر فيه الإمدادات بكثرة إلى الفصل الذي يزداد فيه طلب المزارعين على المياه لري محاصيلهم.

التخزين الجوفي

الحل الأكثر شيوعاً هو تخزين المياه وراء السدود حتى موسم الزراعة، بيد أن السطوح المائية تتعرض للتبخر فتفقد جزءاً مهماً من الإمدادات.

مع تنامي أزمة المياه عالمياً يجتمع خبراء في جولة محادثات «أسبوع الماء في العالم» لإيجاد حلول لإنقاذ مناخ الأرض من خلال استخدام تقنيات الطاقة المتجددة.

■ سلمى السعيد

تركز المحادثات بشكل أساسي على مشكلة شح المياه، وعلى رأس أجندتهم إيجاد برنامج مناسب لاستخدام الطاقة المتجددة لإنقاذ مصادر المياه والمناخ.

حلول جذرية

الأضرار المباشرة لشح المياه باتت واضحة في كثير من المناطق حول العالم، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تدخل أزمة المياه عامها الرابع دون التمكن من إيجاد حلول جذرية للسيطرة على التناقص المستمر لمصادر المياه.

في جنوب أفريقيا والبرازيل، تستمر المعاناة من نقص موارد المياه والكهرباء والغذاء نتيجة انخفاض معدل هطول الأمطار. وفي بورتو ريكو وبعض المناطق الأخرى من العالم باتت سياسة حصص المياه نموذجاً طبيعياً للحياة.

وبالنظر للمستقبل، فإن الحاجة إلى المياه ستزداد عالمياً وبسرعة كبيرة. ويتوقع المحللون أنه بحلول عام 2050 ستزداد متطلبات المياه عالمياً بنسبة 55 بالمئة عما هي عليه حالياً.

ترابط المياه والطاقة

تترابط المياه والطاقة ارتباطاً وثيقاً. فتوليد الطاقة ونقلها يتطلبان استخدام الموارد المائية، وبخاصة مصادر الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والحرارية. ومن ناحية أخرى، تستخدم 8 % من الطاقة العالمية في ضخ المياه ومعالجتها ونقلها إلى المستهلكين.

ووفقاً لدراسة المعهد الدولي لإدارة الموارد المائية IWMI، يحتاج المزارعون إلى زيادة محسوسة في إمدادات مياه الري لتلبية الاحتياجات العالمية من الغذاء في عام 2050 من

يتوقع

الخبراء أن

توسيع نطاق

استخدام

الطاقة

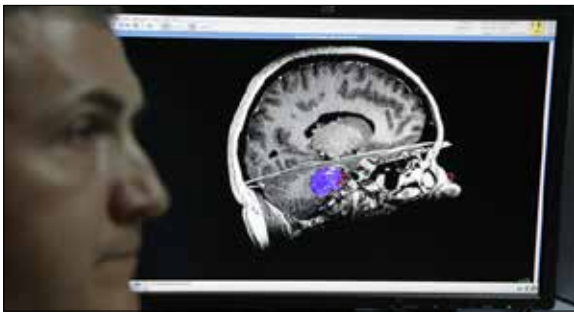
المتجددة

سيقلل من

استخدام

المياه

أخبار العلم



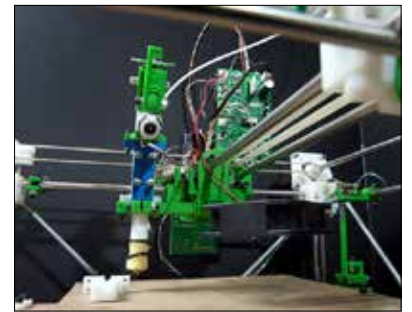
حامل اصطناعي للعقل البشري الطبيعي

تمكن علماء روس وزملاء لهم من خمس دول من ابتكار حامل اصطناعي لعقل بشري طبيعي يمكنه تخزين ونسيان الخبرات الحياتية. ابتكر مهندسون من المختبر الدولي في جامعة تومسك الروسية بالاشتراك مع علماء من خمس دول، نموذجاً فيزيائياً قادراً على التعلم ذاتياً، سيكون مساعداً لأطباء في علاج أمراض الزهايمر وباركنسون وفقدان الذاكرة وغيرها. هذا العقل الاصطناعي يحاكي العقل البشري في توليد أواصر جديدة بين الخلايا العصبية والغاء القديمة. حصل الباحثون في البداية على نموذج رياضي ونموذج كمبيوتر للدماغ البشري. بعد ذلك صمموا جهاز راديو إلكتروني يحتوي على شبكة اصطناعية للأعصاب، يمكنها معالجة الإشارات المرئية والصوتية. حالياً يعمل الفريق العلمي على ابتكار مجمع تقني للروبوتات كمركز فكري للتوجيه، حيث في نيتهم جعله يعمل كدماغ الإنسان. يقول رئيس الفريق فلاديمير شوميلوف: إن المجموعة «تمكنت من اكتشاف سر الشبكة العصبية للدماغ». هذا الابتكار يمكن الاستفادة منه في علاج مختلف أنواع فقدان الذاكرة التي سببها خلل في الشبكة العصبية أو عدم نشاط أجزاء منها.



تناقص أعداد النحل يهددنا

انقراض النحل أو حتى انخفاض أعداده قد يشكل خطراً مباشراً على الثروة الغذائية، ويهدد النظام الغذائي العالمي بالانهيار، ما قد يسبب مجاعة عالمية. وقد باتت مشكلة تناقص أعداد النحل تفرض نتائجها السلبية على أرض الواقع في عدة مناطق من العالم، في الساحل الشرقي من الولايات المتحدة، تضررت زراعة اللوز بشكل كبير نتيجة تناقص أعداد النحل، وفي الصين بدأ المزارعون بتلقيح المحاصيل يدوياً في محاولة لتعويض الضرر الناتج عن انخفاض أعداد النحل. ولا تزال مشكلة التناقص المستمر في أعداد النحل لغزاً يصعب تفسيره، وتختلف التفسيرات بين التغيرات المناخية والمبيدات المستخدمة بشكل واسع في الزراعة، وفي نظريات أخرى يعتبر حرمان النحل من مواطنه الطبيعية سبباً في ضعف تناسله. يسعى العلماء لمتابعة حياة آلاف النحل لفهم العوامل التي تؤدي إلى تناقص أعدادها، ولتنفيذ ذلك سيتم زراعة شريحة إلكترونية بالغة الصغر على جسم نحلة لمتابعة تحركاتها مدة عمرها، وتنقل هذه الشريحة بيانات تفصيلية إلى وحدة استقبال خاصة، وقد صممت الشرائح بالتعاون مع شركة أنتل.



طابعة ثلاثية الأبعاد بالزجاج

المصهور

قام فريق باحثين في «Mediated Matter» ومختبر الزجاج في معهد ماساتشوستس التكنولوجي ومعهد «ويس» بتصميم طابعة ثلاثية الأبعاد تطبع بالزجاج المصهور. يذكر أن الطابعات ثلاثية الأبعاد الحديثة تستخدم المواد البلاستيكية المصهورة. لكن الطابعة بالزجاج المصهور تعتبر ابتكاراً واختراقاً حقيقياً في مجال الطابعة ثلاثية الأبعاد. وأطلق العلماء على الطابعة ثلاثية الأبعاد الجديدة تسمية «G3DP» ويقوم عملها على مبادئ بسيطة حيث يتم وضع الزجاج في حجرة علوية للطابعة تبلغ درجة الحرارة فيها 1000 درجة مئوية. ويمر الزجاج المصهور عبر حجرة أخرى من خلال فوهة خاصة حيث يبرد ويصبح صلباً.

أغاني الحصاد..



مازال الناس في الشرق يحاولون الحفاظ على ما تبقى في ذاكرتهم الجمعية من الحكايات القادمة من الماضي، أساطير وملاحم مزركشة متنوعة ومتعددة وغنية بالوانها كغنى الشرق نفسه وتنوعه، أبطالها مجهولون، ملاحم غنائية وقصائد ملحمية تؤرخ عيش الناس وقدرتهم على الصمود في وجه المآسي والمحن المتتالية منذ مئات السنين.

إلى متى سيبقى بانتظارنا، ويدهاء مجروحة من حراثة الأرض». وتؤكد في النهاية على إرادة الناس: «أيها الحصادون قوموا، واحصدوا حصادنا، فقد حان الوقت لتكسر القيود..».

ملاحم القمح..

أما التراث الكردي القديم فيجري تصوير الحصاد وتمجيد تعب الحصادين، في القصائد الغنائية التي تعود أيضاً لمئات السنين، فمثلاً في منطقة موش تروي «لمحمة القمح» حكايا السنايل وتشبهها بخصل شعر الحساء الشقراء المنسل على كتفيها، وتصور «شالها الربيعي» الذي يستعد للحصاد، ويؤمن لقمة الأطفال قائلا: «قمح وقمح وقمح، لقد نضج هذا القمح، كشعر الشقراء المنسل، قمحنا خريفي، مثل شال العذراء، قمحنا ربيعي، مخبئ العاشقين، قمح وقمح وقمح، لقد نضج القمح».

وتؤكد قصيدة غنائية أخرى بالاسم ذاته في منطقة شرناخ، حب الإنسان للارض وتعلقه بها، وامتنانه على ما تعطيه من خيرات، تقول في مطلعها: «الخير قادم، ويأتي، يأتي من جذور دجلة والفرات، لقد زرعنا فيها حبة حنطة، ونمت السنايل، وجاءت منها كل خيرات الأرض».

وفي منطقة ديرسم، تقول أغنية قديمة: أيها الفلاح المسكين، لماذا لم تأخذ حقل، أيها الفلاح المسكين، لماذا لم تأكل من تعبك، انظر إلى يديك التي تشقت، لماذا لم تحصل على نتيجة كدحك، لماذا تقوم بخدمة الأغنياء ليل نهار؟».

■ آلان داود

يختزل الفلكلور الشعبي أسلوب الناس في الحياة ونمط معيشتهم، ويروي قصص الحب والبطولات العامة والفردية ومآثر الإنسان أمام الطبيعة، التي غالباً ما جرى نقلها شفاهاً من جيل إلى جيل. وتشترك غالبية شعوب الشرق في هذه المسألة، حيث افترقت أغلبها إلى التكوين والكتابة، عدا بعض الدراسات ذات الطابع التخصصي، بل جرى نقلها عبر الحكايات والأمثال والأغاني.. الخ، ويلاحظ بينها كثرة المشتركات في تفاصيل التراث الشعبي لهذه الشعوب خاصة تلك التي تعيش مع بعضها وتشترك في الجغرافية و في نمط المعيشة.

الحصادون

تعود أغنية «أيها الحصادون»، وهي أغنية من الفلكلور الآشوري مثلاً، إلى مئات السنين، وترثي كلمات هذه الأغنية حال الفلاح الآشوري الذي طحنه ظلم الأغنياء، وتدعو الفلاحين للنهوض إلى الحصاد وكسر القيود، وتوصف حقول القمح وبساتين الكروم المترامية التي تنهب، وتتسائل عن حصة من يزرع ويحصد ولا يحصل على شيء!

توصف كلمات أحد المقاطع ما يفعله الأغنياء قائلا: «وقلوبهم مغلقة، يملون بجانبا ولا يلتفتون لنا، نحن عطشى وهم لا يروننا، نحن جيعاء وهم متخمون». وتكمل التساؤلات في مقطع ثان: «إلى متى سيبقى أبونا العجوز، يزرع الحنطة، ولا يحصل على الذهب،

التأثيرات المتبادلة



يحفل التراث الآشوري، كغيره بقصص الحب والعشق والبطولات والمآسي والحنين.. الخ، وكغيره أيضاً، يعاني هذه التراث من كونه لم يحفظ ويدون كله، ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى طبيعة الشعب «الفلاحية»، وإلى ظروف التهجير والهجرة التي عاشها. مما جعل مآثره تنتقل شفاهياً عن طريق الأغنية الشعبية والقصيدة الغنائية، والأمثال وغيرها، وهذا ما ينطبق على تراث الشعب الكردي أيضاً، رغم التفاوت النسبي بينهما في هذه المسألة. ويلاحظ التأثير والتأثير المتبادل بينهما والذي غالباً ما يغفله الباحثون في دراساتهم عند دراسة الأدب والتراث الشفاهي، وهو ما ينطبق على الشعوب الأخرى كالعربية وغيرها. فعلى سبيل المثال، هناك الحكايات الآشورية الفولكلورية القديمة مثل «الراوي» و«الليليانا» القادمة أصلاً من قرى منطقة هكاري والتي تنتشر بين الأكراد أيضاً.

لقد عاش أبناء هذه المنطقة «أكراداً وعرباً وآشوريين وسريان.. الخ» جنباً إلى جنب على أرض واحدة منذ آلاف السنين، وتشاركوا الظروف القاسية نفسها، وتبادلوا الخبرات الفلاحية والحرفية.. الخ. واشتركوا بالألحان الموسيقية رغم تنوعها، ولكنها في الغالب تتشابه في الأوزان، ونظام القوافي، وكما في السابق لم يستطع أحدها أن يعيش بمعزل عن الآخر تشتت اليوم أيضاً بالظروف ذاتها المصير ذاته.

باختصار..!



الأرجنتين.. خطوة غير اعتيادية

أعلنت بوينس آيرس أنها أعادت آلاف القطع الأثرية إلى الإكوادور وبيرو كانت قد أدخلت البلاد بطريقة غير شرعية، وذلك من ضمن 15 إلى 20 ألف قطعة مصدرها القارة الأمريكية وأوروبا وآسيا.

وقالت رئيس الأرجنتين كريستينا كيرشنر السبت 22 آب خلال تدشين توسعة المتحف الوطني للفنون الجميلة في بوينس آيريس: «نقوم بخطوة غير اعتيادية وغير مسبقة بإعادة تراث ثقافي إلى دول أخرى هي الإكوادور وبيرو وتشمل أربعة آلاف قطعة فنية كانت قد سُرقت». موضحة أن هذه العملية باتت ممكنة بفضل تحقيقات الشرطة الفيدرالية بشأن سرقة قطع أثرية. وأضافت: «نعيش في عالم يتميز بوضع القوى العظمى يدها على تراث الشعوب الثقافي، إذ نرى في أهم متاحف العالم أجزاء من اليونان وسورية ومصر وآسيا وأميركا اللاتينية لا تعود إليها».

وأعادت الأرجنتين أربعة آلاف قطعة إلى بيرو و500 أخرى، إلى الإكوادور حسب ما أكدته رئيسة الأرجنتين، مشيرة إلى أن هذه القطع كانت موجودة في منازل أفراد مكاتب أو معارض فنية في العاصمة الأرجنتينية.



مهرجان الإسكندرية السينمائي

تتطلق فعاليات الدورة 31 لمهرجان الإسكندرية السينمائي لدول حوض البحر المتوسط في 2 أيلول المقبل بمشاركة 33 دولة. وتحمل الدورة الحالية التي ستستمر أسبوعاً، اسم الفنان المصري محمود ياسين، بالإضافة إلى قسم خاص ينتظم بالمهرجان يحمل عنوان «رموز مصرية» سيتم خلالها تكريم أربعة من أعلام السينما في التمثيل والإخراج والسيناريو وهم الممثلون الراحلون عمر الشريف ونور الشريف وفاتن حمامة، والمخرج الراحل صلاح أبو سيف وكاتب السيناريو صبري موسى.

وينتظم المهرجان هذا العام تحت شعار «السينما في مواجهة الإرهاب»، حيث يتنافس 16 فيلماً في المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة من 15 دولة، هي إسبانيا والجزيرة الأسود وسلوفينيا وكرواتيا وألبانيا واليونان وإيطاليا وقبرص، والمغرب ولبنان والجزائر وسورية وتونس ومصر وفلسطين. ويوزع المهرجان في هذه المسابقة جائزة أفضل فيلم، وجائزة يوسف شاهين لأفضل مخرج، وجائزة نجيب محفوظ لأفضل سيناريو، وجائزة عمر الشريف لأفضل ممثل، وجائزة فاتن حمامة لأفضل ممثلة. وتحمل جائزة أفضل مخرج عمل أول أو ثان، اسم «كمال الملاح» مؤسس «الجمعية المصرية لكتاب ونقاد السينما» عام 1973، فيما تمنح مسابقة «البحر المتوسط للأفلام القصيرة» جوائز عدة ويتنافس فيها 24 فيلماً أوروبياً وعربياً.

وستنظم مسابقة «الفيلم العربي»، التي تحمل اسم الفنان الراحل نور الشريف للمرة الأولى بمهرجان الإسكندرية السينمائي، ويتنافس خلالها 15 فيلماً. كما يضم المهرجان قسماً عنوانه «فلسطين في مهرجانات العالم»، سيعرض سبعة أفلام فلسطينية.

● وكالات

من «غسان كنفاني».. إلى «مرمرة»!



تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي صورة القرار الذي أصدرته مدير التربية والتعليم في مدينة رفح التابعة لحكومة حماس بتغيير اسم مدرسة الروائي الفلسطيني الراحل غسان كنفاني إلى اسم السفينة التركية «مرمرة»، الذي أثار استياء عدد من الأدباء والشعراء والكثير من قراء ومحبّي غسان كنفاني.

■ إعداد قاسيون

ومنهم الكاتب عدنان كنفاني شقيق غسان الذي قال: «وصلني الآن مباشرة من غزة، خفافيش الظلام تستبدل مدرسة في قطاع غزة من اسم الشهيد غسان كنفاني إلى اسم مرمرة على القوى الوطنية التحرك لوقف هذا العبث» لا تعليق..!

وكتب الشاعر سليمان الحزين: «مبروك لمدرسة رفح التي تم تغيير اسمها الذي كان يحمل اسم الأديب والروائي الفلسطيني الراحل (غسان كنفاني) إلى اسم سفينة الحرية «مرمرة» يا أخي قليلاً من الخجل!» وقال الكاتب يوسف حطيني: «ابتعدوا عما تبقى لنا من رموز وطنية.. غسان أكبر منكم بكثير». كنفاني الذي ظل يؤكد أنه ليس بالضرورة أن تكون الأشياء العميقة معقدة، وليس بالضرورة أن تكون الأشياء البسيطة ساذجة، وأن قضية الموت ليست على الإطلاق قضية الميت، إنها قضية الباقيين!

وزير التربية والتعليم أصدر تعليقاً نفى فيه الحادثة، ويبدو لي أنه تراجع عن القرار.

«غسان كنفاني»

القائد والمفكر السياسي

من جهة أخرى، جاء كتاب بسام أبو شريف «غسان كنفاني القائد والمفكر السياسي» منشورات رياض الرئيس» ليعيد تسليط الضوء على الشخصية السياسية والأدبية والفكرية التي تركت بصمتها في الذاكرة، ويقدم قراءة في شخصية إنسانية تجاوزت الذات، وحملت هموم الشعب تعرض للاضطهاد. عن كاتب وفنان مبدع، تخطى البعد الفردي، ورأى في فلسطين رمزاً إنسانياً متكاملًا، إذ

يحدث أنه عندما يكتب عن عائلة فلسطينية فإنما يكتب «عن تجربة إنسانية. لا توجد حادثة في العالم غير متمثلة في المأساة الفلسطينية. وعندما أصور بؤس الفلسطينيين، فأنا في الحقيقة أستعرض الفلسطيني كرمز للبؤس في العالم أجمع»، حسب مؤلف الكتاب.

تأتي أهمية هذا العمل في كونه يضيء جوانب متنوعة من حياة كنفاني بدءاً من طفولته في يافا وعكا وحيفا، وهجرة العائلة إلى لبنان في نيسان 1948، ومن ثم التوجه إلى دمشق حيث تابع دروسه الابتدائية، والثانوية، والتحق بالجامعة، ومن ثم قدمه إلى بيروت، في العام 1960 للعمل في مجلة الحرية. وحتى تأسيس مجلة «الهدف».

يسلط أبو شريف الضوء على غسان الرائد في طرح المشكلات، ويقدم صورة العاشق والفنان والكاتب الذي حول الكلمة إلى سلاح ضد الظلم والظالمين. هو من أولئك الكبار الذين لا يجف حبرهم، وستبقى رائحة البرتقال تفوح منه، وتغري بالانتصار.

«عندما أصور بؤس الفلسطينيين فأنا في الحقيقة أستعرض الفلسطيني كرمز للبؤس في العالم أجمع»

وقد أثار القرار ضجة وجدلاً واسعاً، فقام ناشطون بنشر قرار وزارة التربية ليكون إثباتاً للحادثة، وقال شقيق غسان، عدنان كنفاني، في تصريح آخر له: «حسب علمي إن

«ليلة من ألف ليلة»



شكل حلقات إذاعية في أربعينيات القرن الماضي، محققة نجاحاً كبيراً آنذاك. وقد اقترح يحيى الفخراني أن يفتتح المسرح القومي بعرض «ليلة من ألف ليلة» مؤكداً أنه ارتأى أنها أنسب ما يعرض في إعادة افتتاح المسرح القومي الذي التهمته النيران مساء 27 أيلول 2008 في حريق قاربت مدته الساعتين. وكان الفنان يحيى الفخراني قد أهدى «ليلة من ألف ليلة» للفنان الراحل نور الشريف، حيث قال للجمهور: «لن أطلب منكم حداداً، فالناس موتى وأهل الحب أحياء. نهدي هذا العرض لإنسان طالما ملأ هذه الخشبة إبداعاً وفناً، لصديقي نور الشريف».

يسعى المتسول شحاته «الفخراني» للثأر من جواد خاطف زوجته، ويردد الجملة الأولى «إلهي ما يغلبك حال.. ولا تعدّ إيدك لسؤال.. ولا يشمت فيك أعداء ولا يبتّم ليك أطفال». وينجح المخرج محسن حلمي في توظيف العرض والحركة ومواءمتهما مع الغناء الذي صرح به المغني محمد محسن، ولا يغيب عن أحد روعة أدائه لأغاني التراث، حيث غنى لسيد درويش ومحمد عبد الوهاب، قدم محسن شخصية الخليفة الذي يجب «نجف» - ابنة شحاته - تألقت في تجسيدها الفنانة هبة مجدي بصوتها العذب.

«ليلة من ألف ليلة» قدمت للمرة الأولى على

ليلة بغدادية من ألف ليلة، يقدمها الفنان يحيى الفخراني في عرض مسرحي عنوانه «ليلة من ألف ليلة». فرجة مسرحية غنائية كتبها الشاعر المصري - التونسي الأصل - بيرم التونسي «1893-1961»، وكانت باكورة مسرحيات غنائية عدة، كتبها أثناء وجوده في المنفى، ولحنها الموسيقار الراحل أحمد صوفي «1916-1987»، في حين أعاد توزيعها الموسيقي الشاب يحيى الموجي، وأخرجها محسن حلمي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/08/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

محمد عبيدو لـ «قاسيون»:

«السينما جزء لا يتجزأ من الذاكرة وفضاء الحلم»



أجرت قاسيون حواراً مع الإعلامي والشاعر والناقد السينمائي السوري محمد عبيدو، تحدث فيه عن تجربته في الشعر والنقد السينمائي، ومشروعه الخاص عن «سينما الشعر»، ولخص رؤيته لفضاءات العلاقة التي تربط الفنون مع بعضها ومع المتلقي الذي يتحول في لحظة ما، من مجرد «مستهلك» إلى منتج للفن..

■ حاورته إيماث الذباب

● ماذا عن التفاعل بين وجوه الفن المختلفة، عن علاقة الشعر بالسينما، ومشروع «سينما الشعر» الذي تعمل عليه وكيف يمكن تطويره؟

عندما أكتب القصيدة يدخل عبرها مخزون روحي البصري، وعندما أتعامل مع السينما أشعر بتشكيل مشهد بصري جديد فيه شيء من إحساسي الذي اعتبره رابطاً بين عملي بالسينما وبين النص الشعري، لاكتشف الصورة المعبرة عن شيء ما يخلصنا. العلاقة بيني وبين السينما هي علاقة حوار واكتشاف، وبحث عن الجديد في إطار الإبداع، فهناك رابط بالنسبة لي بين الشعر والعمل في النقد السينمائي، لأن أي عمل، سواء أكان سينمائياً أم شعرياً أم تشكيمياً فإن أسمى ما فيه شاعريته. وبقدر ما يبدو مفعماً بوعي وإحساس ذاتي على درجة من الانسجام مع نثرية الحياة وشعريتها، يبدو كذلك منسجماً بصورة أوضح في مسألة التعبير عن ذلك التماس سينمائياً، تعجني تجارب شعراء اشتغلوا أفلاماً سينمائية، فنقلوا مناخات كتاباتهم إلى عوالم الصورة مثل الإيرانيين «فروغ فروغزاده» و«عباس كيارستمي»، وجان كوكو الفرنسي وبازوليني الإيطالي، وأنا مع ما يراه بازوليني بأن المصدر الأساس لمفردات هذا «الحوار» الصامت بين الذات والمحيط، هو مجموعة الصور القادمة من «عالم الذكريات والأحلام»، أو ما يدعوها بلغة «الصورة الإشارية»، وهي بالحصلة لغة «السينما الشعرية». إن هذا النوع من الأعمال السينمائية المفتوحة يشجع المتلقي على «بذل جهد لقراءته» وبالتالي فإن المشاهد هنا، كما يقول رولان بارت، ليس «مجرد مستهلك للنص، بل هو منتج له»، بهذا المعنى تبدو الصورة في السينما الشعرية، صورة منقوصة المعنى، ومفتوحة النهايات، تحتاج جهداً ذاتياً من قبل المشاهد لإتمامها. ومن هنا، ينبغي الحديث على أن تؤكد السينما الشعرية في الوقت نفسه وحدتها التركيبية الخاصة.

ليس على الشعر أن يكون خطاباً تغييرياً مباشراً فلغة الشعر تكسر منطقاً معيناً لتنشئ بذلك نظام آخر

● في فترات سابقة، ظهرت فيها أسماء شعرية ارتبطت بقضايا هامة وطنية وسياسية واجتماعية، وقضايا ارتبطت بأسماء شعرية هامة، اليوم، يوجد قضايا يمثلها المجموع هل سيوجد شعراء أو حالة شعرية تمثل المجموع؟
نحتاج إلى خيط لا ينتهي لنخيط به هذا الجرح الهائل المفتوح على الدمار والتلاشي والنسيان. هذا الوعي الفاجع لعداحة السؤال تصبح عبره مأساتنا معادلاً موضوعياً للشقاء الإنساني، لن أعود لتقييم نقدي للأسماء الشعرية السورية، بل

أعود لها لتلمس مكامن الإبداع في نصوصهم، سواء تلك التي ارتبطت بحدث عام وطني ومجتمعي، أو تلك التي عبرت عن ذواتهم القلقة المعذبة ككائنات ضالة ووحيدة، وأجد عبر الصوت الخافت لشعراء جدد في سورية، تتشكل حالة جديدة من الإبداع المنفتح على الجروح والخارج من خطابة اللغة التي سيطرت على كتاب كثر منذ الخمسينيات، ليظل نص كل شاعر هو المعبر الأخير، والمرجع الأساس لإنجازه وإسهامه في تشكيل المشهد الشعري العام.

● الفضاء الشعري الحالي يزدحم بوفرة من الأسماء والدواوين المنشورة، مع ذلك يوجد ما يشبه حالة الصمام بين الفضاء الشعري والواقع، الغني والمزدحم أيضاً بأحداثه الكثيرة والمتتابعة والمتسارعة، ما السبب في ذلك؟
أنا مع أن يعبر كل شخص عما يعيشه ويحس به، سواء عبر الكتابة أو وسائل الإبداع الأخرى، حيث تحدد الجميع رغبة في تسجيل الإحساس بالعزلة والتشتت، وحلم باكتناه الحقيقة. البحث عن نص يبرر وجودنا ككائنات صعبة، كائنات ضالة ووحيدة ومتركة. ليس هناك مشكلة الأسماء التي تكتب، فالنص الجيد والمبدع سيفرض نفسه ويصل مباشرة إلى القلب ويبقى مع الزمن، كم من الشعراء كتبوا زمن المتنبي؟ كثر. و كم واحد بقي ووصل الينا؟

● التغييرات التي طرأت على الشكل الجمالي للشعر، وتأثيرها على الذائقة العامة، كيف تتلمسها، وما هو دور وسائل الإعلام عليها؟
أذكر قولاً للناقد الروسي بيلينسكي: «الحياة عادية، ولكن الشعر يعطيها الروح..»، ولكن ليس على الشعر أن يكون خطاباً تغييرياً مباشراً. لغة الشعر تكسر منطقاً معيناً، لتنشئ بذلك نظاماً آخر. إنها تحطم منطق اللغة وتحطم كذلك منطق النظام الذي تعلموا الاستجابة له. ولدى الشاعر القدرة على الارتباك والخوف والصراخ وتحطيم

التابوات. إن تعاسات البشر تزيده ثقة ويقيناً بالخالص، وفي بناء عالم جديد أكثر عدالة. أعتقد أن فضاءات النت ضرورية لإتاحة مساحات جديدة للحرية وللتعبير بالكتابة من خلال وسائط بصرية مفتوحة عابرة للقارات، والتعبير بحرية وصدق عن هذا الواقع، وهذه الأحداث المتسارعة والمتواترة والأحلام المنكسرة.

● في ديوانك الأخير «رجل مشحون بالندم» يتلمس القارئ جرعة من «التشاؤم»، ابتداء من العنوان، ما سبب ذلك؟

هناك مقولة: إذا أردت أن تكون شاعراً يجب عليك أن تزور الجحيم وتعود. ما كتبت في «رجل مشحون بالندم»، وفي مجموعاتي السابقة، هو جزء من هذا الجحيم وهو بوح يعبر عني، وعن سنوات عشتها بكل أساهها وألمها ولحظات فرحها المسروقة من فم الهلاك.

أشكّل نصي، وأبنيه من صلصال روحي ومتن ثقافتي ومن ذكرياتي الشخصية المنسية، تجسيدا لعصارة تجربتي، عبر العمل الشعري، أجد اللغة التي تليق بمواجد قلبي وعبر اللغة، أفرج ألمي وأحداث عيشي النادرة والمكثفة بحدّة تشربت الحياة الهاربة من بين الأصابع والجرح الناضج والقناعات المتواترة. في الاشتغال الحقيقي على اللغة والخسران التام و الانسلاخ، أقول للوعة كما تعاش في الصميم وأمزج الروح وارتحل بها عبر الكل والصور إلى أقاصي الفضاءات المترعة بجمال بكر، فالعالم المترامي لا يلغنا ويحيط بنا فقط.. بل هو في أعماق ذواتنا وأرواحنا.

ودائماً أؤكد، رغم الوجد الشخصي الكثيف والمائل للأسى والألم في نصي، فالشعر لدي لا يكون عارياً، بل يكتب أحياناً كثيرة لغات وتشديدات اجتماعية وسياسية وروحية. وفيه بحث عن عالم خال من الحروب والقتل والظلم. ففي الكتابة، حتى في هذه اللحظة القاسية المدلهمة بالموت واليأس نرى صرخة المخيلة والسماء تغني للروح وللحب.

● عملت مؤخراً في مهرجان وهران السينمائي، ماذا تقول عن هذه التجربة؟

كنت آتي وهران ضيفاً على مهرجاني السينمائي من دوراته الأولى، وإقامتي بالجزائر دعنتني للتعاون معه بالتنظيم والإعلام، و تحرير مواد موقعه الإلكتروني، وإعداد منشوراته المطبوعة المرافقة. وكانت فرصة مهمة لي، للتفاعل مع السينمائيين الجزائريين وتجاربهم، وأيضاً مع التجارب العربية. وهنا تلح ذاكرتي بتجربتي الطويلة والعمل لسنوات مع مهرجان دمشق السينمائي، والتي حملت الكثير من المتعة والأمل.

● إلى جانب الشعر واهتمامات أخرى، كنت من الفنانين الذين عملوا في مجال النقد السينمائي، لماذا يغيب النقد، وماذا تقول عن تجربتك فيه؟ كيف يمكن أن تعبر السينما عن تحولات الواقع العربي؟

إن السينما تمثل جزءاً لا يتجزأ من الذاكرة ومن فضاء الحلم والألم، وهنا يبرز السؤال: كيف يمكن أن تُصاغ المشاهد السينمائية الحزينة للواقع سينمائياً وكيف يمكن أن تُعبر الصورة بكاميرا مبدعين عن هذا الواقع؟ والأفلام التي قاربت الألم السوري، والالام العربية، هي محاولة لرصد تحولات في الواقع أسرع من وقت تفكيرنا بها. وهذه المقاربة، سينمائياً، حاولت في عدد من الإنتاجات العربية أن تكون خطوة أبعد من مجرد الدعاية، والخطابات الهشة، والفجة أحياناً، عبر إبداع يحمل إرادة قوية للأسئلة وصياغة الأفكار والرؤى إبداعياً وجمالياً.

ما الذي تستطيع أن تفعله السينما؟ لا شيء، أو لا شيء تقريباً، إذا كان المقصود تغيير مجرى التاريخ، لكنها تستطيع بالمقابل أن تفعل شيئاً، وربما شيئاً كثيراً، إذا كان مطلوب منها أن تخلق «حساسية جديدة» و«أسئلة جديدة» و«تمرداً جديداً على الظلم».